النزاعات الإقليميّة
في نصف قرن
1945 - 1995

تسببت التقسيمات الجغرافية بفواصل جديدة بين شعوب، لم تعرفها من قبل. والحدود عادة، ليست فواصل تحكيمية تفصل بين البلدان وحسب، بل هي أكثر من ذلك، فهي تخوم سواء كانت برية أو مائية. وعلى جانب التخوم، تتجمع أسباب التواصل، كما تتعدد مصادر التوتر، لا سيما في غياب التصور الشامل لنوعية العلاقات بين الجيران.

والإستقرار على الحدود لا يرتبط بالمقدرة على حفظ الترتيبات الأمنية تحديداً، وإنما يرتبط بعدد من العوامل المتغيرة، تبعاً للظروف الإقليمية والدولية والتاريخية، حيث يلعب توازن القوى دوراً مفجراً أو كابحاً لنزاعات الحدود.

هذا على المستويين الدولي والإقليمي، أما على المستوى الداخلي، فيبقى موضوع السلطة، والصراع حولها، قضية أساسية في بلدان العالم الثالث، فكلما ابتعدت عملية تداول السلطة، إقتربت فرص الإنفجار الداخلي، وكلما تعمقت الديمقراطية تعزز السلم الأهلي والمصالحة مع الذات.

دار المنهل اللبناني

هاتف: ٦٣١٦٥٤ (٠١) ـ ٢٢٦٣٢٥ (٠٣) ـ تلفاكس: ٦٣٣٤٣٢ (٠١)

الدكتور علي صبح

العلاقات الدولية 2

النزاعات الإقليميّة في نصف قرن

1945 - 1995

دار المنهل اللبناني

khalifa-DZ-SCAN

Join US on Facebook :

https://www.facebook.com/groups/S.Politiques.ADM.POL.PUBLIQUE

الدكتور علي صبح

العلاقات الدولية
2

النزاعات الإقليمية في نصف قرن
1945 - 1995

دار المنهل اللبناني

دار المنهل اللبناني

● حقوق الطبع محفوظة
● الطبعة الثانية ٢٠٠٦م - ١٤٢٧ هـ
● الكتاب: العلاقات الدولية (2)
النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945 ـ 1995
● المؤلف: الدكتور علي صبح
● الناشر: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر
● التوزيع: مكتبة رأس النبع
● العنوان: بيروت ـ رأس النبع ـ شارع محمد الحوت
● تلفون: ٠١/٦٣١٦٥٤ ـ ٠٣/٢٢٦٣٢٥ ـ تلفاكس: ٠١/٦٣٣٤٣٣

المقدمة

في الوقت الذي كان الحلفاء يحتفلون بانتصارهم على قوى النازية والفاشية، راحوا يهللون للعصر الجديد الذي يقوم على الحرية والتعاون وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وكانت شعوب العالم الثالث تبحث عن أبنائها الذين ذهبوا إلى الحرب وانقطعت أخبارهم. والعائدون منهم نقلوا أخبار فظاعة هذه الحرب التي هزت البشرية بآلتها التدميرية التي امتلكتها القوى العظمى التي حسمت الصراع لصالحها.

إن مرارة المأساة التي عانتها الشعوب المقهورة دفعت بها للمطالبة باستقلالها واستعادة سيادتها للحفاظ على أراضيها ومقدراتها الطبيعية والبشرية، خصوصاً وأن الدول المتحاربة قد تناوبت في وعودها بالاستقلال. إزاء تنامي الحركات المطالبة بالاستقلال وضعف قوى الاستعمار التقليدي وانسجاماً مع مبادىء العصر الجديد بزغت شمس الاستقلال في جميع أنحاء العالم لكنها بمواعيد متقاربة حيناً ومتباعدة أحياناً. استقل قسم من المشرق العربي مباشرة بعد الحرب أما القسم الآخر فقد تأخر عقوداً. وبين هذين الموعدين كانت أفراح الاستقلال تلوح في سماء آسيا ومن بعدها في شمال أفريقيا بالرغم من الضحايا التي ذهبت في سبيل الانعتاق من نير الاستعمار. أما موعد أفريقيا مع

الاستقلال فقد تأخر قليلاً ليكون للأمم المتحدة الدور الأكبر في صنع هذا الحدث. هذا ما دارت حوله الفصول الثلاثة الأولى.

حاولت دول العالم الثالث النأي عن الصراع الدولي الدائر بين حلفاء الأمس حين سيطرت حرب باردة على العلاقة بين فرقائه. وخوفاً من انجرارها مجدداً إلى آتون حرب الدول الكبرى المدمرة لشعوب العالم الثالث ولاقتصادياته سعت هذه الشعوب لإيجاد أطر تجمع بينها وتجعل منها قوة ذات وزن في القرار الدولي. لهذا سارع زعماء الدول العربية المستقلة لايجاد شكل من أشكال الوحدة بينهم لتحقيق جزء مما يحلمون به. وفي خضم الحرب الباردة برزت قيادات من العالم الثالث لتعلن على الملأ رفضها الانضمام إلى لعبة الكبار واختيارها موقفاً سياسياً مغايراً لطبيعة الصراع القائم. تمثل هذا الخيار السياسي بتيار عدم الانحياز الذي ما لبثت معظم دول العالم الثالث أن انضمت إليه. أما أفريقيا فقد عانت شعوبها من ظروف الاستعمار المباشر والاستغلال والعبودية والفقر والحرمان، وكان حلم أهلها بعد نيلها الاستقلال توحيد جهودها ومصيرها في منظمة الوحدة الأفريقية.

إلى جانب هذه المنظمات كانت منظمة المؤتمر الإسلامي تسير بخطى ثابتة نحو إثبات هويتها الإسلامية ولتطرح مشاكل شعوبها من منظار إسلامي حيث العدل والمساواة والمؤاخاة في المصير. شكلت هذه المنظمات موضوع الفصل الرابع وبه يكون القسم الأول قد اكتمل.

لقد حققت دول العالم الثالث استقلالها واختطت طريقاً

مستقلاً كخيار سياسي لها، إلا أنها ما لبثت أن وقعت ضحية صراعاتها الداخلية والإقليمية إذ لم تستطع هذه الدول مواجهة مشاكلها في تثبيت دعائم سلطتها الداخلية أو تمويل مشاريعها التنموية أو مواجهة خصومها الإقليميين، دون أن تستند لدولة كبرى تبحث هي الأخرى عن مواقع نفوذ جديدة. لهذا السبب خصصنا القسم الثاني من البحث لعرض أهم النزاعات الإقليمية التي عرفها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين.

نظراً لخصوصية كل منطقة وجدنا ضرورة تقسيم البحث تبعاً للمناطق الجغرافية بغية إيصال الفكرة للقارىء. وهكذا كان موضوع الصراع في الشرق الأوسط (الفصل الأول من القسم الثاني) منفصلاً عن النزاعات الآسيوية (الفصل الثاني) أما الفصل الثالث فقد تضمن النزاعات في أميركا اللاتينية بينما دوامة العنف الأفريقية استأثرت بالفصل الرابع. وكنا نأمل تقسيماً متوازناً للبحث لكن الفصل الخامس فرض نفسه مستقلاً في إطار خاص بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفجر الأوضاع داخل تركته في وسط آسيا وفي البلقان.

القسم الأول

النضال من أجل الإستقلال وإثبات الذات

الفصل الأول

استقلال دول المشرق العربي

I ـ نهاية الإنتداب الفرنسي والإنكليزي في الشرق الأوسط

تزامن استسلام فرنسا بقيادة حكومة فيشي إلى ألمانيا مع ثورة الكيلاني في العراق للمطالبة بالاستقلال. فاتهمه البريطانيون بالعمالة لألمانيا وتم سحق الثورة بعنف. لكن المخاوف بدأت تساور لندن من تكرار مثل هذه الثورة خاصة وأنها أصبحت وحيدة في مواجهة ألمانيا بعد استسلام فرنسا والإتفاق الألماني السوفياتي حول تقاسم بولونيا. عندئذ كان لا بد لها من إطلاق الوعود بالاستقلال لشعوب المنطقة خوفاً من أي تدخل ألماني خصوصاً وأن القوات الفرنسية الموجودة في لبنان وسوريا والت حكومة فيشي.

1 ـ استقلال سوريا ولبنان:

بعد أن سيطر الحلفاء على المنطقة توتر الوضع مجدداً نظراً لأن فرنسا كانت تطمع بالحصول على مكاسب إقتصادية وثقافية واستراتيجية، بينما كانت بريطانيا قد وعدت بإعطاء الاستقلال

لشعوب هذه المنطقة. لكن الوضع ما لبث أن انفجر بعد فشل المباحثات مع الفرنسيين الذين أرسلوا قوة عسكرية أدت إلى اشتباكات دامية في دمشق. وعندما أقدم الفرنسيون على ضرب المجلس النيابي السوري تدخلت بريطانيا لوقف الاشتباكات ووجهت إنذاراً لديغول الذي ما لبث أن أصدر وعداً بتسليم الجيوش الخاصة إلى الحكومتين السورية واللبنانية في 8 تموز عام 1945. لكن تحسن العلاقات الفرنسية البريطانية بعد وفاة تشرشل دفع بكل من لبنان وسوريا إلى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الذي اتخذ قراراً نفذته فرنسا في 31 آب بسحب جيوشها من سوريا ومن لبنان في 31 كانون الأول من نفس السنة 1946[1].

2 ـ سعي مصر للخلاص من الوجود الإنكليزي على أراضيها:

حصلت مصر على الإستقلال عام 1922 باتفاق بين الملك فؤاد وبريطانيا التي احتفظت لنفسها بمكاسب كبيرة أهمها حق الوجود العسكري على قناة السويس بالرغم من مطالبة حزب الوفد بالإستقلال الناجز وانضمام السودان إلى مصر[2].

قامت مصر بقطع علاقاتها مع ألمانيا عام 1939 ومع إيطاليا

(1) رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1986، ص: 101.

(2) جواهر لال نهر، «لمحات من تاريخ العالم»، المكتب التجاري، بيروت 1957، ص.ص: 288 ـ 298.

عام 1940 ثم ما لبثت أن أعلنت الحرب على ألمانيا، تدفعها إلى ذلك الرغبة بالانضمام إلى مؤتمر سان فرانسيسكو والحصول على الاستقلال التام عن بريطانيا.

بالإضافة إلى قضية جلاء القوات العسكرية الإنكليزية كانت مصر تسعى لانضمام السودان إليها. الأمر الذي كانت ترفضه بريطانيا وتصر في ذات الوقت على الإبقاء على مكاسبها في حماية قناة السويس، فقامت بتحريض حزب الأمة السوداني للتظاهر استنكاراً لإعلان مصر رغبتها بتوحيد بلاد النيل وأعلنت حق الشعب السوداني بتقرير مصيره. هذا ما أدى إلى المزيد من الخلافات المصرية الإنكليزية. ولم تستطع مصر الحصول على تعديلات في إتفاقية 1936 حول قناة السويس بالرغم من شكواها التي تقدمت بها إلى مجلس الأمن في آب 1947.

إثر ذلك أقدمت بريطانيا على تحويل المجلس الاستشاري السوداني إلى جمعية تأسيسية تتمتع بحق السيادة على السودان في حزيران عام 1948. ما فوت الفرصة على مصر بانضمام السودان إليها وتوحيد بلاد النيل. وزاد الأمر تعقيداً إثر الهزيمة التي لحقت بالجيش المصري في حرب فلسطين عام 1948 وتأكيد بريطانيا على ضرورة بقاء قواتها لحماية قناة السويس متذرعة بعجز الجيش المصري عن أداء هذه المهمة.

وفي تشرين أول عام 1951 أقدمت الحكومة المصرية على اتخاذ قرار خطير قضى بإلغاء إتفاقية 1936 والمناداة بالملك فاروق ملكاً على مصر والسودان ما أثار ردود فعل عنيفة وتأزمت الأوضاع وعمت الاضطرابات حتى حصل حريق القاهرة الكبير في

كانون الثاني عام 1952. واستمر الوضع حتى قيام ثورة الضباط الأحرار في تموز من نفس السنة وهي الثورة التي أطاحت بالملك فاروق وبالمعاهدة المصرية الإنكليزية لعام 1936 لتفتح صفحة جديدة من تاريخ مصر[1].

3 ـ الوضع في العَراق:

كانت العلاقات الإنكليزية العراقية حسنة طبقاً للإتفاقية الموقعة بينهما عام 1930 التي أعطت بريطانيا حق إقامة قواعد عسكرية في الشعيبة والحبانيه مقابل السعي لإدخال العراق في عصبة الأمم. وعندما أعلن الكيلاني مطالبته بتعديل هذه الاتفاقية قضت بريطانيا على ثورته. وفي عام 1948 توصل الطرفان بحسن نية إلى تعديلات للاتفاقية رفضها الشعب بشدة فسقط صالح جبر وشكل محمد الصدر حكومة جديدة رفضت المعاهدة رسمياً.[2]

4 ـ الوضع في الأردن:

أفضل العلاقات الإنكليزية كانت مع الأردن بسبب الاطمئنان للنظام الملكي فيه وبسبب اعتماد الملك على مستشارين إنكليز. وفي كانون الثاني عام 1946 أعلن وزير الخارجية البريطانية بيفن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إعطاء الأردن

(1) رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، م.س. ص: 103. انظر أيضاً: سعد الدين ابراهيم: «مصر في ربع قرن»، معهد الإنماء العربي، بيروت 1981.

(2) نفس المصدر، ص: 104.

استقلالها على أن تحتفظ بريطانيا بوجود عسكري فيها ما سبب رفض الاتحاد السوفياتي لانضمام الأردن إلى هيئة الأمم المتحدة. وفي العام 1946 تم تتويج الأمير عبد الله ملكاً ليصبح الأردن المملكة الأردنية الهاشمية[1].

II – استقلال دول الخليج العربي

1 ـ نبذة تاريخية:

فرضت الطبيعة الجغرافية الصحراوية القاسية على شعوب الجزيرة العربية التنقل والترحال بين أرجائها بحثاً عن وسائل عيش أفضل. فكانت الهجرات المتتالية باتجاه الغرب نحو الساحل الشرقي للبحر المتوسط، أو باتجاه الشمال نحو بلاد ما بين النهرين أو باتجاه الشرق نحو السواحل الغربية للخليج العربي. فتناثرت على طول الشاطىء مجموعات من القبائل العربية تدير شؤونها بنفسها. (آل خليفة في البحرين ـ آل نهيان في أبو ظبي ـ آل مكتوم في دبي والقاسمي في الشارقة وعجمان وآل ثاني في قطر).

سيطر البرتغاليون، منذ مطلع القرن السادس عشر، على منطقة الخليج العربي وبنوا فيه عدة موانىء تنتشر على طول الشاطىء فضلاً عن قلاع وحصون لحماية التجارة البرتغالية بين

(1) رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، .س. ص: 105. راجع ايضاً: "L'histoire au jour le jour 1944 - 1991" Edition le Monde, Paris 1991, p: 128.

البصرة والهند. وفي النصف الأول من القرن السابع عشر انسحب البرتغاليون من هذه المنطقة لتحل بريطانيا مكانهم كأكبر قوة تجارية في العالم في ذلك الوقت.

2 ـ تاريخ الوجود البريطاني:

بعد أن تمكنت بريطانيا من القضاء على النفوذ الأجنبي في الخليج العربي قامت بعقد إتفاقات بحرية وسياسية مع حكام المنطقة منذ نهاية القرن الثامن عشر (مع عمان عام 1798) وبداية القرن التاسع عشر مع باقي الامارات. وتناولت الاتفاقات البحرية شؤون القضاء على الغارات البحرية ومكافحة الرق والمحافظة على السلام والاستقرار في مياه الخليج عموماً[1].

أما الاتفاقات السياسية فقضت بتمثيل بريطانيا لكل من البحرين وإمارات ساحل عمان دولياً في الشؤون الخارجية[2]. أما علاقة بريطانيا بقطر فقد كانت تحكمها اتفاقية عام 1916 التي تخلت الأخيرة بموجبها لبريطانيا عن سلطات سياسية واقتصادية واسعة. أما في ما يتعلق بالعلاقة مع الكويت فقد باشرت بريطانيا تولي شؤونها الدولية منذ العام 1899 تاريخ توقيع اتفاقية المنع أو التحريم المعقودة بين البلدين. كما تجدر الإشارة إلى أن الكويت كانت تتمتع بوضع خاص أكثر امتيازاً من باقي إمارات الخليج.

في الفترة الواقعة بين 1820 و1853 كانت الاتفاقات المعقودة

(1) حسين محمد البحارنة، «دول الخليج العربي الحديثة»، كتلة مؤسسات الحياة، بيروت 1972، ص: 32.
(2) نفس المصدر، ص: 32.

بين إمارات الخليج وبريطانيا تتضمن إقامة تحالف عسكري وصداقة وذلك لتحقيق أغراض بريطانيا بضمان سلامة حركتها التجارية. وضمان استمرارية الحكم في الامارات العربية[1].

أما في ما بين 1880 و1916 فإن الاتفاقات المعقودة مع بريطانيا كانت تتضمن حماية بريطانيا لهذه الامارات وتولي شؤونها الدولية. (من هنا جاء تعبير المحميات)[2].

ومنذ اكتشاف النفط في دول الخليج توطدت العلاقة بين بريطانيا وباقي الامارات العربية. فعززت بريطانيا اهتمامها السياسي بها ونقلت مركز المقيم السياسي البريطاني من بو شهر في إيران إلى البحرين عام 1946[3].

من الجدير ذكره أن هذه الامارات كانت تتمتع باستقلالية شبه تامة في إدارة شؤونها الداخلية دون أي تدخل بريطاني يذكر. أما من الناحية الخارجية فقد كانت بريطانيا تحتفظ لنفسها بحق تسيير شؤون الامارات الخارجية وتمثيلها في كل علاقاتها مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية.

3 ـ استقلال الكويت:

يعتبر عام 1756 بداية لتأسيس نظام الحكم لعائلة آل الصباح

(1) حسين محمد البحارنة، «دول الخليج العربي الحديثة»، م.س. ص: 35.
(2) نفس المصدر، ص: 36.
(3) نفس المصدر، ص: 39.

في الكويت، حين نزح الشيخ صباح (مؤسس إمارة الكويت) من منطقة «أم قصر» إلى الكويت وهي تصغير لكلمة كوت بمعنى القلعة. واتخذها مقراً لآل الصباح الذين استمر حكمهم حتى اليوم.

أما علاقة آل الصباح ببريطانيا فتعود إلى عام 1775 حيث كانت مقتصرة على العلاقات التجارية. وفي عام 1895، أقدم الأمير مبارك على قتل أخيه الحاكم وتولى السلطة مكانه واستنجد بالقوات البريطانية لحماية نفسه. تطورت العلاقة بين الحاكم وبريطانيا وترسخت باتفاقية عام 1899 بالرغم من أنها ظلت تعترف ظاهرياً بحق السيادة الخارجية للوالي العثماني في البصرة[1].

وهكذا حصلت بريطانيا على إمتيازات واسعة في الكويت وتكرس بالتالي حكم مبارك الصباح وذريته من بعده.

وخلال الحرب العالمية الأولى ساعدت الكويت قوات الحلفاء ودعمت الثورة العربية عام 1916 فاعترفت بريطانيا بها مشيخة مستقلة تحت الحماية البريطانية.

وفي العام 1950 تولى الشيخ عبد الله السالم الصباح الحكم واستعاد السلطة القضائية من بريطانيا عام 1960. وفي العام 1961 أعلن استقلال الكويت.

(1) خالد العربي، «الخليج العربي، ماضيه وحاضره»، بغداد 1972، ص.ص: 13 ـ 59. أيضاً أحمد أبو حاكمة: «تاريخ شرقي الجزيرة العربية (الكويت ـ البحرين)» ترجمة محمد أمين عبد الله، بيروت 1965، ص.ص: 67 ـ 88.

اعترض العراق على ذلك باعتبار أن الكويت تشكل قائمقامية تابعة لولاية البصرة. عندئذ طالب حاكم الكويت بعودة القوات البريطانية لحمايته. فتدخلت الجامعة العربية وأرسلت قوات حفظ أمن عربية حلت محل القوات البريطانية المنسحبة وأصبحت الكويت عضواً في الجامعة العربية كدولة حرة مستقلة[1].

4 ـ مرحلة التحضير لاستقلال الإمارات العربية:

في بداية عام 1968 أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب العسكري من الخليج وإلغاء معاهداتها مع دول المنطقة في نهاية عام 1971. الأمر الذي وضع حكام المنطقة أمام استحقاقات تاريخية. طغت فكرة الاتحاد بين الامارات العربية على ما سواها بحيث يضم البحرين وقطر ومشيخات ساحل عمان السبع (أم القيوين ـ رأس الخيمة ـ أبو ظبي ـ الشارقة ـ دبي ـ الفجيرة ـ عجمان) وتم توقيع إتفاقية «اتحاد الإمارات العربية» في اجتماع عُقد لهذه الغاية في دبي في 27 شباط 1968[2].

غير أن الخلافات ما لبثت أن وقعت بين أعضاء الاتحاد حول النقاط التالية:

ـ سلطات الحكومة الاتحادية.

(1) أحمد سرحال «النظم السياسية والدستورية في لبنان والبلاد العربية»، دار الباحث، بيروت 1980، ص: 484. راجع أيضاً: مارتا دوكاس «أزمة الكويت» دار النهار، بيروت 1973.

(2) نصوص الإتفاقية في الملحق رقم 3 من كتاب حسين محمد البحارنة، م.س. ص.ص: 194 ـ 200.

- نسبة التمثيل في المجلس الوطني الاتحادي.
- مقر عاصمة الاتحاد.
- مبدأ التصويت في المجلس الأعلى[1].

وفي محاولة لوضع حدٍ للخلافات عقد اجتماع في أبو ظبي بين 21 و25 تشرين أول 1969 لكنه انتهى دون أن يتوصل المجتمعون إلى اتفاق لحل القضايا المختلف عليها. الأمر الذي أدى إلى فشل هذا الاتحاد. عندئذ أبلغ ممثل بريطانيا السيد وليم لوس حكام الامارات استعداد بريطانيا للاعتراف باستقلال كل من قطر والبحرين وتوقيع معاهدة صداقة معهما كما تؤيد قيام اتحاد بين مجموع الإمارات السبع وأعربت عن استعدادها توقيع إتفاقية صداقة معه.

5 ـ استقلال الإمارات العربية المتحدة:

إزاء الفشل الذي لاقى مشروع «اتحاد الإمارات العربية» وقبل أشهر من موعد الانسحاب البريطاني وجهت إمارة أبو ظبي دعوة لباقي الإمارات لعقد اجتماع لدراسة دستور اتحاد الإمارات العربية. وبعد إجراء التعديلات عليه بحيث يتلاءم مع الإمارات السبع، عرض على حكام الإمارات خلال الاجتماع المنعقد في دبي بتاريخ 18 تموز 1971 فنال موافقتهم وصدر الدستور الجديد تحت اسم «الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة» غير أن

(1) نصوص الإتفاقية في الملحق رقم 3 من كتاب حسين محمد البحارنة، م.س. ص: 63.

إمارة رأس الخيمة تمنعت عن توقيع الدستور لخلافها حول نسبة تمثيلها في الاتحاد.

وفي 2 كانون أول 1971 أعلن رسمياً قيام الإمارات العربية المتحدة الذي يضم ست إمارات وفي احتفال رسمي انتخب حاكم أبو ظبي رئيساً للدولة الجديدة كما انتخب حاكم دبي نائباً للرئيس. وفي السادس من الشهر نفسه انضمت الدولة الجديدة إلى جامعة الدول العربية وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة بعد الموافقة على عضويتها في التاسع من الشهر نفسه.

وفي العاشر من شباط 1972 انضمت إمارة رأس الخيمة إلى الاتحاد وأصبحت العضو السابع فيه.

6 ـ استقلال البحرين:

في الرابع عشر من آب 1971 تم اتفاق بين حاكم البحرين والمقيم السياسي البريطاني قضى بإلغاء العلاقات التعاهدية التي تضمنتها إتفاقيتا 1880 و1892 اللتان وضعت بموجبهما البحرين تحت الحماية البريطانية. ووقّع الطرفان إتفاقية صداقة جديدة مدتها عشر سنوات لتنظيم العلاقات ما بين الدولتين.

وهكذا نالت البحرين استقلالها وانضمت إلى جامعة الدول العربية في 11 أيلول 1971 وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة في الحادي والعشرين من الشهر نفسه.

7 ـ استقلال قطر:

في 2 أيلول 1971 أعلنت قطر دولة مستقلة ذات سيادة تامة

ووقعت مع بريطانيا وثائق إنهاء اتفاقية عام 1916 السياسية وغيرها من الوثائق المكملة لها التي وضعت بموجبها قطر تحت الحماية البريطانية. كما تم توقيع اتفاقية صداقة بين البلدين مدتها عشر سنوات شبيهة بالاتفاقية الموقّعة مع البحرين. وفي الرابع من الشهر نفسه صدر مرسوم قضى باعتماد لقب «أمير دولة قطر» بدلاً من تعبير «حاكم قطر».

وهكذا أصبحت قطر دولة مستقلة انضمت إلى الجامعة العربية في 11 أيلول وإلى الأمم المتحدة في الحادي والعشرين من الشهر نفسه.

8 ـ العلاقات بين بريطانيا وعمان:

ترجع العلاقات بين عمان وبريطانيا إلى تاريخ توقيع أول معاهدة تجارية وبحرية بين السلطان ابن أحمد والحكومة البريطانية الممثلة بشركة الهند الشرقية عام 1798. تم تجديد هذه المعاهدة عام 1951 حين أخذت صفة معاهدة صداقة وتجارة بين المملكة المتحدة وسلطنة عمان. ما يعني أن عمان لم تكن تحت الحماية البريطانية كالإمارات العربية. وهكذا استمرت علاقات الدولتين حتى بعد انسحاب بريطانيا من الخليج مستمرة على أساس المعاهدة المعقودة عام 1951.

غير أن تطوراً داخلياً مهماً برز في العام 1970 حين أقدم السلطان قابوس بن سعيد على تنحية والده السلطان سعيد بن تيمور عن الحكم واستلام السلطة مكانه.

وفي أيار 1971 تقدمت حكومة عمان الجديدة بطلب عضوية

إلى الأمم المتحدة، فنالت الموافقة على ذلك في 7 تشرين أول عام 1971. وهذا التأخير يعود إلى وجود قضية تحرير عمان على جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة الأمر الذي يتطلب شطبه قبل الموافقة على العضوية. كذلك فيما يتعلق بعضوية عمان في الجامعة العربية حيث إنها اعتبرت عضواً فيها في 6 تشرين أول 1971.

9 ـ استقلال اليمن:

كانت اليمن تابعة للسلطنة العثمانية. وبعد زوالها أعلن الإمام حاكم اليمن استقلال بلاده[1].

حكم العثمانيون ساحل اليمن منذ العام 1545. وفي عام 1636 نزل الزيديون المتمركزون في الجبال واحتلوا صنعاء متخذينها عاصمة لليمن الموحدة. بقي الوضع على حاله حتى عام 1728 حيث حصل تمرد في لحج وكان هذا بداية انقسام اليمن. وعندما تدخلت قوات محمد علي في الجزيرة العربية تمركزت قوات بريطانية في عدن ولحج عام 1839. استعاد الأتراك السيطرة على صنعاء عام 1871 لكنهم اضطروا لإخلائها عام 1904 نتيجة المقاومة الشديدة. لكنهم عادوا ووقّعوا اتفاقاً مع الإمام يحيى يعترفون له فيه بزعامة الطائفة الزيدية وإدارة المنطقة الساحلية[2].

(1) جواهر لال نهرو، «لمحات من تاريخ العالم»، م.س. ص: 324.

(2) أحمد سرحال، «النظم السياسية والدستورية في لبنان والبلاد العربية»، م.س، ص: 487.

وبعد هزيمة العثمانيين استتب الوضع للإمام يحيى فوطد سلطته على المناطق الساحلية والجبلية وعمد إلى مهاجمة حدود عدن لإرغام بريطانيا على التخلي عن ميناء الحديدة.

وعندما وقع الخلاف السعودي اليمني، ضمت السعودية منطقة عسير ما اضطر الإمام يحيى الى مهادنة الإنكليز وبدأ مفاوضات معهم لكنه ما لبث أن وقع ضحية مؤامرة اغتيال فخلفه إبنه الذي استمر على مبادىء أبيه حتى وفاته عام 1962 فخلفه إبنه بدر. لكن الأوضاع في المنطقة العربية كانت تشهد تحولات جذرية أبرزها مشروع الوحدة بين سوريا ومصر.

طالت حركة التغيير اليمن، فقام عبد الله السلال بانقلاب أطاح بالإمام وأسس الجمهورية العربية اليمنية في أيلول 1962 فوقعت اليمن في أتون الحرب الأهلية بين أنصار الملكية وتدعمهم السعودية والجمهوريين الذين تدعمهم مصر. استمر هذا الوضع حتى عام 1967 تاريخ حرب الأيام الستة بين إسرائيل والدول العربية. وفي عام 1970 تمت المصالحة الوطنية وتألفت حكومة وطنية اعترفت بها السعودية ومصر[1].

أما اليمن الجنوبية فكانت تؤلف مع اليمن الشمالية وحدة سياسية حتى عام 1728 تاريخ تمرد لحج حيث قام وكيل الإمام بالانفصال عن المناطق الشمالية فساندته بريطانيا تحقيقاً لمآربها في السيطرة على المنطقة. واحتلت عدن عام 1839 كونها أفضل ميناء بحري على طريق الهند.

(1) أحمد سرحال، «النظم السياسية والدستورية في لبنان والبلاد العربية»، م.س. ص: 487.

عرفت اليمن اضطرابات عدة كانت معظمها موجهة ضد الوجود الانكليزي. ظهرت رابطة أبناء الجنوب عام 1952 وتحولت إلى رابطة الجنوب العربي وطالبت بتوحيد شطري اليمن. واستمرت الاضطرابات عام 1956 وعام 1957 واستمرت إلى أن اقتنعت بريطانيا بضرورة توحيد عدن والداخل بعد أن كانت قد قسمتها في أوائل الخمسينات.

تزامن إعلان الجمهورية العربية اليمنية في الشمال عام 1962 مع تأليف المجلس التشريعي في الجنوب للمصادقة على قانون العمل، فقامت المظاهرات. لكن بريطانيا مضت في خطتها بضم عدن وإمارات الجنوب في كانون الثاني 1963. فكان الرد اليمني بإعلان المقاومة الشعبية بقيادة الجبهة القومية، إلى أن انهار الاتحاد الذي بناه الإنكليز عام 1967 فاضطرت الحكومة البريطانية إلى الاعتراف باستقلال اليمن الجنوبية في تشرين الثاني عام 1967[1].

وهكذا أصبحت اليمن يمنين بنظامين مختلفين الأول يغلب عليه طابع القومي العربي في الشمال والثاني اعتنق الماركسية في الجنوب.

وقعت أحداث دامية بين شطري اليمن عام 1972 وعام 1979 لكنه تبين للطرفين استحالة الإطاحة بأحد النظامين في الظروف العربية والدولية التي كانت سائدة.

(1) أحمد سرحال، «النظم السياسية والدستورية في لبنان والبلاد العربية»، م.س. ص: 491.

الفصل الثاني

تحرير جنوب وشرق آسيا

إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، اجتاحت منطقة الشرق الأقصى موجة تحررية عارمة. عشر دول نالت استقلالها في أقل من 9 سنوات. ولهذا عدة أسباب:

1 ـ إنبعاث الروح القومية لدى الشعوب الآسيوية.

2 ـ انتشار الشعور المناوىء للأوروبيين لدى هذه الشعوب.

3 ـ تشجيع اليابانيين لهذه الشعوب بعد شعورهم بالهزيمة.

4 ـ وعود الحلفاء لهذه الشعوب بالاستقلال في حال وقوفها ضد اليابان.

5 ـ ضعف القوى الاستعمارية التقليدية بعد الحرب.

6 ـ خلق بدائل عن الاستعمار التقليدي القديم.

غير أن تحرير هذه الدول لم يتم بسهولة ويسر. حيث أن صعوبات كثيرة اعترضت مراحل استقلالها. في بورما اندلعت الحرب الأهلية وكذلك الحال في ماليزيا والهند الصينية والفيليبين. أما أندونيسيا فقد خاضت معاركها ضد المستعمر الهولندي. وقد لجأ المستعمر قبل خروجه إلى أشكال جديدة من

التعامل مع الشعوب المتطلعة الى الاستقلال وذلك إما بتنصيب قيادات موالية أو بخلق بؤر توتر دائمة كما حصل بين الهند والباكستان وإما بإغراق البلاد في نزاعات داخلية لا نهاية لها.

1 ـ استقلال الفيليبين:

بناءً لاتفاقية 1935 تعهدت واشنطن بإعطاء الفيليبين استقلالها عام 1946، لكن دخول القوات اليابانية أدى إلى هرب الحكومة الفيليبينية إلى الولايات المتحدة الأميركية. وبعد أن تمكنت القوات الحليفة من استعادة الفيليبين عاد نائب الرئيس الفيليبيني إلى بلاده مع ماك آرثر، قائد القوات الأميركية في الشرق الأقصى، وذلك في شباط 1945. وصوت الكونغرس على قانون تعمير الفيليبين وتقديم الدعم المالي لها (450 مليون دولار) وفي 4 تموز 1946 أصبحت الفيليبين دولة مستقلة.

لم يكن الإستقلال المعلن صحيحاً بسبب الإمتيازات الأميركية المفروضة:

- في نفس العام وقعت الفيليبين مع الولايات المتحدة الأميركية إتفاقية تجارية سمحت للأميركيين بالهجرة والإقامة في الفيليبين مع إعطاء إمتيازات كبيرة لهم لاستثمار الموارد الطبيعية.
- سنة 1947 وقّعت أيضاً إتفاقية مع الولايات المتحدة الأميركية لإعفاء البضائع الأميركية من الرسوم الجمركية وحقها في إقامة قواعد بحرية وجوية لفترة 29 سنة (15 قاعدة).
- في نفس الفترة وقّع إتفاق دفاع مشترك بين البلدين.

وبهذه الاتفاقات أحكمت السيطرة الأميركية جيداً على الفيليبين ما سيدفع حركات التحرر لإعلان كفاحها.

الحركة الشعبية التي ناضلت ضد الاستعمار الياباني ما لبثت أن ثارت ضد الحكومة الفيليبينية. وارتبطت هذه الحركة بالقوى الشيوعية في البلاد وتحولت النقمة إلى حرب أهلية استمرت حتى 1954 حيث اضطرت الولايات المتحدة الأميركية للتدخل مباشرة[1].

2 ـ استقلال الهند والباكستان[2]:

قضية استقلال الهند والباكستان كانت أكثر تعقيداً من الفيليبين نظراً لما تشكله هذه المنطقة من اختلاف وتمايز بين شعوبها وانتمائها إلى أعراق وأديان وقوميات متعددة. لكن الطابع الغالب للصراع بين هذه الفئات هو الصراع الديني (هندوسي مسلم) يضاف إلى ذلك أن الهند كانت مقسمة بين مستعمرة بريطانية وإمارات محمية. وقد بدأت محاولات التحرر في الهند أثناء الحرب العالمية الثانية. لكن بريطانيا رفضت ذلك ووعدت به بعد النصر على اليابان.

بعد انتهاء الحرب قامت بعثة بريطانية بزيارة الهند ووجهت الدعوة لإجراء انتخابات عامة في البلاد نال فيها حزب المؤتمر 209 أصوات بينما الحركات الإسلامية نالت 75 صوتاً مع 19 صوتاً للأحزاب الصغيرة. فاشتد الخلاف بين وجهتي نظر حزب المؤتمر

(1) رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، م.س. ص: 176.
(2) نفس المصدر، ص.ص: 177 ـ 183.

الداعي لإقامة هند موحدة وحزب الجامعة الإسلامية الداعي إلى إقامة دولتين منفصلتين الهند والباكستان. هذا التعارض أدى إلى صدامات رهيبة ذهب نتيجتها أكثر من ألف قتيل في كلكوتا. جرت في هذه الأثناء محاولات لإيجاد حلول وسط. هدأت الأوضاع بعدها نسبياً إلا أن الأحداث انفجرت بشكل عنيف خصوصاً في إقليم البنجاب (6 آلاف قتيل هندوسي).

نتيجة لهذه الاصطدامات تمت دعوة الأطراف المتنازعة إلى لندن لعقد اجتماع بين 3 و9 كانون الأول 1946 ضم (هندوسيين ومسلمين ومسيحياً واحداً) لكنه لم يثمر. على أثر فشل المؤتمر جاءت مبادرة ثانية عبر الجمعية التأسيسية التي لم تلتئم بسبب معارضة النواب المسلمين، ما دفع حزب المؤتمر إلى إعلان (اتحاد الهند المستقلة) هذا الإعلان وضع البلاد على حافة حرب أهلية. لكن إعلان بريطانيا عن نيتها بسحب قواتها من جهة (حزيران 1948) ومبادرة حزب المؤتمر وقبوله تقسيم الهند من جهة ثانية أديا إلى تهدئة الأوضاع وإعلان مؤتمر الدائرة المستديرة في نيودلهي 3 حزيران 1947 توصل فيه المجتمعون إلى:

- إعلان قيام دولتي الهند والباكستان.
- دمج معظم الإمارات بدولة الهند.
- جلاء القوات الإنكليزية خلال مدة لا تتعدى 15 آب من نفس العام.
- إنهاء تبعية الهند للأمبراطورية الإنكليزية وإلغاء منصب نائب الملك ليصبح الحاكم العام في باكستان وتم تعيين محمد علي جناح حاكماً عاماً منذ 9 تموز.

- الإبقاء على نظام الكومنولث.

سنة 1950 أعلن في نيودلهي عن قيام الجمهورية الهندية بعد أن أنهت الجمعية التأسيسية عملية وضع الدستور وبدأت بضم باقي أجزاء الهند من أيدي الفرنسيين عبر استفتاءات شعبية ومن أيدي البرتغاليين بالقوة.

أما عن علاقة الدولتين الجديدتين فالواقع أنها لم تكن جيدة كما كان متوقعاً، خصوصاً وأن بعض القضايا بقيت معلقة دون حل، ومنها قضيتا كشمير وحيدر أباد.

- حيدر أباد إقليم يحكمه أمير مسلم مع غالبية هندوسية ويقع ضمن أراضي الهند بناءً لقبول الطرفين وتعهدهما بالإبقاء على الوضع القائم. لكن حل حزب المؤتمر من قبل نظام حيدر أباد وتسلط المسلمين على السلطة أديا إلى اضطرابات دامية تدخلت على أثرها الهند لتحسم الوضع بالقوة ولتستولي على حيدر أباد دون أن تستطيع الباكستان نصرة الحاكم المسلم فيها.
- أما منطقة كشمير فيحكمها مهراجا هندوسي مع غالبية مسلمة، فتقع بين الهند والباكستان ولها حدود مشتركة مع الدولتين. وقبل إجراء الانتخابات في هذا الإقليم قامت الباكستان بإثارة الاضطرابات التي تحولت إلى شبه ثورة نادت بسلطة أزدي إبراهيم حاكماً بدلاً من المهراجا. هذه الاضطرابات كانت مدخلاً إلى تدخل كل من الهند والباكستان مباشرة. فالهند أرسلت جيوشها لكنها لم تنجح بسبب دعم الباكستان للثوار. عندئذ تم عرض القضية على الأمم المتحدة التي دعت إلى

إجراء انتخابات. لكن الهند عادت فرفضت هذا الحل بعد موافقتها مسبقاً عليه نظراً لأن غالبية السكان من المسلمين والنتيجة لن تكون لصالحها. بعدها أرسلت الأمم المتحدة لجنة إلى المنطقة (تموز 1948) وتوصلت إلى إيجاد خط فاصل بين الطرفين الذي أصبح نهائياً وهكذا ضمت الباكستان ثلث إقليم كشمير ذي الغالبية المسلمة وضمت الهند جزءاً من كشمير المعروف بحامو ذي الغالبية الهندوسية[1].

3 ـ استقلال بورما[2]:

بعد انهزام القوات اليابانية طالبت القوى الوطنية بالاستقلال ما دفع الحكومة البريطانية لإصدار كتابها الأبيض في 17 أيار 1945 الذي تضمن:

1 ـ تعهد بريطانيا بإعطاء الحكم الذاتي لبورما على أن تصبح عضواً في الكومنولث.

2 ـ الإبقاء على سلطة الحاكم العام حتى آخر 1948 على أن يساعده مجلس استشاري.

3 ـ إنتخاب هيئة تأسيسية.

4 ـ إجراء إنتخابات في إقليم شان حول إدارته.

القوى الوطنية في بورما رفضت هذه المقترحات وهددت بإعلان حرب الاستقلال. ومنعاً لتدهور الأوضاع دعت بريطانيا

(1) رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، م.س. ص: 182
(2) نفس المصدر، ص.ص: 183 ـ 185.

زعماء بورما للتفاوض في لندن حيث وقّعت إتفاقية في 27 كانون الثاني 1947 تضمنت:

1 ـ إنتخاب جمعية تأسيسية بالاقتراع العام (نيسان 1947).

2 ـ إعطاء المجلس التنفيذي سلطات الحكومة المؤقتة.

3 ـ الإعتراف للحكومة المؤقتة بإنشاء علاقات دبلوماسية.

4 ـ السعي لإدخال بورما عضواً في هيئة الأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق بالأقليات فقد تم إجراء إنتخابات فيها وهكذا تمت الاتصالات بين زعماء بورما وزعماء الأقليات وتم تمثيل الطرفين في الجمعية التأسيسية البورمية وجرت إنتخابات في نيسان 1947 كان من نتائجها فوز حزب العصبة 191/210. في اجتماع اللجنة التأسيسية أعلن قيام جمهورية بورما وأعلن انضمامها إلى الكومنولث البريطاني الأمر الذي أدى إلى حملة إغتيالات واسعة بعد الإعلان عن هذا القرار.

في 25 أيلول 1947 صدر الدستور البورمي الذي أعطى مناطق الشان والكاشين الاستقلال الذاتي ووقّعت إتفاقية جديدة اعترفت فيها بريطانيا باستقلال بورما وبعدم تبعيتها للكومنولث وألحق بهذه الاتفاقية اتفاق عسكري.

لكن الأوضاع لم تهدأ في بورما بسبب مطالبة الكاشيين بأكثر من إستقلال ذاتي ونقمة الشيوعيين على نظام الحكم خصوصاً بعد السماح لقوات الصين الوطنية التمركز في بورما بوجه القوات الشيوعية الصينية. ما أدى إلى احتجاج من قبل ماوتسي تونغ.

في سبيل مساعدة بورما، عقد مؤتمر في نيودلهي (آذار 1949) ضم الهند والباكستان سيلان استراليا زيلندا الجديدة وبريطانيا، لكن رئيس وزراء بورما رفض هذه المساعدة وظلت بورما تعيش فترة من الاضطرابات حتى تمكنت حكومتها من إعادة الأمن إليها.

4 ـ استقلال أندونيسيا[1]:

في السادس من كانون الأول 1942 أعلنت ملكة هولندا نيتها عن قيام كومنولث هولندي (أندونيسيا غويانة وكورساؤ).

بعد انهزام القوات اليابانية احتلت القوات الإنكليزية أندونيسيا وأبعدت حكومة سوكارنو الموالية لليابان وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة شاهرير الذي بدأ المفاوضات مع هولندا. وبسبب إصرار هولندا على قيام الكومنولث وبسبب رفض الأندونيسيين لهذا الاقتراح فشلت المفاوضات وانقطعت لتستأنف نتيجة ضغط بريطانيا على هولندا وعلى الأطراف الوطنية الأندونيسية وهكذا تم توقيع إتفاقية بين الطرفين في 15 تشرين الثاني.

رفضت القوى الوطنية الأندونيسية الاتفاق بالرغم من التصديق عليه في آذار 1947 وتحول الخلاف إلى نزاع عسكري قامت على أثره القوات الهولندية باحتلال أندونيسيا مجدداً خصوصاً العاصمة جاكرتا. ما دفع هيئة الأمم المتحدة إلى لوم

(1) رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، م. س. ص: 185ـ190.

هولندا وتحركت دول المنطقة ودعت إلى اجتماع في نيودلهي في كانون الثاني 1949 وطالبت بما يلي:

1 ـ إجلاء الجيوش الأجنبية عن أندونيسيا.

2 ـ دعوة مجلس الأمن للتدخل.

3 ـ عودة جميع الأراضي المحتلة للجمهورية الأندونيسية.

وفي 7 كانون الثاني 1949 اتخذ مجلس الأمن عدة توصيات:

1 ـ تشكيل حكومة مؤقتة قبل 15 آذار من نفس العام.

2 ـ إجراء إنتخابات عامة قبل 15 تشرين الأول من نفس العام.

3 ـ نقل السلطات إلى الوطنيين قبل أول تموز 1950.

ونتيجة للضغوط وخوفاً من عقوبات مجلس الأمن أفرجت هولندا عن الزعماء الوطنيين الذين استطاعوا جمع الكلمة. وبذلك أسقطت الورقة من يد هولندا من أجل الإبقاء على نفوذها.

وفي 23 آب عقد مؤتمر نتج عنه:

1 ـ نقل السيادة إلى جمهورية الولايات المتحدة الأندونيسية.

2 ـ إنشاء الاتحاد الهولندي الأندونيسي تحت سلطة التاج الهولندي يكون نشاطه في مجال الدفاع والخارجية وضمن نطاق التعاون.

3 ـ إنشاء محكمة للتحكيم تنظر في جميع الخلافات التي قد تنشأ بين الطرفين.

4 ـ إبرام إتفاق مالي وإقتصادي بين الطرفين.

5 ـ جلاء الجيوش الأجنبية.

نتيجة هذه الاتفاقية اعترفت هولندا بنقل السيادة لأندونيسيا في كانون الأول 1949. لكن حكومة جاكرتا استطاعت عبر الاضطرابات التي حصلت أن تتخلى عن الاتحاد بشكليه الضيق والواسع لتصبح جمهورية أندونيسية مستقلة استقلالاً تاماً.

5 ـ قضية الهند الصينية (فيتنام لاووس كمبوديا):

يعود الوجود الفرنسي في الهند الصينية لبداية القرن التاسع عشر ومنذ سنة 1858 أخذت هذه البلاد تشكل مستعمرة فرنسية. ورداً على هذا الاستعمار برزت عدة حركات قومية مناهضة أهمها الحزب الهندي الصيني الذي كان يتزعمه هو شي منه.

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، حقق اليابان انتصارات عسكرية على الحلفاء وهكذا وقعت الهند الصينية تحت السيطرة اليابانية في أيلول سنة 1941.

إن الاحتلال الياباني للهند الصينية كان بمثابة عامل توحيد لصفوف الأحزاب التي اجتمعت تحت قيادة هو شي منه في «عصبة الاستقلال الفيتنامي» التي أعلنت حرب العصابات على القوات اليابانية. وبعد استسلام اليابان حلت القوات الصينية شمال خط العرض 16 والإنكليزية جنوب هذا الخط مكان القوات اليابانية المنسحبة. لكن القوات الفرنسية ما لبثت أن عادت إلى المنطقة بعد انسحاب القوات الإنكليزية منها. عندئذ قامت «عصبة الاستقلال الفيتنامي» بتشكيل حكومة ثورية في المنطقة الشمالية فكان الرد الفرنسي بمحاولة الإيقاع بين شعوب المنطقة عبر توقيع اتفاقية مع كمبوديا في 7 كانون الثاني 1947 واللاوس في 27 آب من نفس العام تضمنت اعترافاً فرنسياً بالاستقلال الذاتي لهذين

البلدين ضمن نطاق الاتحاد الفرنسي. وهكذا استدرجت فرنسا هانوي لتوقيع إتفاق معها في أيلول من نفس السنة تضمن:

- المساواة بين مواطني فرنسا والفيتنام.
- الأولوية للمستشارين الفرنسيين في أعمال الحكومة الفيتنامية.
- وحدة نقدية وجمركية في عموم الهند الصينية.
- حق فيتنام بالتمثيل القنصلي مع الدول المجاورة[1].

هذا الاتفاق لم يدم طويلاً إذ ما لبثت الاضطرابات أن عمت الفيتنام فتدخلت على أثرها القوات الفرنسية بعنف وتحولت الفيتنام إلى ساحة صراع ضد الاستعمار وما لبث هذا الصراع أن اتخذ طابعاً دولياً حيث كان الصراع بين القطبين على أشده. وأصبحت فيتنام الشمالية بزعامة هو شي منه في الصف المعادي لأميركا بعد أن كانت على علاقة طيبة بها.

حاولت فرنسا مرة أخرى مسك زمام الأمور عندما عومت الأمبراطور السابق[2] ليمثل الفيتناميين غير الشيوعيين ووقعت معه بروتوكولاً في حزيران سنة 1948 تضمن تكوين الدولة الفيتنامية والاعتراف بها ضمن الاتحاد الفرنسي. وأيدت كل من بريطانيا والولايات المتحدة هذا الحل. عندها قام الاتحاد السوفياتي والصين بالاعتراف حقوقياً بحكومة هانوي. وهكذا تقاسم الفيتنام طرفا الصراع الدولي في ذلك الوقت.

---

(1) د. رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، م.س. ص: 190.

(2) Jean La conture «Bao Dai, Le Dragon» L'histoire au jour le jour, Op.cit, p: 97

رياض الصمد، م.س. ص: 190.

وعلى ساحة القتال، استطاع هو شي منه إنزال هزائم كبيرة بالقوات الفرنسية الموجودة في جنوب البلاد عبر تطويره لعمليات حرب العصابات التي خاضها ثوار الفيتكونغ. وعلى أثر معركة «ديان بيان فو» في 7 أيار سنة 1954 تلقى الجيش الفرنسي خسائر فادحة أجبرت حكومته على الجلوس إلى طاولة المفاوضات في جنيف شارك فيها كل من فيتنام الشمالية والجنوبية، اللاوس، الصين، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة وبريطانيا إلى جانب فرنسا.

في هذه الأثناء، حصل تبديل حكومي في فرنسا لصالح الاتفاق مع الفيتنام الذي تمثل بحل يقوم على:

- تحديد خط العرض 17 فاصلاً بين الشيوعيين وغير الشيوعيين.
- إجراء إنتخابات في مهلة أقصاها عامان غايتها توحيد المنطقتين.

لم يرض هذا الاتفاق الولايات المتحدة فحرضت العسكريين على الإطاحة بالأمبراطور وعلى رفض إجراء إنتخابات تؤدي لنجاح هوشي منه كما كان متوقعاً. وقدمت لهم المال والسلاح، وبإعلان رئيس الوزراء ديام «بأن حدود الولايات المتحدة الأميركية تمتد حتى خط العرض 17 الذي يفصل جنوب الفيتنام عن شماله»[1] تكون واشنطن قد تورطت في الحرب الفيتنامية التي انتهت في 30 نيسان سنة 1975 بسقوط سايغون عاصمة فيتنام الجنوبية بأيدي القوات الشمالية وتوحيد كامل الفيتنام[2].

(1) رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، م.س. ص: 194.
(2) نفس المصدر، ص: 272.
أنظر أيضاً L'histoire au jour le jour p 394.

الفصل الثالث

استقلال أفريقيا

I ـ استقلال شمال افريقيا

بعد أن استطاع الرئيس عبد الناصر الخلاص من الوجود الإنكليزي في قناة السويس عصفت في معظم الدول العربية رياح القومية العربية وبدأت المناداة لتوحيد الأمة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي. وفي سبيل تحقيق هذا الحلم لا بد من الخلاص من القوى الإستعمارية التي تحول دون تحقيقه.

لهذا كان من أول انعكاسات عملية السويس عام 1956 تفاقم الأوضاع وانفجارها في معظم الدول العربية في شمال أفريقيا. لهذا آثرنا فصلها عن باقي الدول بداعي تسهيل الدراسة وتفصيلها ليس أكثر.

1 ـ استقلال تونس:

كانت تونس تحت الحماية الفرنسية منذ العام 1886، وفي عام 1934 أسس الحبيب بورقيبة حزب «الدستور الجديد» الذي ضم صغار البرجوازيين وفئات من الشباب يغلب عليها الطابع

القومي والديني. وعلى أثر بعض الأحداث قامت القوات الفرنسية بطرد الحبيب بورقيبة خارج البلاد عام 1938، ما أتاح الفرصة للباي «منصف» فرض نفسه زعيماً للتيار الوطني التونسي، بالرغم من تعاونه مع قوات المحور التي احتلت تونس عام 1942. لكن الأمور تبدلت عند عودة الفرنسيين إلى تونس عام 1943. فما كان من الجنرال جوان Juin إلا أن خلعه عن الحكم مخالفاً بذلك بروتوكول الحماية الموقع عام 1881 وسمح للحبيب بورقيبة بالعودة إلى البلاد، الذي بدأ بالدعوة للتعاون الفرنسي التونسي أملاً بالوصول إلى حل معهم. لكنه ما لبث أن انتقل إلى القاهرة سنة 1945 متزعماً «لجنة تحرير المغرب العربي».

في عام 1950 أبدت الحكومة الفرنسية نيتها بإعطاء الاستقلال إلى تونس. وتم تشكيل حكومة وطنية برئاسة محمد شانيك كخطوة أولى على هذا الطريق لكن الحبيب بورقيبة (زعيم المعارضة في المنفى) راح يطالب بوضع خطة عمل للوصول إلى الاستقلال الناجز. لكن الجالية الأوروبية بدأت بالالتفاف على مضمون الاستقلال بالدعوة إلى تقاسم المقاعد في المؤسسات السياسية والإدارية بين الأجانب والتونسيين، كما طالبوا بضمان حقوقهم عبر القانون الدولي وليس القانون الداخلي لتونس.

إن مطالب الجالية الأوروبية ساهمت في توسيع قاعدة المعارضة حيث انضم الباي لها أيضاً. وقامت الحكومة الفرنسية، في محاولة منها لتهدئة الأوضاع، بعرض بعض الإصلاحات في النظام البلدي ومن ثم بالدعوة إلى سيادة مشتركة تونسية فرنسية لضمان حقوق الرعايا الأجانب في تونس. وتزامن هذا العرض مع

استقلال ليبيا ومع نهوض التيار القومي العربي بعد إعلان مصر إلغاء إتفاقية سنة 1936.

هذه الظروف دفعت بالمقاومة لحمل السلاح ضد الفرنسيين ووجه الحبيب بورقيبة دعوة لمجلس الأمن المنعقد في باريس لمناقشة القضية التونسية. ما دفع بالحكومة الفرنسية إلى إجراءات تصعيدية منها:

- منع إجتماعات حزب الدستور الجديد.
- توقيف بورقيبة في حزيران سنة 1952.
- توقيف محمد شانيك رئيس الوزراء مع أربعة من وزرائه[1].

هذه الإجراءات أدت إلى تصعيد العنف الذي اجتاح معظم المدن التونسية ضد الفرنسيين الذين كانوا لا يزالون يعانون من هزائمهم في الهند الصينية. وهكذا بعد توقيع معاهدة السلام حول ڤيتنام قام منديس فرانس يرافقه المارشال Juin بزيارة تونس ليعلن من قصر قرطاجة حق تونس بالحكم الذاتي. هذا الإعلان صدقته الجمعية العمومية الفرنسية بالأغلبية. وبدأت المفاوضات بين الطرفين التي انقطعت بسبب إستقالة حكومة منديس فرانس لتبدأ مع حكومة Edgar Faure وتنتهي إلى توقيع بروتوكول في نيسان 1955.

من خلال هذا البروتوكول نالت تونس:

- إستقلالاً ذاتياً واسعاً.

(1) رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، م.س. ص: 264.

ـ انحصر النشاط الفرنسي بالقطاعين الاقتصادي والمالي فضلاً عن القطاع العسكري.

في هذا الوقت تطورت الأحداث في المغرب نتج عنها عودة السلطان من منفاه ونيل المغرب لاستقلالها فقام بورقيبة بالاتصال بالفرنسيين حول موضوع الحماية لتونس، والإعتراف باستقلالها، مع إبقاء قاعدة بنزرت العسكرية. وفي 25 آذار تم إنتخاب الجمعية التأسيسية التونسية وتم تكليف الحبيب بورقيبة بتشكيل الوزارة الذي ما لبث أن أزاح الأسرة الحسينية عن السلطة لتصبح تونس جمهورية في تموز 1957 وليصبح بورقيبة رئيساً لها.

كانت العلاقات الفرنسية التونسية على خير ما يرام لولا الأحداث التي رافقت استقلال الجزائر. وأهم الأزمات حصلت عند خطف الفرنسيين للطائرة التي كانت تقل أحمد بن بيلا من الرباط إلى تونس عام 1956. استغل بورقيبة هذا الحادث للمطالبة بالجلاء الكلي للقوات الفرنسية عن تونس. وتقدم في الوقت نفسه بمشروع مشترك مع ملك المغرب للوساطة حول القضية الجزائرية. ونظراً للرفض الفرنسي حضنت تونس الثورة الجزائرية وبهذا أصبحت ملجأ للثوار الجزائريين ومقراً لقيادتهم. وعلى أثر الغارة الفرنسية على قرية تونسية (سيدي يوسف) احتج بورقيبة بشدة وطالب بإعادة النظر بالاتفاق الفرنسي التونسي حول قاعدة بنزرت وتحييد تونس عن الصراع القائم بين الجزائر وفرنسا[1].

(1) رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، م.س. ص: 266.

هذه القضية لم تحل إلا بعد عرضها على الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي اتخذت قراراً تمنت فيه على فرنسا الاعتراف للتونسيين بقدراتهم على إدارة شؤونهم بأنفسهم.

2 ـ القضية المغربية:

إن القضية المغربية وإن كانت تشبه في فصولها القضية التونسية إلا أنها أكثر تعقيداً وذلك بسبب الصراعات الداخلية من جهة وانقسامها بين فرنسا وإسبانيا من جهة أخرى فالصراعات الداخلية تمثلت بانقسام الرأي العام المغربي حول الوجود الأجنبي، بعد الحرب العالمية الثانية ومع موجة التحرر الوطني حاول الفرنسيون استباق الأمور بإيصال أجانب إلى السلطة السياسية الوطنية عبر الدعوة للإنتخابات العامة والبلديات. رفض المغاربة هذه الانتخابات وعلى رأسهم حزب الاستقلال المدعوم من السلطان محمد بن يوسف الذي أعلن بوجوب إجراء إصلاح في المغرب ينهي نظام الحماية المفروض منذ العام 1912.

عند عودة السلطان من فرنسا تصدى له الجلاوي باشا متهماً إياه بهيمنة حزب الاستقلال عليه. الجلاوي باشا كان يلقى دعمه من موظفين فرنسيين وقبائل بربرية. فتعاون مع الجنرال جوان Juin باستقدام فرسان من البربر إلى معابد فاس والرباط مع حملة توقيع عرائض من عدد من الزعماء مطالبة بتنحية السلطان. واستجابة لذلك، عمدت الحكومة الفرنسية إلى نفي السلطان محمد بن يوسف سنة 1953 إلى كورسيكا ومنها إلى مدغشقر. فخلفه عمه محمد بن عرفة عم السلطان في الحكم، لكنه لم يلقَ تأييداً إلا في الإقليم الفرنسي بينما الإقليم الاسباني بقي على ولائه

للسلطان المخلوع واستمرت الدعوة له في جميع الاجتماعات العامة والجوامع[1].

على الصعيد الداخلي أظهرت حملة الاغتيالات الواسعة التي نظمتها المقاومة المغربية عجز القوات الفرنسية عن ضبط الأمور وإعادة الأمن والاستقرار.

على الصعيد الدولي لاقت القضية المغربية تجاوباً ملحوظاً من قبل جامعة الدول العربية والإسلامية. وعلى صعيد الأمم المتحدة جرت عدة محاولات لعرض القضية المغربية لكنها اصطدمت جميعها بالموقف الفرنسي باستثناء الدعوة إلى تنمية الحرية السياسية في المغرب عام 1952. ترافق ذلك مع أحداث داخلية في المغرب اضطرت فرنسا لتغيير سياستها وأدت لعودة السلطان محمد بن يوسف إلى بلاده عبر فرنسا عام 1955 حيث أجرى مفاوضات تم الاتفاق بموجبها على حق المغرب بالاستقلال وحق محمد بن يوسف بتشكيل حكومة تسعى لإنشاء دولة المغرب الحرة.

عند عودته للمغرب نودي لمحمد بن يوسف ملكا للمغرب تحت اسم محمد الخامس الذي كلف السيد بكاي بتشكيل حكومة جديدة لإجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية. ونتيجة لهذه الإتفاقات بدلت إسبانيا سياستها تجاه محمد الخامس ولجأت إلى نفس أسلوب الفرنسيين.

(1) رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، م.س. ص: 207.

بالرغم من التوصل لاتفاقات مع فرنسا فإن العلاقات ما بين البلدين شهدت بعض التوتر من حين لآخر. حين بدأت النزاعات في الريف المغربي ومطالبة حزب الاستقلال بضم إقليم **شنفوا** (موريتانيا حالياً) للمغرب. والقضية الجزائرية كانت أيضاً من أهم أسباب بعض الخلافات مع الحكومة الفرنسية خصوصاً قضية خطف طائرة بن بيلا ورفاقه ورفض فرنسا توسط المغرب لحل القضية الجزائرية.

هذا ما كان من قضيتي المغرب وتونس اللتين تتشابهان من حيث أحداثهما وتتزامنان تقريباً. تبقى القضية الكبرى وهي مسألة الجزائر التي أثرت كثيراً على فرنسا داخلياً ودولياً.

3 ـ القضية الجزائرية:

حكم الفرنسيون الجزائر حكماً مباشراً منذ العام 1830[1] وكانوا يعتبرونها جزءاً من الأراضي الفرنسية فصلها البحر المتوسط. لذا كان الوجود الأوروبي في الجزائر كثيفاً خصوصاً أن الجالية الفرنسية تجاوزت 12٪ من مجموع السكان. وكانت هذه الجالية تتمتع بنفوذ سياسي كبير في جهاز الحكم المركزي في باريس.

كان الرأي العام الجزائري منقسماً ما بين إصلاحيين وأصوليين حول مستقبل الجزائر. وعند سقوط الإصلاحيين في إنتخابات سنة 1947 بدأ نفوذ الأصوليين بالنمو والتعاظم على

(1) L'histoire au jour le jour op cit p 342.

حساب الإصلاحيين والأحزاب الوطنية الجزائرية. هكذا بدأت أولى العمليات العسكرية في تشرين الأول سنة 1954 وكانت هذه الحركة تدعو لبناء دولة الجزائر الديمقراطية الاشتراكية على مبادىء إسلامية.

وقد بدأت بعملها هذا على مستويين:

ـ **داخلي**: عمل عسكري مباشر ضد الاستعمار.

ـ **دولي**: عبر الاتصال بالعالم الخارجي لتأمين الدعم الدولي للقضية.

وكذلك تم توزيع العمل وتنظيمه حيث تولى جيش التحرير الوطني العمل العسكري وتفرغت جبهة التحرير الوطني للعمل السياسي التي اتخذت القاهرة مقراً لها بزعامة أحمد بن بيلا. فكان الصراع يدور على أرض الجزائر عبر العمليات العسكرية وعلى الصعيد الدولي عبر محاولات تدويل القضية الجزائرية. لكن تمسك الطرفين أدى إلى مزيد من القتل والدمار في الجزائر ومن الطرفين، خصوصاً أن فرنسا رفعت عدد جنودها العاملين في الجزائر من 80 إلى 220 ألف جندي[1].

أبدت الحكومة الفرنسية بعض اللين باستبدالها «سوسيتل» بالجنرال كاترو. الأمر الذي أثار حفيظة الجالية الفرنسية هناك التي تعتبره مسؤولاً عن التفريط بسوريا ولبنان وهو الذي فاوض محمداً الخامس في مدغشقر. قامت المظاهرات من الجالية الفرنسية ضد

(1) رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، م.س. ص: 274.

تعيين كاترو ما دفع بالحكومة الفرنسية لاستبداله بروبير لاكوست المعروف بالشدة والحزم والذي رفع عدد الجيش الفرنسي من 220 إلى 400 ألف جندي ودعا لإجراء إنتخابات عامة ومن ثم إجراء مفاوضات مع ممثلي الجزائر المنتخبين. الأمر الذي رفضته جبهة التحرير من القاهرة. ما شكل سبباً من أسباب اشتراك فرنسا في الحملة الثلاثية.

بعد ذلك خول المجلس الوطني للثورة الجزائرية لجنة التنسيق والتنفيذ حق تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة كانت برئاسة فرحات عباس نالت هذه الحكومة تأييد العديد من الدول وحركات التحرر في العالم وفي الأمم المتحدة أيضاً[1].

أمام هذا النجاح السياسي الباهر انهارت جميع الأعمال العسكرية التي نفذها الاستعمار الفرنسي. اللهم زيادة عدد الضحايا.

بالرغم من إصرار فرنسا على اعتبار قضية الجزائر قضية داخلية ولا يحق لهيئة الأمم المتحدة التدخل فيها، فقد استطاعت بفضل تبني كتلة الدول العربية والآسيوية لها، من أن تطرق أبواب المنظمة الدولية منذ عام 1955. واستمرت هذه الحال من الرفض الفرنسي حتى تاريخ قصف قرية سيدي يوسف في تونس من قبل الطيران الفرنسي.

هذا التوسيع في العمليات العسكرية كان له صداه وأثره في مستقبل القضية الجزائرية لأن العديد من الدول اتخذت منه ذريعة

(1) رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، م.س. ص: 275.

لتغيير موقفها خصوصاً الولايات المتحدة التي رأت أنه كلما تأزم الوضع في شمال أفريقيا أتاح الفرصة لتوسيع النفوذ السوفياتي فيها، ولذا كان لا بد من استيعاب المشكلة قبل فوات الأوان. وهكذا دعمت الولايات المتحدة تونس في شكواها ضد فرنسا نيسان 1958.

نجحت الحكومة الجزائرية المؤقتة في الحصول على اعتراف العديد من الدول بها. ما أدى إلى انقسام العالم حول المسألة الجزائرية، وأثّر ذلك كثيراً على الداخل الفرنسي، الذي أصبح لزاماً عليه الاعتراف بحق الجزائر بالاستقلال. فقام الجنرال ديغول بخطوته المهمة وقراره المهم أيضاً الذي تأخر بعض الوقت نظراً لتعقيدات الوضع الفرنسي الداخلي.

بعد ذلك تقدمت الحكومة المؤقتة من هيئة الأمم المتحدة عام 1960 بطلب إجراء إنتخابات عامة تحت إشرافها. لكن المنظمة الدولية رفضت إجراء ذلك لكنها أكدت في نفس القرار على حق الشعب الجزائري في الحرية والسيادة والوحدة. وفي الأول من تموز 1962 اعترفت فرنسا باستقلال الجزائر[1].

II ـ إستقلال أفريقيا السوداء

إجتاحت القارة الأفريقية حركة تحررية ناشطة زاد في

(1) Pakdoman Nasser: «Une lente maturation» le Monde 21 - 22, Avril 85

Voir aussi: Philippe Moreau Defarges (2), Questions regionales, Edition du Seuil, Paris 1993, p: 22.

عضدها انتصار مصر في معركة السويس عام 1956 واستقلال دول شمال أفريقيا وموقف الدولتين العظميين الإيجابي من مطالب الشعوب بالإستقلال كذلك للرأي العام الدولي المتمثل في هيئة الأمم المتحدة. تضافرت جميع هذه العوامل فكان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في كانون الأول عام 1960 يحمل الرقم 21514xv[1] أتبعته بتشكيل لجنة من 17 عضواً عام 1961 وزاد العدد إلى 24 عام 1962 مهمتها متابعة موضوع إنهاء الاستعمار في أفريقيا وهكذا بدأت مظاهر الاحتفال بالاستقلال في العديد من دول أفريقيا.

لكن القارة السوداء لم تكن لتنعم بفرصة النصر حتى برزت مشاكل كبيرة تمثلت:

- الإرث الكبير من مخلفات الاستعمار.
- تقسيمات الحدود العشوائية التي لم تراع المناطق والأعراق والأثنيات والشعوب.
- النظم الموروثة لم يكن باستطاعتها إدارة شؤون البلاد لكونها منفذة لأوامر المستعمر وليست سيدة نفسها ما أوقعها في كثير من المشاكل.
- المنافسة غير الموضوعية بين أطراف السلطة التي دفعت البلاد ثمناً غالياً حتى أن بعض المروجين لأهمية الاستعمار تحدثوا

(1) ABC des Nations Unies, Departement d'information des Nations Unies, New York 1994, p: 203

عن عجز هذه الدول عن إدارة شؤونها وأن استقلالها كان مبكراً[1].

تأثرت معظم الدول الأفريقية بهذه العوامل حتى وقعت ضحيتها. وهذا ما حصل في جمهورية الكونغو التي نالت استقلالها عام 1960. إذ أن الخلاف بين مؤيدي الدولة المركزية بزعامة لومومبا ومؤيدي استقلال الأقاليم بقيادة تشومبي زعيم إقليم كاتنغا ما لبث أن تحول إلى صدام دموي وتحول إلى نزاع دولي بعد أن تبنى كل من القطبين دعم أحد أطراف النزاع المحلي[2].

إجتاحت الكونغو إضطرابات دموية عنيفة ذهب ضحيتها لومومبا بعد استلام موبوتو السلطة ثم اعتقل تشومبي وأفرج عنه بعد تعهده بالتراجع عن مطالبته باستقلال كاتنغا وأعلنت حكومة اتحاد وطني في الكونغو في 29 حزيران من نفس السنة.

1 ـ إستقلال ناميبيا:

استثنت الأمم المتحدة إقليم جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) من نظام الحماية التي طبقته على الأقاليم الإفريقية السبعة

(1) ABC des Nations Unies, Departement d'information des Nations Unies, New York 1994, p: 201

(2) L'histoire au jour le jour, op.cit, p: 336. نشير هنا إلى أن داغ همر شولد، سكرتير الأمم المتحدة، قضى نحبه عندما تحطمت طائرته فوق إقليم كاتنغا في 18 أيلول 1961، بعد أسبوع فقط من محاولة القوات الدولية وضع حدٍ لانفصال الإقليم.

الباقية[1]. وقد أعلمت الجمعية العامة للأمم المتحدة جنوب أفريقيا بذلك كونها كانت تسيطر على هذا الإقليم بناءً لنظام الوصاية الذي أنشأته عصبة الأمم. كان ذلك عام 1946. وفي العام 1950 أصدرت محكمة العدل الدولية قراراً قضى بحق الأمم المتحدة بالإشراف على المناطق التي كانت تحت إشراف عصبة الأمم. رفضت جنوب أفريقيا هذا القرار ما دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ قرار في عام 1966 قضى بنهاية نظام انتداب جنوب أفريقيا على ناميبيا وإنشاء مجلس يتولى شؤون الإقليم (CNUPSOA) Conseil des Nations Unies pour le sud ouest africain وفي عام 1968 أصبح يعرف باسم مجلس الأمم المتحدة لشؤون ناميبيا بناء لرغبة سكان الإقليم Conseil des Nations Unies pour la Namibie (CNUPN).

(1) الأقاليم الأفريقية الموضوعة تحت الوصاية:
- التوغو تحت الوصاية البريطانية: اتحدت مع شاطىء الذهب عام 1957 ليشكلا غانا.
- التوغو الفرنسية: استقلت عام 1960.
- الصومال تحت الوصاية الإيطالية: اتحدت مع الصومال تحت الوصاية البريطانية واستقلا عام 1960.
- الكاميرون تحت الوصاية الفرنسية: استقلت عام 1960.
- الكاميرون تحت الوصاية البريطانية: قسم منها انضم إلى نيجيريا في حزيران 1961، والقسم الآخر انضم إلى الكاميرون في تشرين أول من نفس السنة.
- طنجنيقا تحت الوصاية البريطانية: استقلت عام 1961 واتحدت مع زنجبار عام 1964 ليكونا تانزانيا.
- راوندا ـ أو روندي تحت الوصاية البلجيكية: انفصلتا إلى دولتي راوندا وبوروندي بعد الإستقلال عام 1962.

لم تتعاون جنوب أفريقيا مع هيئة الأمم المتحدة ما دفع بمجلس الأمن لاتخاذ قرار قضى بعدم شرعية وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا وطلب إليها الانسحاب فوراً.

في هذه الأثناء لم يكن لجنوب أفريقيا أهمية كبرى في العلاقات الدولية. ويبدو أن النظام القائم في جنوب أفريقيا استفاد من بعد المنطقة عن الصراع الدولي. أضف إلى ذلك الثروات الضخمة التي يمتلكها من المواد الأولية التي لا يستغني العالم الغربي عنها، ساعدته على تجاوز سياسة المقاطعة التي اعتمدها العالم ضد هذا النظام لسياسة التمييز العنصري التي اعتمدها ضد السود. إلا أنه استمر في سياسته بعيداً عن كل المؤثرات. حصل تغيير جذري في أواسط السبعينات عندما استقلت أنغولا وموزامبيق 1975 بعد الثورة البيضاء في البرتغال 1474. حيث أن أنغولا اعتمدت النظام الاشتراكي وهنا بدأ الصراع الدولي يهيمن على الصراعات المحلية في القرن الأفريقي.

اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشرعية كفاح شعب ناميبيا المسلح في سبيل الاستقلال بقيادة سوابو Swapo وصوت مجلس الأمن على القرار 435 عام 1978 الذي دعا لوقف إطلاق النار وإجراء انتخابات في ناميبيا تحت إشراف الأمم المتحدة.

في هذه الأثناء بدأت جنوب أفريقيا تشكل موقعاً متقدماً للمعسكر الغربي في القرن الأفريقي بمواجهة التوغل السوفياتي في أنغولا وموزامبيق. الأمر الذي انعكس إيجابياً بموافقة جنوب أفريقيا على قرارات الأمم المتحدة بعد أن رأت إجماع الدول

الغربية الكبرى. غير أن استمرار الصراع مع أنغولا أطال فترة بقاء جنوب أفريقيا في ناميبيا إلى أن تم توقيع إتفاقية ثلاثية بين أنغولا وكوبا وجنوب أفريقيا قضت بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا وانسحاب قوات جنوب أفريقيا من ناميبيا. وقعت هذه الاتفاقية في نيويورك كانون أول 1988. وفي آذار 1990 أصبحت ناميبيا دولة مستقلة.

2 ـ تاريخ استقلال الدول الافريقية:

الدولة	سنة الإستقلال	العاصمة
أثيوبيا	1941	أديس أبابا
أفريقيا الوسطى	1960	بانجي
أوغندا	1962	كامبالا
السنغال	1960	داكار
الكاميرون	1960	باوندي
الكونغو الشعبية	1960	برازافيل
النيجر	1960	نيامي
أنغولا	1975	لوندا
الجزائر	1962	الجزائر
السودان	1956	الخرطوم
الصومال	1960	مقديشو
المغرب	1956	الرباط
بتسوانا	1966	جابير
بوروندي	1962	بوجمبورا
تانزانيا	1963	دار السلام

الدولة	سنة الإستقلال	العاصمة
تشاد	1960	نجامينا
توجو	1960	لومي
تونس	1956	تونس
غابون	1960	ليبرفيل
غامبيا	1965	بانغول
جزر الرأس الأخضر	1975	باربا
جزر القمر	1975	موروفي
جزر ساوتومي	1975	ساوتومي
بنين (داهومي)	1960	نورتونوفو
روندا	1962	كيغالي
زائير	1960	كنشاسا
زامبيا	1964	لوساكا
اريتريا	1993	أسمرة
ساحل العاج	1960	أبيدجان
سيراليون	1961	فريتاون
سوازيلاند	1969	مبابين
غانا	1957	أكرا
غينيا الاستوائية	1968	سانت ايزابيل
غينيا	1958	كوناكري
غينيا بيساو	1973	بيساو
فولتا العليا	1960	اوجادوجو
كينيا	1962	نيروبي
ليبيريا	1847	منروفيا

الدولة	سنة الإستقلال	العاصمة
ليبيا	1951	طرابلس الغرب
ليسوتو	1966	ماسيرو
مالي	1960	باماكو
مدغشقر	1960	تاناناريف
موزامبيق	1975	مابوتو
مصر	1922	القاهرة
موريتانيا	1960	نواكشوط
ملاوي	1964	زومبا
موريشيوس	1968	بورلويس
نيجيريا	1960	لاجوس
جيبوتي	1977	جيبوتي
ناميبيا	1990	ويندهوك
زيمبابوي	1980	هارار

الفصل الرابع

التكتلات السياسية لدول العالم الثالث

في خضم الصراع الدائر بين الكتلتين الإشتراكية والرأسمالية وانقسام العالم بين هذين المعسكرين خلال مرحلة الحرب الباردة والآثار المدمرة التي تعرضت لها دول العالم الثالث جراء هذا الصراع (كوريا، إيران) حاولت دول العالم الثالث المستقلة حديثاً الإبتعاد عن الإرتباط بأي من المعسكرين. ومع تنامي التيار الوطني التحرري لهذه الشعوب كان لا بد من إيجاد منظمات دولية تستطيع، من خلالها، الدول الحديثة إثبات وجودها على الساحة الدولية.

من هنا كان العمل الحثيث في سبيل احتلال موقع في الساحة الدولية فتشكلت عدة منظمات نتناول منها ما يتعلق بالعلاقات السياسية لهذه الدول ومنها الجامعة العربية كونها أولى المنظمات الإقليمية التي سبق إنشاؤها تاريخ إنشاء هيئة الأمم المتحدة. ثم مجموعة دول عدم الإنحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية.

1 ـ جامعة الدول العربية:

كانت فكرة الوحدة العربية ولا تزال حلماً يراود كل من

نطق باللغة العربية لما تتضمنه هذه الفكرة من مضمون حول القومية الواحدة واللغة الواحدة والتاريخ الواحد والوطن الواحد والتراث الواحد. لقد ثار العرب ضد السلطنة العثمانية يحدوهم في ذلك سعيهم للاستقلال عنها؛ لكن الاستعمار كان أقوى فعرف كيف يستغل طاقاتهم في مواجهة الأتراك ويتقاسم المنطقة العربية بعد انتصاره على السلطنة العثمانية.

إن هذه الخديعة لم تكن لتنطلي على العرب الذين ثاروا على «المستعمرين الجدد» خلال فترة ما بين الحربين وزادت الانتفاضات عند نشوب الحرب العالمية الثانية. وخوفاً من تفاقم الأوضاع ومن استغلال ألمانيا لهذه الأحداث نالت معظم الدول العربية استقلالها. وهذا الاستقلال لا يتنافى مع مصالح الدول الأوروبية ولا يشكل خطراً عليها لأن الخطر يكمن فقط في قيام دولة عربية واحدة تتحكم بأهم موقع استراتيجي واقتصادي في العالم.

إن حركة المطالبة بالاستقلال كانت تطمح لإقامة دولة عربية واحدة وتشهد على ذلك الشعارات السياسية التي طرحتها الأحزاب القومية والقوى السياسية التي قادت التحركات في تلك المرحلة. حفاظاً على الإمساك بكافة الخيوط، سعت بريطانيا إلى استغلال هذه الشعارات في غمرة الأحداث في المنطقة العربية ليقف أنطوني ايدن متحدثاً عن دعم بريطانيا لأي مشروع يتفق عليه العرب[1].

(1) محمد المجذوب، «محاضرات في المنظمات الدولية والإقليمية»، بيروت، ص: 221.

لم تسارع الدول العربية إلى استغلال هذا الشعار ولأسباب قد تكون انتظار ما ستسفسر عنه الحرب. يؤكد على ذلك تداعيهم للتشاور بين عامي 1942 و1944 أي بعد دخول الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية وبعد أن بانت تباشير نصر الحلفاء. وفي عام 1944 وبدعوة من الحكومة المصرية عقد اجتماع تحضيري في الاسكندرية استعرض فيه المجتمعون مقترحات ثلاثة هي:

1 ـ قيام وحدة عربية وحكومة مركزية.

2 ـ إقامة اتحاد فيدرالي.

3 ـ قيام جامعة تضم الدول العربية المستقلة.

وأخيراً في 7 تشرين أول 1944 صدر بروتوكول الاسكندرية الذي تضمن الأسس التي تقوم عليها جامعة الدول العربية. وبعد أشهر جرى خلالها عرض البروتوكول على السلطات العربية المختصة، عقد اجتماع في الاسكندرية وجرت بعض التعديلات وفي 22 آذار 1945 تأسست جامعة الدول العربية وتم توقيع الميثاق الذي يقع في 20 مادة وثلاثة ملاحق عن قضية فلسطين والتعاون مع الدول العربية غير المستقلة وعن الأمانة العامة.

أ ـ أهداف جامعة الدول العربية:

1 ـ السعي لاستتباب الأمن بين الدول الأعضاء وحل النزاعات بالطرق السلمية.

2 ـ صيانة أمن واستقلال الدول الأعضاء من أي عدوان خارجي.

3 ـ تنسيق الخطط السياسية ومساعدة الأقطار العربية التي لا تزال مستعمرة.

4 ـ توثيق التعاون بين جميع الأعضاء وفي مختلف الميادين.

أما المبادىء التي قامت عليها الجامعة فهي:

1 ـ المساواة التامة بين الأعضاء.

2 ـ المحافظة على سيادة الدول الأعضاء.

3 ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

4 ـ عدم اللجوء إلى القوة وحل النزاعات بالطرق السلمية.

5 ـ التعاون المتبادل بين الأعضاء في مختلف الميادين[1].

ب ـ دور الجامعة العربية في حل النزاعات:

إن مهمة حل النزاعات بين الدول هي من أولى وظائف المنظمات الدولية العاملة لحفظ الأمن والسلم في العالم. وقد تحدث ميثاق الجامعة العربية عن هذه الوظيفة باختصار (المادة الخامسة) كما أن المادة الثامنة عشرة أشارت الى إمكانية إنشاء محكمة عدل عربية. كما تناول الميثاق أيضاً وسيلتي الوساطة والتحكيم سبيلاً لحل المنازعات بين الدول. كما أن مسألة تشكيل قوات خاصة بالجامعة لم يكن وارداً، لكن طبيعة الأزمات التي حصلت استدعت تشكيل قوات عربية كما حصل في الكويت عام 1961 وفي لبنان عام 1975[2].

(1) محمد المجذوب، مصدر سابق، ص: 224.

(2) وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات (حلقة نقاش)، المستقبل العربي (171)، أيار 1993، ص.ص: 100 ـ 120.

أما أهم الأزمات التي تعرضت لها الجامعة العربية فهي:

● أزمة الضفة الغربية عام 1950:

وقع الخلاف بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية إثر إعلان الأمير الأردني عبد الله قراره بضم القدس والقسم المتبقي من فلسطين إلى الأردن ليعلن بعد قيام المملكة الأردنية الهاشمية التي تضم ضفتي نهر الأردن الشرقية والغربية بما فيها القدس دون أي اعتبار إلى القضية الفلسطينية أو الهوية الفلسطينية.

اعتبر مجلس الجامعة هذه الخطوة مخالفة تستحق العقاب لردع الأردن عن قراره. لكن الخلاف وقع حول صلاحية المجلس: سياسية أم قانونية. وإذا كانت سياسية فلا بد إذن من وجود جهاز قضائي يتولى الفصل في مثل هذه النزاعات. كما أن مسألة التمثيل الفلسطيني ومن يتحدث باسم الفلسطينيين أخذت حيزاً كبيراً من النقاش بالرغم من وجود ملحق خاص بفلسطين في ميثاق الجامعة وبالرغم أيضاً من وجود حكومة عموم فلسطين في ذلك الوقت.

أخيراً لم تستطع الجامعة العربية اتخاذ قرار إدانة بحق الأردن واقتصرت جهودها على التهدئة ومحاولة التوفيق دون أن تقف موقف الحكم في النزاع.

● أزمة الكويت عام 1961:

إثر إعلان استقلال دولة الكويت عام 1961 وإعلان جلاء الجيوش الإنكليزية عنها. أعلن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم ضم الكويت وإلحاقها بمحافظة البصرة. تحرك عندئذ الأمين العام

للجامعة مستفيداً من نصوص الميثاق فقام بدور أساسي بتشكيل قوات عربية وإرسالها إلى منطقة النزاع. وكان هذا التدخل جديداً في تعاطي الجامعة مع القضايا العربية. واستطاع أيضاً القيام باتصالات واسعة مع أطراف النزاع كافة لوضع حدٍ لهذه الأزمة.

● **الحرب الأهلية اللبنانية 1975 ـ 1976:**

واكب محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية الأحداث اللبنانية منذ اليوم الأول لاندلاعها. وسعى بكل الوسائل الدبلوماسية لوقف هذه الأزمة وكانت عملية إرسال قوات حفظ السلام العربية ومن بعدها قوات الردع العربية من الوسائل المستحدثة في عمل الجامعة التي كانت قد لجأت إليها في تسوية قضية الكويت عام 1961.

إن استمرار الأحداث اللبنانية لا يمكن اعتباره فشلاً لجهود الجامعة العربية لأن الساحة اللبنانية لم تكن مقتصرة على العرب وحدهم لا بل أن إسرائيل كان لها الدور الأبرز فيها مضافاً إلى ذلك الأبعاد الإقليمية والدولية التي لا يمكن للجامعة حسمها مجتمعة.

● **أزمة العلاقات المصرية العربية 1979:**

فجرت زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس وتوقيع اتفاقات كمب دايفيد أزمة علاقات أساسية بين مصر وباقي الدول العربية. وانعكست على البنية الأساسية للجامعة لا سيما أن مركزها في القاهرة عاصمة مصر.

فمن جهة برزت أهمية التزام الدولة بتعهداتها خصوصاً ما

يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وحق الشعب الوطني الفلسطيني في استعادة أرضه وهويته التي كانت قد التزمت بها مصر.

الأمر الثاني يتعلق بالعقوبات المتوجب اتخاذها بحق مصر التي تم تجميد عضويتها بينما لم يتضمن الميثاق مثل هذه العقوبة. كما أثيرت مسألة مقر الجامعة وضرورة نقله إلى تونس بالرغم من نص الميثاق الصريح لإقامته في القاهرة. ما أدى إلى استقالة الأمين العام المصري الجنسية.

من خلال استعراض الأزمات التي تعاطت معها جامعة الدول العربية نشير إلى أن مسألة سيادة الدولة هي من أهم معوقات عمل المنظمات الدولية وهذا ما يضعف عمل الجامعة العربية. كما أن الجامعة تختلف عن اتحاد فيدرالي تستطيع فيه الدولة الأقوى بالإضافة إلى باقي دول الاتحاد التدخل مباشرة وأيضاً تختلف جامعة الدول العربية عن الأحلاف الدولية التي عرفتها مرحلة الثنائية القطبية بخاصة حلف وارسو الذي كانت تجمعه العقيدة الشيوعية والعداء للرأسمالية فلا يتعدى نشاط الجامعة التنسيق والتوفيق والتحكيم بين الدول الأعضاء فيها دون أن يكون لها قوات عسكرية نظامية.

2 ـ كتلة عدم الانحياز:

قبل الحرب العالمية الثانية جرت محاولات عديدة لجمع كلمة الأكثرية الصامتة في العالم دون جدوى لأنها كانت تعاني من ويلات الاستعمار وسيطرته. نذكر من هذه المحاولات مؤتمر شعوب الشرق في باكو عام 1920 ومؤتمر الشعوب الآسيوية في

ناغاساكي صيف 1926 ومؤتمر الشعوب المضطهدة في بروكسل في شباط 1927[1].

وإثر انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت الشعوب تعيش حالة من الغليان لمواجهة الاستعمار الذي كان يلفظ أنفاسه. ولدى نيل بعض الشعوب استقلالها وجدت نفسها في خضم من صراع الكتل الذي لا شأن لها به. هذا فضلاً عن الأفكار التحررية السائدة المناهضة لكل أشكال التبعية.

كان للحرب الكورية ولتجربة مصدق في إيران 1951 ولقضية الهند الصينية الأثر البالغ في دعوة العديد من ممثلي الشعوب الفقيرة للنظر في شؤون أوطانهم.

في نيسان 1954 اجتمع مندوبو الهند وسيلان وباكستان وبورما وأندونيسيا في كولومبو. أهم ما صدر عن المجتمعين موقفهم المناهض للتجارب النووية وأثر سياسة الأحلاف على المستعمرات والمطالبة بدخول الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة. وقامت بعد لقاءات أخرى بالدعوة لمؤتمر باندونغ (أندونيسيا) في نيسان 1955 شارك فيه 29 دولة كان معظمها مرتبطاً بالمعسكر الغربي مباشرة أو غير مباشرة أو عن طريق معونات اقتصادية حتى إن 20 منها نالت في عام انعقاد المؤتمر معونات اقتصادية من الولايات المتحدة الأميركية[2]. والحق أنه لم يكن من بين الدول

(1) د. محمد عزيز شكري، «الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية»، مجلة عالم المعرفة (7)، الكويت 1978، ص: 110.

(2) نفس المصدر، ص: 110.

المشتركة في المؤتمر إلا ست دول نستطيع أن نقول أنها حيادية ملتزمة سياسة عدم الانحياز وهي: أفغانستان، أندونيسيا، بورما، سوريا، مصر والهند. وحتى هذه الدول الست لم يكن عدم الانحياز واضحاً أمامها متبلوراً في آثاره وأبعاده فيها.

لم يصدر عن مؤتمر باندونغ أية إشارة صريحة عن سياسة الحياد الإيجابي ولكن يعتبر هذا المؤتمر أول لقاء بين دول يدور بينها جدل سياسي حول مفهوم الانحياز واللا إنحياز.

ففي هذا المؤتمر، تولى نهرو موضوع الدفاع عن سياسة عدم الانحياز موضحاً مدى الإهانة التي تتعرض لها أي دولة من دول العالم الثالث تقبل أن تدور في فلك أي من المعسكرين المتناهضين. وعزز مندوب سوريا موقف نهرو بقوله «إننا نمثل أكبر قارتين في الأرض وفي أقاليمنا أهم القواعد والمناطق الاستراتيجية، فإذا قررنا بإرادتنا مجتمعة ألا تقع حرب فإن مثل هذه الحرب لا يمكن أن تقع»[1]. ويرى بعضهم أن تلك الحجة كانت البادرة الأولى لمناطق السلام التي أضحت محل نقاش في مؤتمرات كتلة عدم الانحياز فيما بعد.

أ ـ ردود الفعل على سياسة عدم الانحياز:

لقد قوبلت فكرة عدم الانحياز هذه بهجوم شديد من جانب مجموعة من الدول المنحازة آنذاك. وكان من أبرز المهاجمين فاضل الجمالي مندوب العراق وشارل مالك مندوب لبنان

(1) محمد عزيز شكري، «الأحلاف والتكتلات الدولية»، م.س. ص: 109 .

والجنرال رومورو مندوب الفيليبين. وقد انصب هجومهم على اللا إنحياز ودفاعهم عن الانحياز والتحالف في نقطتين:

1 ـ إن الدول الصغرى لا مناص لها من التحالف عسكرياً مع الدول الكبرى إذا ما شاءت ضمان سيادتها ووحدتها الإقليمية لأنها عاجزة عن ذلك لوحدها.

2 ـ إن الدول الصغرى مستعدة ألا تتحالف مع أحد المعسكرين المتناهضين فيما لو وجدت قوة دولية تحميها بعيداً عن الكتل المتصارعة.

لذا كان البيان الختامي مراعياً لظروف كل دولة حين نص على «احترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها فردياً أو جماعياً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة»[1]. وهذا النص لا يحول دون اشتراك الدولة غير المنحازة في تحالفات ثنائية وكذلك فإن البند السادس كان ينص «بالامتناع عن اللجوء إلى التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأي من الدول الكبرى»[2].

أما في ما يتعلق بالدول الكبرى فقد اشترك كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية في مهاجمة سياسة عدم الانحياز:

ـ اتهمت الولايات المتحدة الأميركية سياسة عدم الانحياز باللا أخلاقية وقصر النظر والوقوع في أحابيل الشيوعية واتهمت نهرو بالخروج عن ولائه لمجموعة دول الكمنولث.

(1) محمد عزيز شكري، «الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية»، م.س. ص: 110.

(2) نفس المصدر، ص: 111.

ـ رأى الاتحاد السوفياتي بسياسة عدم الانحياز شكلاً من أشكال التبعية الجديدة للاستعمار. وأنحى باللائمة على يوغسلافيا لخروجها عن مبادىء الماركسية اللينينية في حمى الصراع الدائر مع الرأسمالية[1].

خشي البعض على سياسة عدم الانحياز وانهيارها لكن الرغبة الأكيدة عند الدول حديثة الاستقلال في الابتعاد عن محاور التجاذب الدولي خوفاً من الوقوع تحت التزامات لا طائل لها فيها. كان الدافع لاستمرار الحركة وصمودها لا بل أنها أصبحت طريقاً لهذه الدول كي تجد موقعها في الساحة الدولية ما أجبر كلا القطبين على مراجعة موقفهما منها.

وقد ساعد كتلة عدم الانحياز على الاستمرار في سياستها عوامل عدة منها:

1 ـ الوصول إلى نوع من توازن القوى بين العملاقين ما أبعد شبح الحرب بينهما وجمد الحدود الفاصلة بينهما ما خفف من حملتهما على سياسة عدم الانحياز.

2 ـ بدأ كل من القطبين يرى ما يمكن الاستفادة من هذه الحركة. فقد وجد السوفيات فيها ما يساعد الدول الآسيوية والأفريقية على الخلاص من الاستعمار الغربي. في حين وجد الأميركيون فيها ما يساعد هذه الدول على مكافحة الشيوعية أو عدم الانزلاق نحو المعسكر الشرقي.

(1) محمد عزيز شكري، «الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية»، م.س. ص: 111.

3 ـ تبين لموسكو وواشنطن معاً أن دول عدم الانحياز يمكن أن تلعب دور الوسيط في بعض الخلافات التي قد تقع بينهما. (موقف الهند من القضية الكورية مثلاً).

وهكذا مضت سياسة عدم الانحياز في طريق النمو وكلما استقلت دولة أفريقية أو آسيوية وأرادت تدعيم شخصيتها الدولية اختارت عدم الانحياز سياسة لها. ولهذا فبعد أن كان عدد دول عدم الانحياز لا يتجاوز العشرين عام 1955 أخذ يزداد حتى صار في إمكان هذا العدد الجديد أن يعقد مؤتمراً دولياً تتحدد فيه معالم هذه السياسة الجديدة.

ب ـ مبادىء عدم الانحياز:

هناك إجماع بين الكتاب المهتمين بكتلة عدم الانحياز بأن المؤتمر التحضيري لقمة بلغراد الذي انعقد في القاهرة في حزيران 1961 وضع أول تعريف قانوني لمفهوم سياسة عدم الانحياز إذ قرر أن الدولة التي تؤمن بتلك السياسة يجب أن تتبع المبادىء الخمسة التالية:

1 ـ يجب أن تنتهج سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة وعلى عدم الانحياز أو أن تظهر اتجاهاً يؤيد هذه السياسة.

2 ـ يجب أن تؤيد الدولة غير المنحازة حركات الاستقلال القومي. وأهمية هذا المبدأ تكمن بتوافقه تاريخياً مع صعود حركات التحرر القومي التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية. حيث أن هذه السياسة تختلف عما عرف من الحياد المطلق كالمثال السويسري أو النمساوي.

3 ـ يجب أن لا تكون الدولة عضواً في حلف عسكري جماعي تم في نطاق الصراع بين الدول الكبرى.

4 ـ يجب أن لا تكون الدولة طرفاً في إتفاقية ثنائية مع دولة كبرى لكن هذا المبدأ فقد من أهميته عند إقدام بعض الدول غير المنحازة على توقيع إتفاقات مع دول كبرى.

مصر ـ الاتحاد السوفياتي 1971.

الهند ـ الاتحاد السوفياتي 1971.

العراق ـ الاتحاد السوفياتي 1972.

سوريا ـ الاتحاد السوفياتي 1980.

5 ـ يجب أن لا تكون الدولة قد سمحت لدولة أجنبية بإقامة قواعد عسكرية في إقليمها بمحض إرادتها.

ج ـ تطور كتلة عدم الانحياز عبر مؤتمراتها:

كانت القاهرة مكان انعقاد المؤتمر العالمي الثاني لدول عدم الانحياز في تشرين أول 1964. وخلال هذا المؤتمر نوقشت عدة مسائل مهمة منها مسألة القواعد العسكرية الأجنبية ولا سيما تلك المقامة في أقاليم آسيوية وأفريقية وتناول المؤتمر أيضاً قضايا التخلف والتنمية الاقتصادية وأوضح خطر الفقر على السلام العالمي داعياً إلى ردم الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية مقترحاً إنشاء وكالة دولية متخصصة للتنمية الصناعية.

أما مؤتمر لوساكا المنعقد في عام 1970 فقد ناقش موضوع تدعيم التضامن بين الدول الأعضاء في الكتلة والاتفاق بينها على اتخاذ موقف موحد من القضايا الدولية خاصة داخل الأمم المتحدة.

وإلى جانب القضايا السياسية التي بحثها مؤتمر لوساكا مثل قضايا الاستعمار والتمييز العنصري وأزمة الشرق الأوسط ركز أيضاً على كيفية تدعيم إمكانيات الاكتفاء الاقتصادي والتنمية في دول عدم الانحياز.

د ـ العضوية في كتلة عدم الانحياز:

منذ انطلاقتها، لاقت سياسة عدم الانحياز تجاوباً لدى معظم دول العالم الثالث هذا ما يفسره التصاعد المستمر في عدد الدول الأعضاء المشاركة في مؤتمراتها فخلال مؤتمر بلغراد 1961 شاركت 25 دولة فقط وزاد العدد إلى 47 في مؤتمر القاهرة 1964 و54 في لوساكا و76 في الجزائر ليصل إلى 85 في مؤتمر كولومبو لعام 1973 إضافة إلى 10 وفود حضرت كمراقبة وست دول كضيفة على المؤتمر. حتى وصل العدد إلى 102 في مؤتمر بلغراد عام 1989.

هـ ـ تضاؤل دور كتلة عدم الإنحياز:

لقد إستعرضنا فيما سبق الدوافع إلى اعتناق أيديولوجية عدم الإنحياز وإلى تطورها وانضمام الدول إليها ومن كل ذلك يمكن التوصل إلى أن تطبيق سياسة عدم الإنحياز استمر وسط مؤثرات وظروف دولية متغيرة وإذا أردنا أن نرجع إلى ما انتهى إليه التطبيق وقد تجاوزنا منتصف السبعينات، لوجدنا أن ثمة إختلافات بينة قد طرأت على هذه السياسة وذلك على النحو التالي:

1 ـ إن كثيراً من دول آسيا وأفريقيا لم تستطع أن تنأى بنفسها عن صراعات القوى التي تمارسها التكتلات العملاقة (ومنها

الأحلاف) بل وجدت نفسها متورطة فيها بشكل أو بآخر، بوعي أو بدون وعي، وربما حدث ذلك لأن منطق الصراع والإستقطاب وتفاعلات القوة والمصالح المتشابكة المعقدة هي التي قادت إلى هذا الوضع وبطريقة كان يبدو متعذراً تجنبها في بعض الحالات على الأقل.

2 ـ إن الصراعات الإقليمية والمحلية في بعض دول آسيا وأفريقيا دفعت بأطراف النزاع أحياناً إلى الإستعانة بالقوى الكبرى لدعم مواقفها من هذه الصراعات.

3 ـ إن التنمية بكل ضغوطها ومتطلباتها الملحة كانت توجب الإعتماد على مصادر دولية لتمويلها مما جعل إرتباط المصالح أوضح مع معسكر منه مع معسكر آخر.

4 ـ تجارة الأسلحة الدولية ودورها في جعل دول عدم الإنحياز تعتمد على هذه الكتلة أو تلك في تزويدها بإحتياجاتها من الأسلحة[1].

5 ـ إن اختلاف طبيعة أنظمة الحكم في الدول غير المنحازة وتباين معتقداتها وارتباطاتها ومصالحها لم يكن ليسمح بوجود التجانس المفترض في إتجاهات سياستها الخارجية. لذا فإن تصور أن تكون كلها أو معظمها غير منحازة كان أمراً نظرياً أكثر من كونه أمراً واقعياً.

6 ـ إن القوى والتكتلات الكبرى كانت تتخذ مواقف متعاطفة مع

(1) Jean F. Dubos, «Ventes d'armes, Une politique» Gallimard, Paris 1977.

هذه الدول أو تلك حسب المشكلات التي تخصها، ومن هنا ليس من الممكن أن تتصور نظرياً أن تجد سياسات هذه القوى والتكتلات نفس الإستجابات داخل هذه الدول جميعها.

7 ـ إن سياسة عدم الإنحياز راجت أيام كانت الفواصل على أشدها بين الكتلتين وحين كانت كل منهما تخشى أن يؤدي إنضمام إحدى الدول لكتلة أخرى إلى توسيع نطاق نفوذها على حسابها. لذا فإنها تقبلت عدم الإنحياز على أنه أهون الشرين بل إنه حدث في بعض الحالات أن منحت بعض القوى الكبرى وبالذات الإتحاد السوفياتي تشجيعها لسياسة عدم الإنحياز باعتبارها الأداة الفعالة لتخليص مناطق واسعة من العالم من سيطرة القوى المناوئة. وفعلاً تحقق هذا إلى حد ما. على أنه من جهة أخرى فإن تأزم العلاقات بين الكتلتين كان يعطي الدول غير المنحازة مجالاً أرحب للمناورة بينهما، وبشكل لم يكن ليوفره وجود علاقات ودية أو طبيعية بين الكتلتين.

8 ـ وأخيراً لا يمكن إغفال أثر إختفاء القادة التاريخيين لحركة عدم الإنحياز تيتو، نهرو، سوكارنو، نيكروما وعبد الناصر عن الأحداث الدولية والفراغ الذي خلفوه فيه عامة، وفي انحسار الحركة بصورة خاصة. لقد كان لهؤلاء القادة التاريخيين ثقل دولي لا ينكر وكان إيمانهم بأيديولوجية عدم الإنحياز وضرورة تعاطف بل تلاحم الدول الأعضاء في الحركة غير محدود، وبالتالي فغيابهم عن الحركة كان من أهم الإنتكاسات التي تعرضت لها.

في مؤتمرها المنعقد في أيلول 1989 في بلغراد حضر ممثلون عن 102 دولة من أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية وأوروبا وأصدرت مجموعة دول عدم الانحياز 30 قراراً عن الصراعات الإقليمية والوضع الاقتصادي الدولي. وهذه القرارات جاءت لتعبر عما يحدث في العالم من تحولات أساسية في بنيته وطبيعة العلاقات ما بين أطرافه لا سيما هزيمة الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية ومشروع البروسترويكا لغورباتشوف. وما كان لهذه الأحداث من تأثير مخفف للهجة دول عدم الانحياز المناهضة للغرب التي اتسمت بها بيانات الكتلة سابقاً.

ففيما يتعلق بالمشكلات الإقليمية والعالمية تحدث المؤتمر عن تقدم مشجع لحل هذه المشكلات، إلا أنها حذرت من أنه ما لم تلب المتطلبات الاقتصادية بخاصة متطلبات الدول النامية فإن التطورات ستؤدي إلى تخريب التوجهات نحو السلام والتوافق في العالم مؤكدة أن الانفراج الخالي من المضمون الاقتصادي لا يمكن أن يستمر.

وقد لعبت مصر والهند ويوغوسلافيا، وهي دول اتجهت نحو الاعتدال بعد أن غابت عنها قياداتها التاريخية مع دول أخرى دوراً في إقناع دول الحركة بالموافقة على البيان الذي أعلن أن العالم أصبح أكثر أمناً والتأكيد على أن الحركة تسعى للوفاق وليس إلى المواجهة. وعلى صعيد العلاقات بين الشمال والجنوب، دعت القمة إلى إجراء مشاورات منتظمة وعلى أعلى المستويات بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث والدخول في حوار مثمر وبناء بين الجانبين بشأن المسائل الاقتصادية.

وتطرق المؤتمرون أيضاً لموضوع الإرهاب حيث وصفته القمة بجميع أشكاله وصوره بما في ذلك إرهاب الدولة بأنه انتهاك لأبسط حقوق الفرد. ويستحق الإدانة وتجدر مكافحته بكل الوسائل الممكنة والمشروعة كذلك أكدت على حق الشعوب في تقرير مصيرها للخلاص من الهيمنة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي.

أما عن تلوث البيئة فقد تناول المؤتمر موضوع التلوث وما يشكله من أضرار بخاصة ما يتعلق بدفن النفايات السامة والضارة في أراضي دول الحركة والمطالبة بوضع حدٍ فوري لهذه الممارسات.

ودعا البيان أيضاً إلى تحديث حركة عدم الانحياز مركزاً على ضرورة القيام بإعادة تقييم دقيقة وشاملة لموضوع الحركة ودورها في عالم يمر بمرحلة انتقالية وتحدث فيه تغييرات متلاحقة.

وأخيراً لا بد من الاشارة إلى أنه في العام 1991 ولد نظام دولي جديد قائم على نظام القطب العالمي الواحد أو القوة العظمى المنفردة. وقد برز هذا النظام بعد سقوط القطب الثاني في معركة الحرب الباردة وبهذا اختل النظام الذي قامت عليه فكرة عدم الانحياز. فما هو مصير هذه الحركة؟.

في الواقع إن العالم يشهد تحولات وتغيرات جذرية بخاصة انفجار مشكلة القوميات في عموم أوروبا الشرقية ووسط آسيا وما يزيد الحركة تعقيداً أن إحدى أهم الدول الأعضاء المؤسسة في الحركة عرضة للتفكك ونقصد بها يوغسلافيا نفسها التي فقدت

موقعها والقدرة على أن تلعب أي دور سواء داخل الحركة أو خارجها نظراً للمشاكل التي أصابت بنيتها الأساسية.

3 ـ منظمة المؤتمر الإسلامي:

لقد استطاع الإسلام توسيع انتشاره في آسيا وأفريقيا وأوروبا. ومع التطور في مستوى العلاقات ما بين الدول استطاع أيضاً الوصول إلى القارات الجديدة التي لم تكن مكتشفة بعد حين بدء الدعوة إليه.

في الواقع إن انتشار الإسلام ما هو إلا نتاج لما يقدمه هذا الدين من دعوة عقلانية إلى الإيمان بالله الواحد وما يقدمه أيضاً من حلول لمشاكل البشرية كلها. وهناك من الدول من اعتبر الإسلام ديناً للدولة ودستورها هو التشريع الإسلامي.

وللإسلام نظرة في العلاقات الدولية تقوم على عدم الاعتراف بالتقسيمات الكيانية التي يقوم عليها العالم اليوم وإنما على وحدانية بني البشر في ظل نظام قانوني واحد هو الشريعة الإسلامية الموجهة لعموم بني البشر دون تمييز. «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى». ومن المتفق عليه لدى الفقهاء المسلمين أن بلاد الإسلام واحدة مهما تعددت أقاليمها وتباعدت أمصارها واختلف حكامها ما دامت السيادة فيها لدين الله وحده.

وتميز الدين الإسلامي عن غيره بأنه إضافة إلى تعاليمه الروحانية فهو نظام قانوني يرسم للبشر حدوداً في أفعالهم وأقوالهم ومعتقداتهم وبهذا فالإسلام يحكم مختلف مظاهر النشاط الديني والدنيوي. وبهذا يعتبرها الفقهاء المسلمون بأنها من أعدل الأنظمة القانونية وأفضلها وهي نظام خالد يحكم البشر إلى يوم الدين.

لكن بالرغم من كون الدين الإسلامي عالمي النزعة والشمول فإنه لم يغط البشرية كلها حيث أن انتشاره لم يشمل أكثرية البشرية. ويفسر هذا بأن العالم ينقسم إلى مجتمعين. دار الإسلام ودار الحرب أو دار الشرك.

أما من الناحية التاريخية فكلنا يعلم الحملات المتبادلة بين المسلمين والشعوب الأخرى وأشهرها الفتوحات الإسلامية في آسيا وأفريقيا والحروب الصليبية. واحتلال الغرب لعموم المناطق الإسلامية في حقبات مختلفة من التاريخ (الاستعمار الأوروبي لآسيا وأفريقيا).

أ ـ المؤتمر الإسلامي العالمي:

في إطار توحيد القوى الإسلامية عقد أول اجتماع لبعض الدول الإسلامية في مكة المكرمة عام 1926 وضم مصر والسعودية ووفوداً إسلامية مختلفة. تلته عدة إجتماعات أخرى في القدس 1931 كراتشي 1949 و1951 وبغداد 1962 ومقديشو 1964. وللمؤتمر لجنة مهمتها معالجة الشؤون الثقافية والإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد تمّ تشكيل هيئات أخرى مختلفة:

ـ **المؤتمر الإسلامي العام**: تم إنشاؤه عام 1955 ويخصص المؤتمر بعثات دراسية للمسلمين الأجانب للدراسة في جامعة الإسكندرية كما يوفد علماء مسلمين إلى الخارج للدعوة إلى الإسلام[1].

(1) محمد عزيز شكري، «الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية»، م.س. ص: 146.

ـ **رابطة العالم الإسلامي**: أنشئت هذه الرابطة بقرار من المؤتمر الإسلامي المنعقد في مكة عام 1962 بهدف الترويج لتعاليم الإسلام ونشره في العالم ودحض الإثم وأعمال الشيطان. وبحلول عام 1966 كان في الرابطة ممثلون من عدة بلدان عربية وغير عربية. من أبرز نشاطات هذه الرابطة مشروع لإنشاء مصرف إسلامي وإقامة محطة إذاعة «صوت الإسلام» وإصدار جريدة أخبار العالم الإسلامي[1].

ـ **الاتحاد الإسلامي العالمي**: أنشىء في باريس لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تتعلق بمساعدة المحتاجين ونشر معارف الحضارة الإسلامية وما إلى ذلك[2].

ـ **المنظمة الإسلامية الدولية**: وأنشئت عام 1970 في الاجتماع الأول للمنظمات الأفرو آسيوية الذي عقد في باندونغ (أندونيسيا)[3].

كل هذه المؤسسات هي خاصة أو شبه رسمية. أما على مستوى الدول والحكومات فقد بدأت الدعوة لإقامة تجمع إسلامي دولي في منتصف الستينات وكانت المملكة العربية السعودية أول الداعين له. غير أن بعض الدول عارضت هذه الفكرة خوفاً من أن تكون مقدمة لإقامة حلف غربي.

غير أن هزيمة عام 1967 دفعت بالمعارضين لتغيير رأيهم

(1) محمد عزيز شكري، «الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية»، م.س. ص: 146.

(2) نفس المصدر، ص: 146.

(3) نفس المصدر، ص: 147.

نظراً لحاجتهم إلى إسماع صوتهم في المحافل الدولية. وهكذا عقدت عدة مؤتمرات أهمها:

- مؤتمر ملوك ورؤساء دول وحكومات البلدان الإسلامية في الرباط 1969.
- مؤتمر وزراء الخارجية في جدة آذار 1970.
- مؤتمر وزراء الخارجية الثاني في كراتشي في كانون أول 1970.

أهمها مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات الإسلامية الذي انعقد في جدة في آذار 1972 الذي حضره 30 دولة وفيه أقر ميثاق الدول الإسلامية.

ب ـ أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي:

أسس المنظمة توضحها مقدمة الميثاق التي تنص على أنهم «مقتنعون بأن عقيدتهم المشتركة تشكل عاملاً قوياً لتقارب الشعوب الإسلامية وتفاهمها وتضامنها.. وهم يقررون الحفاظ على القيم الروحية والأخلاقية الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في الإسلام. ويؤكدون على تمسكهم بميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان الأساسية التي تعتبر أغراضها ومبادئها أساساً لتعاون مثمر بين الشعوب... وهم بالتالي يقررون توحيد جهودهم لإقامة سلام عالمي يوفر الأمن والحرية والعدالة لشعوبهم وجميع شعوب العالم»[1]. لهذه الأسباب مجتمعة وافق المجتمعون على إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي.

(1) محمد عزيز شكري، «الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية»، م.س. ص: 149.

أما أهدافها فحددتها المادة الثانية بما يلي[1]:

1 ـ تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

2 ـ دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

3 ـ العمل على محو التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار في جميع أشكاله.

4 ـ إتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل.

5 ـ تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أرضه.

6 ـ دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.

7 ـ إيجاد المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى وأن تعمل الدول الأعضاء في سبيل تحقيق الأهداف التالية:

أ ـ المساواة التامة بين الأعضاء.

ب ـ احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ج ـ احترام سيادة واستقلال وحدة أراضي كلّ دولة عضو.

(1) محمد عزيز شكري، «الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية»، م.س. ص: 150.

د ـ حل ما قد ينشأ من منازعات بالطرق السلمية (مفاوضة وساطة توفيق تحكيم).

هـ ـ امتناع الدول الأعضاء عن استخدام القوة في علاقاتها أو التهديد باستعمالها ضد وحدة وسلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة عضو.

مما سبق يتبين أن المنظمة أخذت شكل تكتل متكامل مقنن بدستور يجعله ذا شخصية إعتبارية مستقلة يهدف لتحقيق غايات محددة بدستوره وبهذا يتميز عن مجموعة دول عدم الانحياز أو مجموعة دول الكمنولث.

ج ـ العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي:

تنص المادة الثامنة من الميثاق على أن تكون عضواً في المنظمة الدول التي شاركت في مؤتمر الرباط ومؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي في جدة وكراتشي والموقعة على الميثاق. وكذلك يحق لكل دولة إسلامية أن تنضم للمنظمة على أن تقدم طلباً للأمانة العامة ويعرض على مؤتمر وزراء الخارجية وينال أغلبية الثلثين.

ويحق لأي دولة الانسحاب من المنظمة على أن تشعر الأمانة العامة بذلك وأن تدفع ما يترتب عليها من واجبات مالية خلال السنة المالية المقدم خلالها طلب الانسحاب.

وبهذا تبرز منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل تكتل عقائدي تجمعه عقيدة واحدة هي الدين الإسلامي وبهذا تبرز أسئلة لا بد من الإجابة عليها:

ـ من هي الدولة الإسلامية بالتعريف العلمي الدقيق. هل من تأخذ

بالإسلام دستوراً لها أم أية دولة يعيش فيها مسلمون أو أن أية دولة تقبل بالعمل لتحقيق أهداف هذه المنظمة.

ـ هل الإسلام كما تطبقه الدول والأفراد في أيامنا كاف كمعيار لتقارب الدول ذات المصالح والسياسات المتباينة. أم أن هناك محاولة لخلق تيار جديد على الساحة الدولية إلى جانب الكتل الأخرى أم أنه يشكل بديلاً عنها أم هو محاولة لإضعاف بعضها أم لغاية تقوية حلف آخر.

د ـ أجهزة المنظمة:

تضم المنظمة ثلاث هيئات رئيسية وهي:

ـ مؤتمر الملوك والرؤساء ويجتمع حينما تقتضي الضرورة ذلك.

ـ مؤتمر وزراء الخارجية يجتمع مرة في السنة أو عندما تدعو الحاجة لذلك.

ـ الأمانة العامة وتضم أميناً عاماً وثلاثين مساعداً وعدداً من الموظفين.

إن قراءة معمقة لأهداف المنظمة ولمقررات القمة المنعقدة في لاهور 1971 تظهر من غير شك مدى التقارب بين هذه الأهداف والمقررات من حيث الجوهر وبين فلسفة عدم الانحياز أو الحياد الإيجابي. بل أن من الممكن أنه فيَ ضوء حداثة عهد المؤتمر الإسلامي فإنه بدأ من حيث وصلت حركة عدم الإنحياز خصوصاً في أهداف تحرير الشعوب من شتى أنواع الاستعمار والظلم والعنصرية والاضطهاد والإخضاع الاقتصادي ولا عجب

في هذا فإن المفهوم الإسلامي يتضمن نظرية الحياد الإيجابي في خطوطه العريضة[1].

هـ ـ مستقبل منظمة المؤتمر الإسلامي:

في الواقع إن مؤتمرات القمة الإسلامية والاجتماعات الدورية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ووزراء خارجية دولها، تعد إحدى قنوات الاتصال والتفاعل العربي والإسلامي بهدف التوفيق بين وجهات النظر، والتقريب بين الأفكار والطروحات العربية والإسلامية، وتنسيق المواقف بصدد الكثير من القضايا المصيرية، وبالتحديد ذات المساس المباشر بآفاق التعاون المستقبلية لمواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية باستمرار. ولقد كان هذا التعاون والاتصال ثمرة سنوات صعبة من النضال المشترك ضد السيطرة الأجنبية وتأكيداً للهوية الوطنية والقومية والانتماء الإسلامي الأصيل المبني على وحدة التراث الإسلامي الذي يستند إلى مرجعية القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة[2].

ومنذ أن برزت المنظمة كان التنسيق في وجهات النظر ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الإطار الذي يجمع جهود الدول الأعضاء فيها للسير بالأمة الإسلامية نحو التطور الأفضل. من المشكلات التي عانتها المنظمة قضية العلاقة بين الإسلام

(1) محمد السيد سليم، «فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي»، السياسة الدولية (111) عام 1993، ص.ص: 14 ـ 45.

(2) ناظم عبد الواحد الجاسور، «مؤتمر القمة الإسلامي في طهران. وحدة العمل» المستقبل العربي (11) 1997، ص: 24.

والعروبة والموقف من الغرب ومسألة الديمقراطية والشورى والأصالة والحداثة ومسألة السيادة والحدود المشتركة. كل هذه المسائل بقيت تضغط على مسيرة العمل المشترك على النطاقين الإقليمي (نزاعات بين الدول) والدولي فيما يتعلق بتوحيد المواقف المشتركة[1].

وتعاني معظم تكتلات العالم الثالث من صعوبات متشابهة تتمحور حول الهوية السياسية ودورها الدولي:

فالمعوقات الخارجية تبدو أولاً في تشابك العلاقات الخارجية وتداخلها وتناقضها أحياناً أخرى بين مختلف أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي أو في علاقاتها بالقوى الإقليمية والدولية. لا سيما أنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسيطرة الولايات المتحدة الأميركية دولياً مع ما ترك ذلك من آثار حول الانعتاق من الاشتراكية وتمجيد الرأسمالية عند العديد من الدول، فإن العالم ليبدو مشدوداً نحو توجه رأسمالي على مستوى النظام الاقتصادي وامبريالي على مستوى العلاقات الخارجية الاقتصادية والثقافية والسياسية، وبالتالي فإن التجمعات الإقليمية والدولية (ومن ضمنها منظمة المؤتمر الإسلامي) لم يعد لديها متسع من الحركة والعمل إلا أن تستجيب لمتطلبات الهيمنة التي تمارسها القوى الكبرى وتحالفاتها.

لقد استطاعت منظمة المؤتمر الإسلامي تحقيق إنجازات

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، «مؤتمر القمة الإسلامي في طهران»، م.س. ص: 30.

تتناسب وطبيعة المرحلة. فقد تمكنت من دعم التضامن الإسلامي الذي برز بشكل واضح عند التصويت في الأمم المتحدة وهذا التضامن هو من أهم النقاط التي نص عليها ميثاق المنظمة. أما بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأميركية في قمة النظام الدولي فإنها بدأت تشكل أبرز المعوقات بوجه التكتلات الإقليمية والدولية. والامبريالية تتكيف مع أزمنة نهضتها وسماتها، ومن بينها التكيف مع الصحوة الإسلامية عبر الرهان على الرفض والتقسيم وفكرة اللا دولة. قدرتها هي في استخدام مناهج وطرائق لتوظيف الصراعات والثورات والحروب من أجل التقسيم والانقسام ومن أجل مزيد من الهيمنة والارتهان[1].

كما أن الولايات المتحدة الأميركية استطاعت طيلة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي استخدام الورقة الدينية بمهارة والإسلامية تحديداً كأداة للضغط على الدول الشيوعية أو التي تحالفها وقد نجحت في ذلك في إيران عام 1956 وفي مصر عام 1971 وأحدثت التباعد بين التيارات القومية والدينية خاصة في المراحل الأولى لاستقلال الدول الإسلامية. ولا بد من التذكير بأن العالم الغربي يعيش اليوم حالة من الخوف أو القلق من نهضة إسلامية أو أنه يلجأ ربما لتضخيم هذا الخطر تبريراً لتدخلاته لمنع توحيد وتضامن الدول العربية والإسلامية. ومن هذا المنطلق أيضاً تحظى إسرائيل بمزيد من الدعم الأميركي لا بل أن أمنها وتفوقها هو من ضمن الاستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

(1) وجيه كوثراني، «ثلاثة أزمنة في مشروع النهضة العربية والإسلامية»، المستقبل العربي، شباط 1989، ص: 24.

أما المعوقات الداخلية فتتمثل بفشل المنظمة في تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء فيها. وهذا الفشل لا يعود لقدرة المنظمة بقدر ما يتعلق بالتنظيم الدولي المعاصر وسيادة الدولة وقدسيتها مما يضعف من قدرة المنظمات الدولية عموماً. كما أن التفاوت بين الدول الأعضاء من حيث الحجم والقوة والارتباطات الدولية يضعف إيجاد خط سياسي واضح يتيح الاتفاق على حد أدنى للتحرك. كما أن علاقات الجوار تتسم بالعدائية كما حصل بين إيران والعراق وكما يحصل اليوم بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة أخرى في ما يتعلق بقضايا الحدود والمياه ومصادر الطاقة فضلاً عن الصراعات القبلية والعرقية والطائفية التي تشكل في حجمها عوائق أساسية في وجه توحيد الصف الإسلامي.

وتبرز معضلة التعامل مع إسرائيل أحد أبرز أوجه الخلاف بين أعضاء المنظمة. ففي الوقت الذي تحتل فيه إسرائيل أراضي عربية وإسلامية (عدا كونها قامت على اغتصاب الأرض وطرد الشعب الفلسطيني) وتمارس أشد الأساليب عنفاً بوجه الفلسطينيين واللبنانيين فإنها تحظى بدعم أميركي لا محدود ويشاركها في ذلك عدد من الدول الإسلامية حيث وفر مؤتمر شرم الشيخ المنعقد في آذار 1996 تغطية دولية لدور إسرائيل في مكافحة «الإرهاب المسلم» الدولي حيث برزت نتائجه في حملة عناقيد الغضب ضد لبنان في نيسان من نفس السنة موقعاً مئات القتلى من المدنيين على يد الإرهاب الإسرائيلي.

وأخيراً، إذا كانت المنظمة قد أخفقت في التصدي لمختلف

النزاعات التي نشبت ولم تزل بين أعضائها، إلا أنها أسهمت إيجابياً في إيجاد تفاعلات أوسع نطاقاً بين الأعضاء من خلال شبكة من المؤسسات والهيئات التابعة لها.

كما أنه «من خلال كون المنظمة الإطار التنظيمي والأمني والاقتصادي الذي يجمع الدول الإسلامية بما فيها العربية، يجب أن تشكل إطاراً لمزيد من النقاش المستند إلى المرجعية الدينية الهادفة إلى تعزيز التضامن بين الدول الإسلامية وشد عضدها ومساعدة فقيرها وتقوية ضعيفها ومدركة لواقعها السياسي وبيئتها الإقليمية والدولية مبلورة سياسة مشتركة ومتناسقة آخذة بعين الاعتبار خصائصها الوطنية والقومية وتكويناتها الاجتماعية والسياسية وسائرة باستراتيجية التوحيد والتحرير والشورى والديمقراطية والتنمية»[1].

4 ـ منظمة الوحدة الأفريقية[2]:

سيطر الاستعمار الأوروبي على أفريقيا منذ مرحلة التوسع البرتغالي والأسباني والهولندي في القرن الخامس عشر. غير أن فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا ما لبثت أن امتلكت عناصر قوة جديدة أهلتها لإزاحة القوى الأوروبية القديمة وإحكام قبضتها على القارة السمراء وتقاسمها فيما بينها. وهكذا كانت أفريقيا، على

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، «مؤتمر القمة الإسلامي في طهران»، م.س. ص: 36.

(2) Philippe Moreau Defarges, «Relations internationales 1», Questions regionales, Edition du seuil, Paris 1992, p: 302.

أبواب الحرب العالمية الأولى، مجزأة بين فرنسا، بريطانيا، البرتغال، ألمانيا، بلجيكا وإيطاليا. بعد انتهاء الحرب، تم تقاسم مناطق النفوذ الألمانية بين باقي الدول الأوروبية الأخرى.

لقد كان للاضطهاد الكبير الذي عانته شعوب أفريقيا الدور الأكبر في جمع كلمة أبناء هذه القارة في عدة مؤتمرات عقدت للدفاع عن حقوقهم واستقلال قارتهم. عقدت هذه المؤتمرات في عواصم الدول الغربية التي تعطي هامشاً من الديمقراطية لمثل هذه المؤتمرات في ذلك الوقت.

فالمؤتمر الأول انعقد في لندن عام 1900 وشارك فيه العديد من المثقفين ورجال الدين الزنوج. تم التداول في شؤون القارة ووحدتها وزيادة الروابط بين شعوبها. وأول من دعا إلى الوحدة الإفريقية هو المحامي هنري سلفستر وليامز، أفريقي الأصل من جامايكا[1].

مؤتمر الجامعة الأفريقية الثاني كان في باريس عام 1919 حيث سعى المؤتمرون للحصول على وثيقة إعلان حقوق الإنسان الأفريقي وتأسيس الجامعة الأفريقية[2].

أما مؤتمر الجامعة الأفريقية الثالث فقد انعقد على مراحل

(1) عبد الملك عودة، «فكرة الوحدة العربية»، دار النهضة 1966، ص: 80.

(2) محمد الحسيني المصيلحي، «منظمة الوحدة الأفريقية»، دار النهضة العربية 1976، ص: 28.

متعددة بين لندن وبروكسيل وباريس عام 1921 حيث طالب المؤتمرون بحكم ذاتي للدول المختلفة وإقامة منظمة دولية، تحت مظلة عصبة الأمم، تعنى بدراسة مشاكل الزنوج. وفي المؤتمر الرابع المنعقد في لندن عام 1923 طالب المؤتمرون بمعاملة السود كآدميين ومناهضة سياسة التمييز العنصري ضدهم. وأهم ما صدر عن المؤتمر الخامس للجامعة، المنعقد في نيويورك عام 1927، الدعوة للشعوب المستعمرة (سود ومصريين وهنود وصينيين) إلى تشكيل حركة تحرر ضد الاستعمار والتمييز العنصري.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، تداعت الدول المحبة للسلام لعقد مؤتمر سان فرنسيسكو في الولايات المتحدة الأميركية عام 1945 لإقامة هيئة الأمم المتحدة. لم تتمثل أفريقيا في هذا المؤتمر إلا بثلاث دول مستقلة هي مصر وأثيوبيا وليبيريا من بين الخمسين دولة المشاركة.

في نفس السنة انعقد مؤتمر مانشستر بناء لدعوة الاتحاد الفيدرالي للجامعة الأفريقية وقد شاركت القوى الأفريقية بكثافة في هذا المؤتمر الذي اتخذ مجموعة مقررات مهمة منها:

- رفض التقسيمات المصطنعة التي وضعتها الدول الاستعمارية للحيلولة دون إقامة وحدة سياسية بين الشعوب الأفريقية.
- المطالبة بالاستقلال التام والناجز لعموم شعوب أفريقيا.
- تأييد مطالب أفريقيا الشمالية بالاستقلال[1].

(1) محمد الحسيني المصيلحي، «منظمة الوحدة الأفريقية»، م.س. ص: 28.

إن المشاركة الفعالة للحركات السياسية الأفريقية في هذا المؤتمر أعطى للقضية بعداً وصدى دوليين. ثم كانت حركة الضباط الأحرار في مصر عاملاً إضافياً لدعم حركة التحرر الأفريقي. فتوالت المؤتمرات في أكرا عام 1958 عقد مؤتمران الأول لرؤساء الدول المستقلة والثاني لممثلي أحزاب ونقابات وحركات التحرر الأفريقية حيث طرح شعار أفريقيا للإفريقيين. في تونس أيضاً تم عقد مؤتمر عام 1960 شارك فيه مندوبو 32 إقليماً بالإضافة إلى مراقبين من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي.

لعب الاضطهاد الذي تعرضت له الشعوب الأفريقية دوراً في توحيد كلمتهم ضد الاستعمار لكن هذا الأخير قد ترك آثاره على طبيعة المحاولات التي تقوم بها القوى الأفريقية في سبيل الوحدة. فقد وقع الخلاف بين أبناء القارة الواحدة وبرز فيها تياران.

- تعتبر منظمة اتحاد الدول الأفريقية و**الملغاشية** [1] أقدم مجموعات أفريقية قام بينها اتحاد. وذلك أن تاريخ إنشاء هذه المنظمة يرجع أساساً إلى الدستور الذي أصدره الجنرال ديغول في 30 تموز 1958 الذي عرف باسم (دستور الجمهورية الخامسة) وتم الاستفتاء عليه في أيلول 1958 وعدل عام 1960. وقد وضع هذا الدستور قواعد جديدة لتنظيم العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها. ووفقاً لهذه القواعد أصبح للمستعمرات الحق في اختيار أحد

(1) أرنولد ريفكن، «مجلة التاريخ المعاصر»، نيسان 1965، ص.ص: 195 - 196. مجموعة (برازافيل)، ص.ص: 48 - 49.

الأوضاع الثلاثة:

* **الوضع الأول**: إما أن تبقى كما هي مستعمرات أو أقاليم تابعة لفرنسا وراء البحار.

* **الوضع الثاني**: إما أن تعلن المستعمرة استقلالها على أن تنضم للجماعة الفرنسية وهي منظمة تشبه الكمنولث الإنكليزي ومعنى ذلك قبول استمرار الارتباط بفرنسا. وقد اختار هذا الوضع 12 إقليماً (أفريقيا الوسطى، تشاد، غابون، داهومي، ساحل العاج، السنغال، فولتا العليا، كونغو، برازافيل، السودان الفرنسي (مالي)، مدغشقر، النيجر، موريتانيا).

* **الوضع الثالث**: إما أن تنفصل المستعمرة عن فرنسا وكذلك تمتنع عن الانضمام إلى المجموعة الفرنسية وقد اختارت غينيا هذا الوضع حيث أعلنت استقلالها في تشرين أول 1958 وقد كان هذا الاختيار موضع نقمة من فرنسا عليها. بعد ذلك عملت الدول الأفريقية على تكوين مجموعة أفريقية خالصة لا ترتبط بأي دولة أوروبية. وبذلت جهوداً كبيرة في سبيل ذلك كللت بالنجاح فاجتمعت في شكل مؤتمر بمدينة أبيدجان (ساحل العاج) في أكتوبر 1960 ضم الدول التالية: (السنغال، أفريقيا الوسطى، الكونغو، برازافيل، موريتانيا، داهومي، ساحل العاج، النيجر، الكاميرون).

كان الغرض من هذا المؤتمر دراسة وسائل تنظيم التعاون فيما بينهم والدعوة لمؤتمرات أخرى لتعزيز هذا التعاون. وفي كانون أول 1960 انعقد مؤتمر في برازافيل ضم الدول السابقة فضلاً عن الكونغو ليبولدفيل (زائير) وتشاد.

وضع هذا المؤتمر مشروع منظمة أفريقية تنضم إليها ملجاش وسميت هذه المنظمة باسم مجموعة برازافيل وتم الاتفاق أيضاً على مجموعة مبادىء لتنظيم العلاقة المتبادلة والعلاقات بينها وبين الدول الأفريقية الأخرى وأهم هذه المبادىء:

1 ـ العمل الدائم من أجل السلام ويتمثل هذا المبدأ في عدم الدخول في أي تحالف يعتبر موجهاً ضد أي منهم وعدم اللجوء للحرب.

2 ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ ويتمثل هذا في عدم قيام أي دولة بتأييد حكومة في المنفى مع تعهد كل دولة بتحريم كل أنواع النشاط الهدام.

3 ـ التعاون الاقتصادي والثقافي بين الدول الأفريقية يقوم على أساس المساواة.

4 ـ الاتفاق الدبلوماسي بين دول الفرنكوفون على العمل في إطار سياسة دولية محايدة.

تلى ذلك مجموعة اجتماعات كان أهمها مؤتمر تناريف عاصمة **الملغاش** أعلن فيه ظهور اتحاد الدول الأفريقية **والملغاشية** الذي ضم 12 دولة هي: السنغال، أفريقيا الوسطى، الكونغو، برازافيل، جابون، موريتانيا، داهومي، ساحل العاج، النيجر، الكاميرون، تشاد، ملجاش (مدغشقر)، فولتا العليا. ثم انضمت إليه راوندا وتوغو[1].

(1) محمد الحسيني المصيلحي، «منظمة الوحدة الأفريقية»، م.س. ص: 50.

ـ أما مجموعة دول الدار البيضاء[1] فقد نشأت نتيجة انعقاد مؤتمر الدار البيضاء الذي تم بناء لدعوة وجهها العاهل المغربي الراحل محمد الخامس ما بين 3 و7 تموز 1961 بعد لقاءات واجتماعات تمت بين ممثلي الدول الأفريقية التي وقعت فيما بعد ميثاق منظمة الدار البيضاء.

كان الغرض من انعقاد هذا المؤتمر تبادل وجهات النظر في المشاكل الأفريقية بغية المشاركة الجماعية في العمل على تحرير دول القارة وتدعيم استقلال الدول التي استقلت حديثاً. حتى تتحقق آمال شعوب أفريقيا كلها في التحرر والاستقلال الكامل غير المشروط بخاصة أن المؤتمرات الأفريقية السابقة لم تحرز تقدماً ملحوظاً يقوم على أساس حل قضاياها وتنفيذ قراراتها بطريقة إيجابية. ومن هنا فإن المؤتمر بحث الكثير من القضايا الأفريقية.

شارك في المؤتمر ست دول هي: الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، المغرب، الحكومة المؤقتة للجزائر، غانا، غينيا ومالي.

اتخذ المؤتمر العديد من المقررات منها:

1 ـ قرار خاص بمساندة الشعب الجزائري وحكومته المؤقتة بكافة الوسائل في نضاله من أجل الاستقلال.

2 ـ قرار خاص يتعلق بالكونغو ودعم البرلمان المنتخب فيه.

(1) محمد الحسيني المصيلحي، «منظمة الوحدة الأفريقية»، م.س. ص.ص: 39 ـ 42.

3 ـ قرار خاص يرفض الاستعمار الصهيوني ويستنكر سياسة إسرائيل المستمرة في دعم الاستعمار الأوروبي.

4 ـ قرار خاص باستنكار التجارب الذرية.

5 ـ قرار خاص بتأييد مطالب المغرب في موريتانيا.

كما صدرت قرارات أخرى تتعلق برواندا، اوروندي والتمييز العنصري الذي تمارسه أفريقيا الجنوبية.

ـ مبادىء ميثاق الدار البيضاء:

وقعت دول الدار البيضاء في نهاية المؤتمر ميثاقاً لتنظيم العلاقات الدولية فيما بينها وقد تضمن هذا الميثاق عدة مبادىء منها:

ـ مبدأ الوحدة الأفريقية.

ـ مبدأ عدم الانحياز والعمل على التخلص من القواعد العسكرية الأجنبية.

ـ مبدأ محاربة الاستعمار القديم والجديد.

ـ مبدأ المحافظة على سيادة الدول ووحدة أراضيها.

ـ مبدأ التعاون بين الدول الأفريقية.

اتضح أن دولاً أفريقية لم تنضم إلى مجموعة الدار البيضاء ولا إلى مجموعة برازافيل بسبب تمثيلهما لاتجاهين مختلفين لا ينسجم مع تطلعاتها. غلب على مجموعة الدار البيضاء الطابع الثوري حيال القضايا المهمة المرتبطة بالاستعمار بينما غلب على مجموعة برازافيل طابع المحافظة.

من هنا كانت أهمية الدعوة لمؤتمر يضم مختلف الدول

الأفريقية بما فيها مجموعتا الدار البيضاء وبرازافيل الذي انعقد في منروفيا عام 1961. لكن مجموعة الدار البيضاء قاطعته ما استوجب الدعوة مجدداً لعقد مؤتمر في لاغوس عاصمة نيجيريا عام 1962 بغرض العمل على تصفية الخلاف بين المجموعتين والتقريب بينهما لجمعهما في مجموعة واحدة.

لم يحقق المؤتمر ما كان متوقعاً من النجاح بسبب رفض مجموعة الدار البيضاء المصادقة على البيان الختامي احتجاجاً على عدم دعوة الجزائر. ويعتبر هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات الأفريقية كونه وضع أسس مشروع إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية.

في العام 1962 استقلت الجزائر وأزيلت العقبة التي حالت دون توحيد جهود الدول الأفريقية. فاستعادت الحركة حيويتها وكانت الدعوة لمؤتمر وزراء الخارجية في أديس أبابا في أيار عام 1963 تلاه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في نفس الشهر حين اتفق المؤتمرون على تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية. بديلاً عن منظمة الدول الأفريقية والملجاشية.

أ ـ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية:

تضمن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ديباجة ومجموعة من المبادىء.

استهلت ديباجة الميثاق عبارة «نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا المجتمعين بمدينة أديس أبابا بأثيوبيا.. اتفقنا فيما بيننا على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية».

تضمنت الديباجة نصوصاً حول حق الشعوب في تقرير

مصيرها وعلى الحرية والمساواة والعدالة والكرامة. كما شددت على مسؤولية الدول الأفريقية في توجيه مواردها الطبيعية وطاقاتها البشرية من أجل تقدم الشعوب الأفريقية في كافة مجالات الحياة الانسانية. كما أكدت تصميم رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على صيانة استقلال وسلامة أراضيهم ومكافحة الاستعمار. كما التزم الرؤساء أيضاً بما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1].

ب ـ أهداف منظمة الوحدة الأفريقية:

حددت الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق المنظمة الأهداف وهي:

1 ـ تقوية وحدة دول أفريقيا وتضامنها.

2 ـ تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا.

3 ـ الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها.

4 ـ القضاء على الاستعمار بكافة أشكاله في أفريقيا.

5 ـ تشجيع التعاون الدولي بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولتحقيق هذه الأهداف يلتزم أعضاء المنظمة بتنسيق

(1) محمد الحسيني المصيلحي، «منظمة الوحدة الأفريقية»، م.س. ص: 88.

سياستهم العامة والعمل على التوفيق بينها خصوصاً في الميادين التالية:

أ ـ المجال السياسي والدبلوماسي.
ب ـ المجال الاقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات.
جـ ـ المجال التربوي والثقافي.
د ـ المجال الصحي والرقابة الصحية والتغذية.
هـ ـ مجال الدفاع والأمن[1].

ج ـ مبادىء منظمة الوحدة الأفريقية:

حدد ميثاق أديس أبابا المبادىء الأساسية التي تحكم علاقات الدول الأفريقية. فورد في المادة الثالثة:

1 ـ مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء.

2 ـ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

3 ـ مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها.

4 ـ مبدأ التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض، الوساطة، التوفيق والتحكيم[2].

د ـ دور منظمة الوحدة الأفريقية في تصفية الاستعمار[3]:

كان لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1514 XV)

(1) محمد الحسيني المصيلحي، «منظمة الوحدة الأفريقية»، م.س. ص: 92.
(2) نفس المصدر، ص: 100.
(3) نفس المصدر، ص.ص: 359 ـ 466.

الصادر عام 1960 الانعكاس الإيجابي الكبير بحيث نالت العديد من شعوب أفريقيا استقلالها بعد هذا الإعلان.

ويعد موضوع تصفية الاستعمار من أهم أهداف منظمة الوحدة الأفريقية وقد ورد هذا الهدف في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق المنظمة. ونصها القضاء على الاستعمار في جميع صوره وأشكاله من القارة الأفريقية كما يعتبر من أهم المبادىء التي اعتنقتها المنظمة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف أنشأ مؤتمر أديس أبابا عام 1963 لجنة خاصة تعمل على تحرير أفريقيا وتتولى مهام التنسيق بين حركات التحرير الوطنية والتوفيق فيما بينها. كما أن معظم القيادات السياسية لم تترك مناسبة إلا وتحدثت فيها عن ضرورة استقلال شعوب أفريقيا. وبفضل جهود المنظمة ونضال حركات التحرر الأفريقية نال 15 إقليماً الاستقلال خلال مرحلة إنشاء المنظمة. وقد وجدت الدول حديثة الاستقلال في المنظمة منبراً لها لدخول المجتمع الدولي والحصول على مقعد في هيئة الأمم المتحدة.

هـ ـ دور المنظمة في القضاء على التفرقة العنصرية[1]:

اهتمت منظمة الوحدة الأفريقية بمحاربة التمييز العنصري الذي كانت تمارسه حكومة جنوب أفريقيا ضد الأفارقة السود. وقد عرض هذا الموضوع على جدول أعمال معظم المؤتمرات وصدرت عدة مقررات تدعو إلى مقاطعة النظام العنصري في

(1) محمد الحسيني المصيلحي، «منظمة الوحدة الأفريقية»، م.س. ص: 470.

مفهوم الحرب الإقليمية المحدودة

عرف العالم خلال هيمنة الثنائية القطبية نزاعات كثيرة طالت العديد من الدول في العالم. وقد اجتذبت هذه النزاعات أطماع القوى العظمى فتدخلت فيها لتحسين ظروف هيمنتها وسيطرتها على المناطق حيث يدور النزاع. في محاولة منها لكسب مواقع جديدة على حساب الأطراف الأخرى.

وبسيطرة القوى الدولية على إدارة الأزمات بدت هذه الحروب وكأنها حروب بالوكالة عن القوى العظمى. لكنها لم تتطور إلى أبعد من حدودها الإقليمية ولم تزود القوى الدولية أطراف النزاع بالسلاح المتطور وحافظت على محدودية النزاع الدائر في العالم، من هنا كان المفهوم الجديد للحرب المحدودة.

لقد اعتبر معظم الباحثين والعاملين في علم السياسة بأن الحرب الكورية هي حرب محدودة فما هي هذه الحرب المحدودة؟

بعد التطور الكبير في حقل التكنولوجيا أصبح للأسلحة الذرية والصواريخ عابرة القارات أهمية كبيرة في حقل العلاقات الدولية وفي مسائل الحرب والسلم. وتحاشت الدول النووية

الإنزلاق في حروب مباشرة فيما بينها. وأية حرب ذرية مدمرة بين القوتين العظميين لا يمكن أن تقع إلا بناء لأحد إحتمالين:

- الحرب عن طريق الخطأ. ودرءاً لذلك وضعت ضوابط عديدة منها الطلب من قائد الطائرة الاستراتيجية عدم متابعة السير نحو الهدف إلا إذا تلقى إشارات متتالية بذلك يفصل بينها ثوان.
- الاحتمال الآخر هو أن تقع الحرب في حالة وجود خطر كبير على المصالح الغربية العليا وخوفاً من الوصول إلى هذه المرحلة أقيم الخط الأحمر ما بين الكرملين في موسكو والبيت الأبيض في واشنطن.

وبهذا يتم استبعاد الحرب الذرية الشاملة لتبقى الحرب المحدودة وهي:

- الحرب التي تحدث بين القوى النووية التي يمتنع الأطراف فيها عن استعمال أسلحة الدمار الشامل أو مهاجمة المراكز السكانية.
- الحرب التي يمكن أن تنشأ بين الدول الصغيرة وتتدخل فيها القوى النووية مباشرة أو غير مباشرة مع بقاء هذا التدخل في نطاق جغرافي محدود ودون اللجوء إلى استعمال الأسلحة النووية (كوريا مثلاً).
- الإجراءات التي يمكن أن تنفذها دولة نووية ضد دولة صغيرة دون تدخل الدول الكبرى (الاتحاد السوفياتي في أفغانستان. الولايات المتحدة في غرينادا).
- الحروب التي تنشأ بين الدول الصغيرة دون تدخل القوى النووية مباشرة.

- الحروب النووية الصغيرة التي تستخدم فيها القوى الكبرى أسلحة نووية تكتيكية محدودة القوة والتدمير وضد أهداف عسكرية محدودة النطاق. تكتيكية محدودة القوة والتدمير.

ففي الحرب الأميركية في ڤيتنام مثلاً حاول بعض الساسة الأميركيين حثّ السلطة التنفيذية على استعمال الأسلحة الذرية التكتيكية على أساس أن الروس لن يتدخلوا في الحرب. لكن رد القادة وضع في الاعتبار بأن الخوف من الدخول في حرب كهذه يكمن في امتدادها وتصعيدها.

إن الحرب المحدودة في إطار المفهوم العام للاستراتيجية النووية هي الحرب التي تقبل فيها القوتان العظميان، بالرغم من كل ما تمتلكانه من أسلحة فتاكة، بأن تحصرا نفسيهما بدائرة الاستخدام للأسلحة التقليدية وحدها سواء كان ارتباط هذه الدول بهذه الحرب مباشراً أو غير مباشر وإبقاء هذه الحرب في منطقة جغرافية معينة (مثلاً الحروب الإقليمية).

الفصل الأول

قضية الشرق الأوسط

الشرق الأوسط هو تعبير أطلقه الغرب عند حديثه عن مستعمراته قاصداً بذلك المنطقة المحاذية للحوض الشرقي للبحر المتوسط. وقد عرفت هذه المنطقة تسميات أخرى منها الهلال الخصيب والمشرق العربي وغيرها من التسميات لكنها في مجملها شكلت وحدة سياسية منذ إنطلاقة الدولة الإسلامية حتى الحرب العالمية الأولى إذا ما اعتبرنا الدولة العثمانية بمثابة امتداد للحكم الإسلامي في الشرق.

والموضوع الأساسي لمشكلة الشرق الأوسط لا يكمن بالتسميات بقدر ما تشكله هذه المنطقة من أهمية على صفحات التاريخ القديم والحديث. ففيها تتلاقى القارات الثلاث، آسيا، أوروبا وأفريقيا، عبر مجموعة من المفاصل المهمة جداً لتجعل منها معبراً أساسياً أو تقاطع طرق رئيسياً لكل الشعوب وعلى مدى التاريخ. وبذات الوقت هي موئل الحضارات القديمة التي يعود إليها تاريخ العالم. وما زاد في أهميتها انطلاق الديانات السماوية الثلاث منها. اليهودية والمسيحية والإسلام.

بناءً لهذا الموقع ولهذه الخصوصية تميز تاريخها

بالاضطراب السياسي الدائم حتى بدت الحروب فيها قاعدة والسلام استثناء. وما تعاقب الغزاة والفاتحين إلا دليل على صحة ذلك. والجدير ذكره أيضاً أن وحدة هذه المنطقة سياسياً شكلت عائقاً في وجه الغزاة الذين لم يتمكنوا من عبورها واحتلالها إلا في حالات الضعف والوهن التي كانت تمر فيها من وقت لآخر.

ففي التاريخ الحديث استطاعت السلطنة العثمانية فرض سلطتها في عموم منطقة الشرق الأوسط (1516) إضافة إلى أنها استطاعت التوغل حتى أواسط أوروبا. لكن التطور الذي عرفته هذه الأخيرة، لا سيما في ثورتها الصناعية، دفع بها لأن تغزو العالم بعد أن أجبرت السلطنة على الانكفاء عن قسم كبير من مناطق نفوذها في أوروبا، وأن تبني مملكة مترامية الأطراف من المستعمرات وأن تفرض على السلطنة أيضاً حق التدخل في شؤون بعض المناطق الخاضعة لها.

تجدر الإشارة هنا الى أن التطور والنمو اللذين عرفتهما أوروبا ترافقا زمنياً مع مرحلة التراجع والضعف التي لحقت بالسلطنة العثمانية حتى عرفت بالرجل المريض في القرن التاسع عشر.

إن حالة الضعف هذه لم تؤد إلى تفتيت السلطنة أو تجزئتها نظراً لإصرار أوروبا وبريطانيا تحديداً على المحافظة على الأمر الواقع ما مكنها من التدخل في شؤون المنطقة سياسياً واقتصادياً.

إذا كانت أوروبا قد سعت للحفاظ على واقع الأمر في منطقة الشرق الأوسط فهذا لا يمنع حدوث بعض الاختراقات لهذا المبدأ لا سيما عند تفاقم النزاع بين الأوروبيين أنفسهم وهذا ما

تفسره الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت بهدف قطع طريق المستعمرات في الشرق عن بريطانيا رداً على سياستها المناهضة للثورة الفرنسية ولمبادئها ومحاولات القضاء عليها بتأليب أوروبا المحافظة ضد الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر (1789).

في الواقع كانت هذه الحملة بمثابة ناقوس الخطر الذي أيقظ بريطانيا على أهمية هذا المعبر الحيوي الذي من خلاله يمكن التحكم بالصراع ومصادر إقتصاديات العالم بأسره.

I ـ جيوبولتيك الصراع في الشرق الأوسط

1 ـ الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط:

لم تتوقف نتائج الحملة العسكرية على مصر عند ما تركته من أثر في مصر أو على مسار الأحداث الداخلية في فرنسا وأوروبا لا بل أنها تعدت إلى أكثر من ذلك بكثير وهو البعد الاستراتيجي لهذه المنطقة. ولدى حفر قناة السويس اكتسبت هذه المنطقة أبعاداً إضافية أخرى إذ أصبحت الممر الحيوي والوحيد ما بين أوروبا الصناعية وآسيا وأفريقيا حيث مصادر الطاقة والأسواق التجارية. بعد قناة السويس هناك مضيق باب المندب الذي يفصل البحر الأحمر عن المحيط الهندي. ومضيق هرمز الذي يفصل بين الخليج العربي والمحيط الهندي أيضاً. وأهمية هذا المضيق تضاعفت عند اكتشاف آبار النفط المورد الرئيسي للطاقة في العالم.

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، خفت حدة الصراع على

هذه المنطقة إلى حدٍ ما، نظراً لما كانت تعانيه أوروبا من مشاكل داخلية؛ هذا من جهة ومن جهة ثانية احتدام الصراع بين الجبارين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية في ما عرف بالحرب الباردة. لكن ذلك لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما تصدرت أحداث المنطقة واجهة الصراع في العالم بخاصة تدهور الأوضاع في القرن الأفريقي واندفاع موجة التحرر ما دفع بالاستراتيجيين الأميركيين إلى وقف محادثات نزع السلاح في المحيط الهادىء بحجة اختلال التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وإلى تعزيز الوجود العسكري الأميركي في منطقة المحيط الهندي وعلى مداخل الخليج. ولقد زادت أحداث أفغانستان وإيران في قناعة المسؤولين الأميركيين باعتماد هذه السياسة بسبب الأهمية المتزايدة للمنطقة ليس باعتبارها مورد نفط وحسب بل وفي إطار التنافس الدولي والصراع بين الجبارين لتوسيع دائرة نفوذهما والتحكم بالممرات الاستراتيجية أيضاً.

والواقع أن أمن منطقة الخليج، التي هي جزء من منطقة الشرق الأوسط، يؤثر إلى حدٍ كبير على الأمن الغربي عامة والأوروبي خاصة ما حدا ببعضهم إلى اعتبار الخليج بمثابة القلب. فمن يسيطر عليه يسيطر على العالم.

وانطلاقاً من هذه المعادلة كان موضوع وراثة السلطنة العثمانية ولا يزال مطروحاً بإلحاح باعتبار أن المركز لا يزال شاغراً وهو ما يعرف بالمسألة الشرقية.

وعند الحديث عن أهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية. لا بد من التوقف عند ما تشكله جبال لبنان من

أهمية عسكرية حيث من خلالها يمكن مراقبة عموم منطقة الشرق الأوسط والحوض الشرقي للبحر المتوسط.

2 ـ المسألة الشرقية:

إن الكثير من التحليلات السياسية التي تتناول موضوع الشرق الأوسط، لا تعطي الأهمية الكافية لموضوع خلافة السلطنة العثمانية التي تلاشت مع انتهاء الحرب العالمية الأولى التي كانت تعتبر بمثابة امتداد لسلطة الدولة الإسلامية.

بدأ اضمحلال السلطنة العثمانية بسلخ المناطق الأوروبية عنها ثم برسم سلسلة من القواعد «التجارية» لبريطانيا العظمى (مالطا، قبرص، مصر، عدن وصولاً إلى الهند) ثم فرض حقوق حماية الأقليات على السلطنة نفسها للتدخل في شؤونها الداخلية. وكان لسيطرة بريطانيا الاقتصادية أثر في السياسة الدولية ولدى السلطان الذي ما لبث أن أصبح مرتهناً لها. وهكذا وقعت أولى آبار النفط المكتشفة في العالم بيد بريطانيا لقاء تخليها عن ديونها على السلطنة. (نفط الموصل).

إن انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918) أتاح لفرنسا وبريطانيا فرصة وضع اليد على منطقة الشرق الأوسط واقتسامها طبقاً لما نصت عليه إتفاقية سايكس ـ بيكو سنة 1916[1] وقد ساعدهما في تنفيذ هذه السياسة إنشغال روسيا

(1) Charles Ayoub, «Les mandats orientaux» thèse pour le doctorat, Recueil Serey, Paris 1924, p.p: 25 - 30.

بهمومها الداخلية بعد الثورة البلشفية (أكتوبر 1917) وانسحاب الولايات المتحدة الأميركية من عصبة الأمم وانكفائها ضمن حدود القارة الأميركية.

غير أن الأمر لم يدم طويلاً إذ ما لبثت الحرب العالمية الثانية أن قضت على القوى الاستعمارية التقليدية (فرنسا وبريطانيا) لتفسح في المجال أمام قوى جديدة تتحكم منذ ذلك التاريخ بالقرار والسياسة الدولية، هذه القوى هي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية.

صحيح أن فترة الانتداب لم تكن طويلة غير أنها تركت آثاراً مهمة سوف يترتب عليها الكثير من النتائج الخطيرة. فقد قامت هذه القوى بتقسيم المنطقة. إلى مجموعة من الدول بصرف النظر عن رغبات شعوبها المتطلعة للوحدة ولاستقلال القرار فيها (إعلان دولة سوريا العربية بقيادة الملك فيصل مثلاً).

وتمت عملية رسم الحدود بين الدول الحديثة بناءً لما رأى فيه الغرب خدمة لمصالحه الآنية والمستقبلية وهكذا ولدت في المنطقة:

- دول تغلب عليها الانقسامات الطائفية (لبنان).
- دول غنية الموارد محدودة الطاقة البشرية (السعودية، الكويت، الإمارات).
- دول ذات كثافة سكانية محدودة الموارد (العراق، سوريا، الأردن).
- إسرائيل التي مثلت امتداد النفوذ الغربي داخل الوطن العربي.

إزاء هذا التقسيم والتمزيق لشعوب المنطقة كان لا بد من ردود فعل تمثلت بالحركات السياسية القومية الداعية لتوحيد المنطقة العربية في ظل دولة واحدة تشكل في بعض الحدود وريثاً للسلطنة العثمانية. ولقد استطاعت الحركات القومية (قوميون عرب، بعث أو قوميون سوريون) أن تنتشر في العديد من الأقطار العربية نظراً لما تلاقيه دعوتها للوحدة من صدى عند الشعوب العربية لكنها لم تستطع تحقيق طموحاتها لأسباب متعددة منها:

- قيام كيانات حديثة شكلت عائقاً بوجه التوحيد.
- قيام إسرائيل مع ما يشكل ذلك من عامل إستنزاف عند الدول العربية من خلال الحروب المتلاحقة التي وقعت (الصراع العربي الإسرائيلي).

وهنا لا بد من التطرق للسياسة الإسرائيلية القائمة على التوسع واحتلال الأراضي المجاورة وسعيها الدائم لفرض شروط سلم على جيرانها العرب وفرض إرادتها وقرارها في عموم المنطقة مع ما يمثل ذلك من وراثة لدور السلطنة العثمانية أو ما عرف بالمسألة الشرقية.

وما دام الحديث عن إسرائيل والصراع العربي الإسرائيلي لا بد من الإشارة إلى أن هذا الصراع تزامن مع صعود الثنائية القطبية وهكذا ارتبط هذا الصراع المحلي بالصراع الدولي حيث توافقت السياسة الأميركية مع طموح إسرائيل لإخضاع المنطقة تحت سيطرتها لا سيما بعد تصاعد الأهمية العظمى لدور النفط في رسم السياسة الاقتصادية في العالم. هذا من جهة ومن جهة ثانية شكل

الاتحاد السوفياتي مصدر دعم وتمويل للحركات القومية والتقدمية في العالم العربي لمواجهة العدو الإسرائيلي.

3 ـ أهمية النفط[1]:

يجمع الباحثون المختصون على اعتبار النفط الذي تنتجه دول الأوبيك، وخاصة الدول الخليجية، العصب الأساسي الذي ترتكز عليه مقومات الحياة في الدول الصناعية. ويعطي جان جاك سرفانت شرايبر في كتابه «التحدي العالمي» وصفاً رائعاً للدور الذي يلعبه النفط في حياة الدول الصناعية، وخاصة لدول القارة الأوروبية واليابان التي تعتمد إلى حدٍ كبير على النفط المستورد. فالصناعة والمواصلات والتكنولوجيا والزراعة وكل مظاهر التمدن والحضارة إنما ترتكز على النفط، واستمرارها وتقدمها مرتبطان، وإلى أجل غير محدد بعد، باستمرار تدفق النفط إلى هذه الدول. ذلك أن توقف الدول المنتجة عن استخراج وبيع نفطها لسبب ما (حظر أو حروب أو نضوب نفط) يعني، إلى أن تتوفر الطاقة البديلة، كارثة إقتصادية تؤدي إلى موت الحضارة الغربية.

وانطلاقاً من ضرورة تأمين المصالح الاقتصادية وخاصة

(1) عن أهمية النفط. راجع د. زهير شكر «السياسة الأميركية في الخليج العربي»، معهد الإنماء العربي، بيروت 1982.
راجع أيضاً: بوريس راتشكوف «النفط والسياسة الدولية»، تعريب خضر زكريا، دار الفارابي، بيروت 1974.
راجع أيضاً: André Nouschi «Luttes petrolières au proche orient», Flamarion, Paris 1970.

النفطية، فإن الدول الغربية قد أدركت، ومنذ أوائل هذا القرن، أهمية النفط كعامل أساسي في ازدهارها، وعملت على رسم توجهاتها السياسية في منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من عامل النفط. وهكذا فلقد كان لظهور النفط في المنطقة الدور الأساسي في دفع الولايات المتحدة إلى الاهتمام بهذه المنطقة، وإلى الدخول في حلبة الصراع الدولي فيها. ولقد عارضت بريطانيا، بعد هزيمة دول المحور في الحرب العالمية الأولى، مشاركة الولايات المتحدة الأميركية في حصة الألمان وتركيا، ورفضت الاعتراف بالمصالح الأميركية في المنطقة كمنافس للمصالح البريطانية، وفي عام 1958 اضطرت بريطانيا، تحت ضغط الولايات المتحدة، إلى توقيع إتفاقية تفرض على الأخيرة عدم تجاوز الخط الأحمر الذي تحدد عام 1914، كما تلزم طرفي الإتفاقية بعدم الدخول منفردين، سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر، في إنتاج أو صناعة النفط في أراضي الدول العثمانية السابقة.

وتزداد أهمية النفط إذا ما نظرنا إلى حاجات الدول الصناعية النفطية في المدى المنظور على الأقل، حيث لن تكون هناك أي إمكانية للاستغناء عن النفط كمصدر أساسي للطاقة المستهلكة.

إذا كانت هذه هي أهمية النفط للعالم المعاصر اليوم، فلماذا لا تقوم الدول العربية بالاستفادة من هذه المادة الحيوية في تحقيق ما يؤمن لها فرص النمو والتطور؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بد من العودة إلى جملة أحداث حاولت فيها دول المنطقة الاستفادة من هذه الثروة.

أ ـ في العام 1973 وأثناء حرب تشرين بين إسرائيل والدول العربية، قامت دول الأوبك بضغط من السعودية بفرض حظر نفطي على الغرب في سبيل دعم القضية العربية. لكن الغرب ما لبث أن تجاوز هذا الأمر بمجموعة من الإجراءات.

ـ تخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب ما أفقد رفع سعر النفط أهميته.

ـ اللعب على التناقضات الداخلية داخل الدول العربية وهكذا قضى الملك فيصل في السعودية على يد أحد أفراد العائلة المالكة.

ـ إستدراج مصر إلى مباحثات ثنائية انتهت بتوقيع إتفاقية سلام مع إسرائيل سنة 1978 (إتفاقات كمب دايفيد).

ب ـ خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980 ـ 1989) حاول العراق تطوير قدراته العسكرية وقد نجح نسبياً في ذلك ما أدى إلى تأليب الرأي العام العالمي ضده وانتهى به المطاف أن يعاني الفقر والجوع بعد حرب الخليج الثانية وقرار الحظر الذي تمارسه عليه الأمم المتحدة والدول الصناعية الأخرى.

إن الغرب لم يكن ليستطيع النجاح لولا وجود ثغرات في بنى النظم القائمة حالياً في الشرق الأوسط وهذا ما يستدعي طرح موضوع تكوين الدولة الحديثة في الوطن العربي والنزاع حول السلطة فيها.

4 ـ تكوين الدولة والنزاع حول السلطة:

منذ أن بسطت السلطنة سيادتها بعد معركة مرج دابق 1516، لم تحاول أن تجعل سلطتها مركزية مباشرة. ولم تكن بأي حال

قادرة على ذلك. لقد قسمت البلاد إلى ولايات على رأس كل منها والٍ مرتبط بالسلطان مباشرة. وفي حالات أخرى كان هناك محافظة على الأمر الواقع حيث ثبتت سلطة بعض الأمراء في مناطق نفوذهم (كالنموذج اللبناني) واستمر هؤلاء الولاة أو الأمراء في الحكم طالما حافظوا على ولائهم للسلطان.

لكن حالة الضعف التي انتابت السلطنة لاحقاً أتاحت للقوى الأوروبية إمكانية نسج علاقات مميزة مع شرائح إجتماعية محلية سوف تقف مستقبلياً حائلاً بوجه صعود تيارات قومية ذات تطلعات إستقلالية. وهكذا ما إن وضع الأوروبيون يدهم على المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى وانسجاماً مع إتفاقية سايكس بيكو 1916 بين فرنسا وبريطانيا حتى قام هؤلاء بتقسيم المنطقة. وتقاسمها ليس بالمعنى الحرفي للكلمة وإنما تطبيقاً لسياسة إعطاء ضمانات لأقليات محلية سوف يرتهن مستقبلها بالحفاظ على توازنات داخلية دقيقة عرضة للاهتزاز والاضطراب في كل مرة تكون مصالح الغرب فيها مهددة بالخطر.

من جهة أخرى، لقد بدأ الأوروبيون، منذ استلامهم المنطقة، بناء مؤسسات الدولة طبقاً للنمط الغربي أو المفهوم الغربي للسلطة والقائم على حكم المؤسسات (حكومة، مجلس نيابي، جهاز إداري). وهذا النموذج يعتبر نموذجاً متقدماً جداً عن الواقع الذي كانت تعيش فيه المنطقة حيث تقوم السلطة فيه على نوع من العلاقات يغلب عليها طابع الولاء للأمير أو للإقطاعي أو لرجال الدين في كل طائفة. وفي مطلق الأحوال كلها ولاءات أقلوية محدودة لا تتجاوز حدود منطقة جغرافية ضيقة.

في العراق مثلاً مورس توزيع المقاعد الوزارية على أسس مذهبية وعرقية، لكن لا أحد كان يريد أن يعترف بالأمر أو أن يكرسه. أما في لبنان فلقد أشار الدستور إلى التوزيع الطائفي للمناصب وكرس ذلك ميثاق الطائف لاحقاً وهذا ما نلمسه لدى الجمهور في كل مناسبة إنتخابية حيث تتوزع الولاءات وتتضارب ليس وفقاً للمصلحة كما هو الحال في النموذج الأوروبي وإنما لأشكال مختلفة من العصبيات الأقلوية والدينية والعائلية وغير ذلك.

يبقى أن نشير إلى أن الفارق بين ما كانت تطمح إليه شعوب المنطقة من استقلال وتوحيد وبين ما قام الغرب بتطبيقه انعكس على مسألة الولاء للسلطة. فالقوى التي حققت طموحاتها رأت في هذا المشروع نصراً لذاتها ودافعت عنه كمالكة له أو كجزء من ذاتها. أما القوى المعترضة فلم تدع فرصة إلا وأعربت فيها عن رفضها لهذا الواقع بوسائل مختلفة. ولهذا توزعت الولاءات بين الوطن (كما هو كائن) وبين القومية (الهدف المرتجى).

أما من حيث تطبيق السلطة فنرى الوضع أكثر وضوحاً حيث أن من يتسلمها لا يتصرف على أساس إدارة وطن بقدر ما يتصرف على أساس تمثيل منطقة أو عشيرة أو قبيلة أو طائفة وهكذا ينحصر الازدهار والعمران حيث تزداد الصلة مع السلطة. وهذا النوع من إدارة الحكم لا يتجاوز المفاهيم التقليدية القديمة ولا يمكن أن يرتقي بمفهوم السلطة إلى المعنى الحديث للكلمة.

ولهذا يحتدم الصراع حول السلطة بين الأطراف المحلية وغالباً ما يحسم بقوة السلاح. (إنقلابات مثلاً) أو باضطرابات

داخلية تنفجر بين الحين والآخر. وهنا لا بد من التطرق إلى موضوع الأقليات الدينية والأثنية لفهم الواقع العربي.

5 ـ الأقليات في الشرق الأوسط[1]:

قبل أن تصبح تسمية الشرق الأوسط متداولة، عرفت هذه المنطقة بالمشرق العربي ذي الغالبية المسلمة وذلك منذ الفتح الإسلامي لها. ونظراً لما يتضمنه الإسلام من مفاهيم وقيم إجتماعية حميدة اعتنقته الغالبية العظمى من أبناء هذه المنطقة بينما احتفظ القسم الآخر بما كان قد ورثه عن آبائه وأجداده، لذلك نرى طوائف مختلفة في هذه المنطقة لكنها لا تتجاوز حدود الأقليات على مستوى المنطقة. وقد تصل إلى حد أن تصبح أكثرية في حدود بعض الدول. ومن هذه الأقليات نرى:

أ ـ الأقليات الأثنية:

وأهمها الأكراد والأرمن.

الأكراد: غالبيتهم من المسلمين السنّة وهم ينتمون في الأصل إلى القبائل التي هاجرت من وسط آسيا واستقرت على الحدود المتاخمة لمنطقة الشرق الأوسط. هذه الأقلية لم يتسنَ لها يوماً أن تكون دولة مستقلة باستثناء ما قام به الحزب الديمقراطي الكردي حين أعلن قيام الجمهورية الشعبية الكردية في مهاباد في

(1) Georges Corm: «Le Proche Orient eclaté», Paris la decouverte 1986, p: 267

15 كانون الأول 1948 التي لم تعمر طويلاً حيث أن المنطقة ما لبثت أن تقاسمتها الدول المجاورة لها (الاتحاد السوفياتي، إيران، تركيا، العراق وسوريا).

الأرمن: من جهتهم يشكلون أقلية أيضاً إذ أعداداً كبيرة منهم هاجرت من أرمينيا إبان المجازر التركية التي أصابتهم سنة 1915 فاستقروا في مناطق مختلفة من منطقة الشرق الأوسط (لبنان ـ سوريا والعراق).

لا تزال هذه الأقلية تحتفظ بالكثير من عاداتها وتقاليدها ولغتها ولم تستطع الاندماج كلياً في المنطقة لهذه الأسباب عينها.

ب ـ الأقليات الدينية:

وتقسم بدورها إلى أقليات غير إسلامية وأقليات إسلامية.

الأقليات غير الإسلامية:

1 ـ الأقلية اليهودية:

مثلت منطقة الشرق الأوسط، وعلى مر العصور، معبراً تجتازه الشعوب في حركة انتقالها.

عرف الشرق الأوسط حملات عسكرية وحركات هجرة متتالية عبر الزمن. ومن بين هذه الشعوب كانت الطائفة اليهودية التي انتقل بها النبي موسى (عليه السلام) من مصر أيام الفرعون إلى فلسطين حيث كان يعيش سكانها الأصليون (الفلسطينيون).

تعاقب الغزاة في الاستيلاء على هذه المنطقة وتوالت الانتفاضات ضدهم. وما بين عام 70 و132 حصلت انتفاضة بوجه

الرومان هُدم الهيكل وتوزع اليهود في مناطق مختلفة من العالم[1].

ولما برزت أهمية منطقة الشرق الأوسط، بعد حملة نابليون بونابرت على مصر، بدأت الدول الأوروبية بتشجيع اليهود الأوروبيين على الاستيطان في فلسطين «أرض الميعاد» حسب الديانة اليهودية[2]. وهو ما سعت إليه الطائفة اليهودية منذ زمن. وهكذا توافقت مصالح الدول الأوروبية مع تطلعات الطائفة اليهودية فكان وعد بلفور[3] بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين فاتحة الطريق علناً لتكثيف الاستيطان اليهودي في هذه المنطقة وإقامة الكيان الإسرائيلي.

وهو ما استطاعت تحقيقه إبان فترة الانتداب الإنكليزي في فلسطين (1918 ـ 1948) بعد طرد الشعب الفلسطيني من أرضه وتأمين الأكثرية اليهودية وإعلان «دولة» إسرائيل سنة 1948، لكن ذلك لم يمكنها من تجاوز حدودها الأقلوية على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

---

(1) Roger Garaudy «L'affaire Israel» Papyrus, Paris 1983, p: 44.

(2) راجع د. أمين عبد الله محمود «مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى» عالم المعرفة، عدد 74، الكويت 1983.
راجع أيضاً د. عبد المالك خلف التميمي: «الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي» عالم المعرفة عدد 71، الكويت 1983.

(3) Charles Ayoub, op.cit, p.p: 31 - 37.

2 ـ الأقليات المسيحية:

تشكل الطائفة المسيحية في سوريا نسبة 8 ـ 10٪ وفي مصر نسبة 7 ـ 8٪ في لبنان 30 ـ 40٪ في فلسطين 9٪ وفي العراق بنسبة 3 ـ 4٪.

هذه الأقليات الموزعة في عموم المنطقة وجدت منذ القدم وتعتبر من السكان الأصليين وقد كان لها دورها البارز في ريادة الحركة القومية في الوطن العربي في بداية القرن العشرين. لكن نجاح اليهود في إقامة إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني شجع بعض الشرائح من هذه الأقليات على أن تتخلى عن ريادتها في التيار القومي العربي ولتقف في وجه هذا التيار كما حصل في لبنان عام 1958 وعام 1975.

الأقليات الإسلامية:

يسود المذهب الإسلامي السني في عموم المنطقة لكن هناك أقليات تنتمي لمذاهب أخرى وأهمها:

الشيعة أو الإثنا عشرية وتوجد بكثافة في العراق وهي من الطوائف المهمة في لبنان، بينما هناك أعداد ضئيلة في كل من سوريا والسعودية وأقطار عربية أخرى.

الدروز ويوجدون في كل من لبنان وسوريا.

العلويون يوجدون في سوريا وأعداد قليلة منهم في لبنان.

كما أن هناك أقليات أخرى تعرف بالزيديين أو الإسماعيليين.

6 ـ القضية الفلسطينية:

بدأت سياسة الدول الأوروبية التدخلية في شؤون السلطنة

العثمانية عبر حماية الأقليات من رعاياها وبدأ تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وفي العام 1894 برزت الحركة الصهيونية تظهر مع كتاب تيودور هرتزل عن الدولة اليهودية التي كانت موضوع المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في بال 1897 (Bale)[1].

بعد الحرب العالمية الأولى وقعت منطقة الشرق الأوسط تحت سيطرة الإنتداب الفرنسي والبريطاني الذي شجع حركة الهجرة اليهودية تطبيقاً لوعد بلفور في العام 1917 القاضي بإعطاء اليهود وطناً قومياً لهم في فلسطين[2].

بعد الحرب العالمية الثانية شكلت لجنة بريطانية أميركية في عام 1945 وضعت تقريراً يقضي بإبقاء فلسطين تحت الإنتداب وتكثيف الهجرة اليهودية إليها. فقامت على أثر ذلك حركة احتجاج عربية قوية في فلسطين. وعندما درس مجلس العموم البريطاني مشروع تقسيم فلسطين بين أربع مناطق تتمتع بحكم ذاتي قامت العصابات الصهيونية بحملة إرهابية دمر فيها فندق الملك داود في القدس في حزيران 1946[3].

إن كثافة الاستيطان اليهودي الذي رعته بريطانيا بقي أدنى بكثير من أن يرضي طموحات الجالية اليهودية بإنشاء دولتهم الخاصة وأن الوكالة اليهودية كانت في هذه الفترة تنشىء مؤسسات

(1) Garaudy Roger, «L'affaire israêl», p: 10.

(2) نفس المصدر، ص: 112.

(3) د. رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، م.س. ص: 150.

دولة في الظل. بينما لم تقم بريطانيا بإيجاد مؤسسات دولة عربية في فلسطين (مجلس نواب، مجلس وزراء، شرطة أو جيش وطني) وعندما عرض موضوع تقسيم فلسطين بين دولتين يهودية وعربية وتدويل القدس وإنهاء الانتداب البريطاني على الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت عليه في تشرين الثاني عام 1947 بأغلبية 33 صوتاً من بينها الدول الأربع الكبرى: الولايات المتحدة الأميركية، الاتحاد السوفياتي، فرنسا والصين. وكان هذا القرار مدخلاً لحالة من الفوضى عمت فلسطين (الفلسطينيون يرفضون إقامة دولة يهودية واليهود لا يرضون عن كامل فلسطين دولة لهم).

وفي 15 أيار 1948 انسحبت القوات البريطانية تاركة الحبل على غاربه فما كان من الوكالة اليهودية المهيأة لاستلام السلطة إلا أن أعلنت قيام دولة إسرائيل في اليوم التالي للانسحاب. وكان الاعتراف بها انسجاماً مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. هب العرب لنصرة فلسطين وأعلنوا الحرب ضد الكيان الإسرائيلي الجديد المغتصب لأرضهم لكن ذلك لم يرافقه دعوة لإنشاء دولة فلسطينية (كان ذلك من أهم عوامل ضياع الهوية الفلسطينية لفترة من الزمن) وهكذا توقفت الحرب دون أن يستطيع العرب إيقاف المشروع الإسرائيلي بالسيطرة على كامل فلسطين نظراً لانقساماتهم في مقابل الدعم الذي تلقته إسرائيل من القوى الغربية.

ويعود ضعف القوات العربية إلى الانقسامات الكبيرة بين أطرافها.

- شكلت وحدات «قوى إنقاذ فلسطين» بقيادة فوزي القاوقجي

تحت إشراف الحاج أمين الحسيني للحيلولة دون تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية.

- بينما تدخل الأردن في الحرب بإرسال قوات يقودها غلوب باشا تحت إشراف الأمير عبد الله بهدف ضم فلسطين إلى إمارة شرق الأردن.
- وتدخل الجيش اللبناني في محاولة لاسترجاع مناطق استولت عليها العصابات الصهيونية في الجليل.
- ضعف الدول العربية الدبلوماسي لا سيما أنها كانت لا تزال حديثة الاستقلال مع ما يترتب على ذلك من أعباء داخلية كبيرة لتوطيد السلطة المركزية فيها.

بينما كانت القوات الإسرائيلية جاهزة بسبب التنظيم الذي كانت ترعاه الوكالة اليهودية. أضف إلى ذلك مقدرة الجالية اليهودية المنتشرة في العالم في التأثير في عواصم القرار الغربي خاصة لدى الدول الكبرى. لذا كان من الطبيعي أن تنتهي الحرب لغير مصلحة العرب. فتم توقيع إتفاقات هدنة بين إسرائيل والدول العربية منفردة (لبنان، مصر، الأردن وسوريا) عام 1949[1].

خلال فترة الهدنة أرسلت الأمم المتحدة الكونت برنادوت وسيطاً دولياً اغتالته العصابات الصهيونية فخلفه الوسيط رالف بانش الذي أجرى بعض تعديلات على مشروع الكونت برنادوت لمصلحة إسرائيل. تزامن هذا مع فترة الانتخابات الأميركية ما دفع

(1) L'histoire au jour le jour op. cit, p: 133.

الرئيس الأميركي ترومان لدعم هذا المشروع بغية كسب تأييد الجالية اليهودية له. وهكذا نالت إسرائيل موافقة الدول الكبرى على قبول عضويتها في هيئة الأمم المتحدة في 11 أيار 1949 وأصبحت دولة شرعية بالرغم من كل ما ارتكبته ضد الشعب الفلسطيني وبالرغم من مخالفة شرعة الأمم المتحدة التي تحرم احتلال الأراضي بالقوة.

وفي 9 كانون أول 1949 اتخذت الجمعية العامة قراراً قضى بتدويل القدس رفضته إسرائيل لأنه يحول دون ضمها إليها واتخاذها عاصمة لها. أما الأمير عبد الله فقد اتخذ قراراً بضم القسم العربي من فلسطين بما فيه القدس القديمة إلى المملكة الأردنية الهاشمية دون اكتراث للمعارضة العربية وموقف الجامعة العربية من هذا القرار. وهكذا تم محو خارطة فلسطين من خريطة المشرق العربي.

إن قيام دولة إسرائيل وشطب خارطة فلسطين بعد ضم الضفة الغربية إلى الأردن لم ينه الأزمة في الشرق الأوسط لا بل بدا أن المنطقة قادمة على الانفجار. ولم تنجح كل اللجان أو الوساطات التي حاولت الأمم المتحدة ضبط الوضع من خلالها. عندئذ عمدت الدول الغربية إلى إصدار مذكرة شارك فيها كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية قضت بـ:

1 ـ إلغاء حظر السلاح إلى منطقة الشرق الأوسط بعد أن توقف أثناء الحرب بين العرب وإسرائيل.

2 ـ تقديم السلاح إلى الدول التي تتعهد بعدم القيام بأي عدوان.

3 ـ تعهد الدول الثلاث بمنع أي عدوان يقع بين دول الشرق

الأوسط والعمل على إيقافه من ضمن هيئة الأمم المتحدة أو من خارج هذه الهيئة[1].

تضمنت هذه المذكرة مضامين إيجابية حفظت لبعض القوى سيادتها، خصوصاً ما يتعلق بخوف اللبنانيين من ضم سوريا لبلدهم، وأيضاً وضع حد لطموحات الملك عبد الله الرامية لإقامة سوريا الكبرى.

الخطر في هذه المذكرة أنها ضمنت سلامة إسرائيل وكفلت مدها بالسلاح بعد أن حرم العرب منه لاستمرار إعلانهم عن نيتهم باسترجاع فلسطين. وبهذه المذكرة رعت الدول الغربية ضمان استمرار الأمر الواقع الذي كانت قد فرضته منذ توليها مهمة الانتداب على هذه المنطقة عام 1918 وتكرست بالتالي عملية تفتيتها بقيام كيانات حديثة فيها. أما فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني فقد تم إنشاء وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين العرب وتشغيلهم (UNRWA) بديلاً عن وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين (UNPR).

II ـ الحروب العربية الإسرائيلية

1 ـ حرب فلسطين 1948:

كانت الدول العربية قد هبت لنصرة فلسطين ومحاربة المشروع الصهيوني الرامي إلى إقامة دولة إسرائيل. وظهرت المداخلات الدولية وقدرة الجالية اليهودية على التأثير في القرار

(1) رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، م.س. ص: 153.

الدولي الذي أدى إلى دعم الدولة الحديثة. وبذات الوقت بدأ التفكك بين أطراف الصف العربي ومحدودية إمكانياتهم العسكرية وحداثة عهدهم بالإستقلال. كل ذلك ساهم بخسارتهم للحرب وتوقيعهم الهدنة في العام 1949 مع العدو الإسرائيلي. لكن الصراع لم ينته وهذا ما تشهد عليه الحروب المتلاحقة.

2 ـ حرب السويس 1956:

شكل قيام دولة إسرائيل عام 1948 صدمة للمجتمع العربي الذي لم يكن بعد قد استعاد عافيته بعد انهيار السلطنة العثمانية وزوال الانتداب عن أراضيه. لذلك كان قيام إسرائيل بمثابة عامل تفجير لمعظم الأنظمة العربية التي كانت قائمة آنذاك. وأهم هذه الحركات هي ثورة مصر سنة 1952.

لقد تفاقمت الأوضاع في مصر بعدما وقع الخلاف بين الوفديين والملك فاروق ما استدعى إقالة حكومة النحاس باشا فخلفتها حكومات هزيلة لم تستطع ضبط الشارع المصري ولم تستطع تقديم أي عمل إصلاحي داخلي نتيجة الاضطرابات الأمنية السائدة. لذا عمت الفوضى في البلاد وكان أبرزها حريق القاهرة الشهير في كانون الثاني 1952.

إن ضعف الحكومات المتعاقبة دفع بالضباط الأحرار لاستلام السلطة في البلاد لوضع حدٍ للفلتان والفوضى السائدتين.

استطاع محمد نجيب، زعيم حركة الضباط الأحرار، التوصل لاتفاق مع بريطانيا حول السودان في شباط سنة 1953 يقضي بترك الحرية للسودان بالانضمام لمصر أو بالاستقلال عنها. ولما آنس الغرب لمحمد نجيب، تعهدت بريطانيا بالانسحاب من

مصر في اتفاق وقع في أيلول سنة 1953. أرسلت الولايات المتحدة الأميركية مبعوثاً لها (مستر دالاس) إلى القاهرة حيث لاقى ترحيباً مميزاً. لكن الوضع تغير كلياً عند استلام الرئيس عبد الناصر السلطة بعد وضع محمد نجيب تحت الإقامة الجبرية[1].

لم تكن طموحات عبد الناصر تقتصر على تحرير مصر فحسب وإنما على تحرير كامل الوطن العربي من براثن الاستعمار والأنظمة الهزيلة التي كانت سائدة في ذلك الوقت. ولم يخف طموحاته في ذلك، لذا كان الرد الغربي حازماً وتمثل في ما عرف بأزمة القناة سنة 1956[2].

أول ما أقدم عليه عبد الناصر هو توقيع اتفاقية جديدة مع بريطانيا في تشرين الأول سنة 1954 تحل محل اتفاقية 1936 وتضمنت أهم النقاط منها:

- إجلاء الجيوش الإنكليزية خلال مدة لا تزيد عن عشرين شهراً.
- المحافظة على شركة قناة السويس وتأمين سيرها.
- حق بريطانيا باستعمال القناة في حال أي عدوان يقع باستثناء موقعي اتفاقية الدفاع المشترك وكذلك تركيا.
- اعتبار قناة السويس جزءاً من الأراضي المصرية.
- الحفاظ على بروتوكول القسطنطينية سنة 1888 حول قناة السويس[3].

(1) L'histoire au jour le jour op. cit, p: 320.

(2) L'histoire au jour le jour p: 218.

(3) رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، م.س. ص: 240.

كانت الأمور تسير بسلام طبيعي لولا التوجه القومي الذي اعتمده الرئيس عبد الناصر وتمثل ذلك في دعم العمل الفدائي ضد إسرائيل ودعوته لتحرير العالم العربي وتوحيده وتقربه من دول المنظومة الاشتراكية لمساندته في مشاريعه والتقائه مع تيتو ونهرو ودعوتهم لسياسة دولية جديدة تقوم على عدم الانحياز لأي من المعسكرين الشرقي أو الغربي[1].

إن هذا التوجه لم يكن ليمر دون ردود فعل كان أولها سحب الولايات المتحدة الأميركية لتعهداتها بتمويل بناء سد أسوان؛ ما دفع بالرئيس ناصر إلى مهاجمة أميركا في خطاب له ألقاه في 24 تموز معلناً في الوقت نفسه تأميم قناة السويس «باسم الشعب وبأنها منذ اليوم أصبحت مصرية وتدار من قبل أبناء مصر»[2].

لقد أثار هذا الخطاب حماس الشعب المصري والعربي على السواء وكانت الجماهير قد دعمت السياسة الجديدة المتمثلة بمعاداة بريطانيا (تأميم القناة). وإسرائيل (دعم العمل الفدائي). وفرنسا (دعم الثورة الجزائرية).

هذه السياسة أدت إلى توحيد القوى المعادية لتحركات عبد الناصر. بدأت ردود الفعل برسائل إحتجاج أولاً ثم زيارة إيدن وزير الخارجية البريطانية لباريس في 27 تموز 1956 والاتفاق على

(1) راجع سعد الدين ابراهيم «مصر في ربع قرن» ص 51 ـ 55.
(2) د. رياض الصمد، «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، م. س. ص: 240.

عمل مشترك عسكري مع إسرائيل ضد مصر نفذته الدول الثلاث في تشرين الثاني عام 1956[1].

أميركا من ناحيتها كانت ترغب في تطويع عبد الناصر لا مجابهته لذا لم توافق ولم تشترك بأي عمل عسكري ضده خوفاً من أن يدفعه ذلك للالتجاء إلى موسكو. هذا من جهة، من جهة ثانية كانت ترى أبعاد التدخل العسكري المباشر على علاقاتها بالعالم العربي. وهناك من يضيف عامل الانتخابات الأميركية التي لم تكن لتسمح بالتدخل عسكرياً وهكذا اقتصر الموقف الأميركي على الدعوة لفرض حصار إقتصادي على مصر.

أ ـ موقف الاتحاد السوفياتي من أزمة قناة السويس:

كان الاتحاد السوفياتي من مؤيدي إقامة الكيان العبري ظناً منه بجعله دولة إشتراكية نموذجية في محيط عربي غارق في الرجعية والتخلف. لكن تحول إسرائيل نحو الغرب كلياً أدى إلى تراجع الاتحاد السوفياتي عن مقولته ليتوجه نحو الأنظمة العربية التي كانت رياح التغيير تهب فيها عبر مجموعة من الانقلابات العسكرية للإطاحة بالأنظمة السائدة آنذاك.

لم يتقرب عبد الناصر من الاتحاد السوفياتي بادىء الأمر، إنما اتصل بالولايات المتحدة الأميركية لتمويل مشاريعه الاقتصادية ومده بالسلاح لمحاربة إسرائيل. ولما لم توافق الولايات المتحدة على ذلك تحول نحو الاتحاد السوفياتي وبهذا تخلص عبد الناصر

(1) L'histoire au jour le jour op. cit, p:322.

من الحصار الاقتصادي الغربي المفروض عليه. أضف إلى ذلك التشجيع الذي لاقاه ناصر من موسكو في مشروع تأميم القناة لاعتباره عملاً شرعياً. وبهذا أفهم الاتحاد السوفياتي الدول الغربية بأن أي عمل عسكري في القناة قد يتوسع إلى ما هو أبعد من ذلك.

ب ـ الموقف العربي من قضية تأميم القناة:

كما هو واقع الحال، لم تنسجم المواقف العربية من هذه القضية فتوزعت بين داعم لها مثل سوريا والمملكة العربية السعودية ومعارض لحركة التأميم مثل العراق.

في ظل هذه الأجواء اجتمع مجلس الأمن في أول تشرين الثاني سنة 1956 لمناقشة النزاع المصري الإسرائيلي فقدم المبعوث الأميركي مشروعاً تضمن:

- الدعوة لوقف إطلاق النار.
- دعوة إسرائيل لسحب قواتها.
- الدعوة لعدم استعمال القوة أو التهديد بها لحل القضايا الدولية.

فشل المشروع الأميركي لوقف النزاع بسبب الفيتو الإنكليزي.

في هذا الوقت كانت العمليات العسكرية تجري على الأرض. ما أوجب دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد اجتماع اتخذت فيه قراراً بأكثرية 50 صوتاً مقابل 5 وامتناع 12 عضواً عن التصويت. تضمن القرار وقف القتال ومنع إرسال

السلاح إلى المنطقة وسحب الجيوش إلى ما كانت عليه قبل بدء العمليات العسكرية.

هنا لا بد من الإشارة إلى الأوضاع الدولية السائدة والتي تمثلت بتوافق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية على ضرورة وضع حد للتدخل الأوروبي في النزاعات الدولية. مع العلم بأن لكل من الطرفين أهدافه الخاصة.

ولا بد أخيراً من الإشارة إلى النتائج المترتبة على عملية السويس ونوجزها بما يلي:

- تقوية عضد حركات التحرر الوطني.
- بدء تغلغل النفوذ السوفياتي إلى منطقة الشرق الأوسط.
- تقهقر القوى الاستعمارية التقليدية (فرنسا وبريطانيا).
- بدء العد العكسي للسيطرة الفرنسية على شمال أفريقيا.

لم تكن النتائج لتقتصر على الجانب العربي فقط فإسرائيل استطاعت بعد هذه الحملة تأمين عبور سفنها مضائق تيران وشرم الشيخ على البحر الأحمر وأن توقف أيضاً العمل الفدائي ضدها.

وعلى المستوى الدولي توترت العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة الأميركية وأدت إلى محاولة فرنسا الخروج من دائرة التجاذب بين الكتلتين. الأردن من ناحيته تخلى عن الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا.

أما على صعيد الوضع الداخلي الأميركي فقد أعطى الكونغرس صلاحيات للرئيس في 5 كانون الأول 1957 منها:

- منح رئيس الجمهورية صلاحيات التعاون وتقديم المساعدات لأي دولة شرق أوسطية.

- منح رئيس الجمهورية سلطة التدخل في حال الهجوم على أي دولة أو مجموعة من الدول تطالب بالمساعدة لمواجهة عدوان مسلح من أي دولة تخضع لسيطرة الشيوعية الدولية.

- منح رئيس الجمهورية حق إنفاق 200 مليون دولار من ميزانية عام 1957 على الدول العربية التي تقبل هذا المشروع[1].

إن صياغة هذه الصلاحيات تبين أن الهدف منها هو الحؤول دون التدخل الشيوعي في المنطقة دون الإشارة إلى صلب موضوع النزاع في الشرق الأوسط المتمثل بقضية فلسطين وتشريد شعبها والصراع العربي الإسرائيلي الناتج عن ذلك. لهذا تباينت مواقف الدول العربية من هذا المشروع.

ففي الوقت الذي رفضت فيه مصر وسوريا مشروع ايزنهاور، وافق عليه كل من السعودية ولبنان والأردن والعراق ما أوجد حالة شقاق بين الدول العربية وكانت الخطوة الأولى في التباعد المصري السعودي. وأهم ما يذكر هو أن موافقة العراق على هذا المشروع أدت إلى الإطاحة بالملك فيصل وحكومة نوري السعيد بانقلاب عسكري دموي. أما لبنان فقد تعرض

(1) كان هذا تحت عنوان مشروع ايزنهاور. لمزيد من التفاصيل أنظر: د. اسماعيل صبري مقلد، «الإستراتيجية والسياسة الدولية»، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1985، ص: 425.

لاضطرابات أمنية استدعت نزول قوات أميركية فيه عام 1958 وفي الأردن أيضاً عززت بريطانيا قواتها.

3 ـ حرب الأيام الستة 1967:

إن الشعارات التي طرحها العرب حول وحدة الأمة العربية ووحدة قرارها اصطدمت بوجود دولة إسرائيل التي شكلت كابوساً ضاغطاً على عصب الحياة في الدول العربية المجاورة. إسرائيل من جهتها لم تكن لترضى بما حصلت عليه من أراضي فلسطين وأهم ما يزعجها هو الوجود العربي المحيط بها من كل جهة. لذلك عمدت إلى قيام مجتمع إسبارطي بكل ما تعنيه الكلمة مستندة إلى دعم الدول الغربية لها بعد أن تباينت مواقف الدول الكبرى وأصبحت هي الموقع المتقدم للدول الرأسمالية الغربية في مواجهة التمدد السوفياتي في الشرق[1].

تصاعدت وتيرة الخطر في الشرق الأوسط بعد وقوع بعض الاشتباكات والغارات الإسرائيلية[2] فأقدمت سوريا ومصر على عقد إتفاقية دفاع مشترك في 4 تشرين الثاني عام 1966 وفي 15 أيار طلبت مصر رحيل القوات الدولية المرابطة في شرم الشيخ وفي

(1) راجع العقيدة العسكرية الإسرائيلية. من منشورات وزارة الدفاع الوطني، بيروت 1995.

(2) 14 تموز 1996، غارة إسرائيلية على مشاريع الري في سوريا.
15 آب 1966 معركة جوية إسرائيلية سورية.
6 نيسان 1967 معارك على خطوط المواجهة السورية الإسرائيلية.

22 منه أقفلت خطوط الملاحة البحرية بوجه الملاحة الإسرائيلية ونقل العتاد الحربي إليها.

وفي السادس من حزيران دمرت الطائرات الإسرائيلية مطارات مصر والأردن وسوريا لتحرم الجيوش العربية البرية من أي غطاء جوي يحميها. وخلال ستة أيام فقط استولت إسرائيل على شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية (الجزء الباقي من فلسطين) وعلى هضبة الجولان السورية فتوقفت المعارك بعد وقف إطلاق للنار أعلنه مجلس الأمن. عندئذ أعلن الرئيس عبد الناصر تخليه عن السلطة لكنه تراجع بعد المظاهرات العارمة التي اجتاحت المدن المصرية مطالبة بعودته وعدم تخليها عن قيادته.

وفي 21 تشرين الثاني عام 1967 أصدر مجلس الأمن قراره الشهير رقم 242 الذي دعا فيه إسرائيل للانسحاب من أراضٍ عربية (حسب الترجمة الإنكليزية) والاعتراف المتبادل بين دول المنطقة وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين رفضت الدول العربية هذا القرار ووافقت إسرائيل عليه بعد أن سيطرت على كامل التراب الفلسطيني وتحول الشعب الفلسطيني إلى مجرد لاجئين عرب حسب تسمية مجلس الأمن. بدأت بعد ذلك مرحلة من المفاوضات المكوكية قام بها المبعوث الدولي غونار يارنغ انتهت في 25 آذار عام 1971 دون تحقيق شيء يذكر. ولم تسفر حرب الاستنزاف التي خاضتها مصر في هذه المرحلة إلا عن زيادة باهظة في خسائرها. بعد ذلك وقعت مصر إتفاقية صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي استطاعت بها إعادة تسليح قواتها العسكرية والحصول على أسلحة متطورة مضادة للطائرات.

على الطرف الآخر من الجبهة كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد حققت بعض الانتصارات على الجبهة الأردنية (معركة الكرامة) تأجج بعدها الشعور بأهمية حمل الشعب الفلسطيني لقضيته بعد فشل الدول العربية في ذلك. خلال هذه المرحلة، قام الفلسطينيون بعمليات خطف للطائرات واقتحام للمطارات في العالم واستطاعت إسرائيل من خلال وكالات الإعلام الدولية وصف هذه الأعمال بأنها من قبل جماعات إرهابية تعبث بأمن الشعوب. وزاد الأمر تعقيداً عندما رفع الفلسطينيون شعارات تتناول شرعية سلطة الملك الأردني الذي ما لبث أن دفع بقواته لاقتحام معاقل الثورة الفلسطينية باعتبار أن القضية أصبحت تتناول سلطته بشكل خاص. لقد كانت المجازر مرعبة بحق الشعب الفلسطيني في مخيم الوحدات وفي أحراج جرش وعجلون عام 1970 انتهت بانسحاب قيادة منظمة التحرير وتمركزها في لبنان لتبدأ مسيرة الآلام من جديد.

خلال هذه المرحلة عززت واشنطن علاقتها مع إسرائيل وعقدت عدة لقاءات مع قادة الدولة العبرية تعهدت فيها الولايات المتحدة الأميركية بتعزيز قدرات إسرائيل الدفاعية وتأمين تفوقها العسكري في المنطقة.

إستطاعت الولايات المتحدة الأميركية أيضاً نسج علاقات جيدة مع مصر بعد وفاة عبد الناصر واستلام أنور السادات السلطة. وحلت علاقات الصداقة بين القاهرة وواشنطن مكان علاقات العداء أيام عبد الناصر. وراحت وسائل الإعلام المصرية تمجد سياسة الإنفتاح المصرية التي انتهجها أنور السادات وتشيد

بالتجربة الأميركية وضرورة الإقتداء بها لحل جميع مشكلات بلد كمصر لأن هذه التجربة جعلت من الولايات المتحدة الأميركية أعظم وأقوى دولة في العالم في مئتي سنة[1]. في مقابل ذلك زادت الهوة تباعداً بين القاهرة وموسكو إلى أن أقدم السادات على طرد الخبراء السوفيات من مصر في 18 تموز 1972 أي بعد مضي سنة تقريباً على توقيع إتفاقية تعاون مع الإتحاد السوفياتي.

4 ـ حرب تشرين 1973:

خاضت مصر حرب إستنزاف على جبهة السويس في أعقاب حرب الأيام الستة 1967 طيلة سنة أو أكثر كانت خسائرها فادحة في هذه الحرب. في الوقت نفسه كانت المقاومة الفلسطينية قد سجلت إنتصاراً عسكرياً في معركة الكرامة على الضفة الشرقية لنهر الأردن 1968 وروج الإعلام لهذه المعركة واعتبرها بمثابة إعادة إعتبار للعرب بعد هزيمة عام 1967. كما أن المقاومة الفلسطينية راحت تهلل للنصر القادم على أيدي الثوار الذين يخوضون حرب التحرير الشعبية (تيمناً بإنتصارات الڤيتنام) في مواجهة الطريق المسدود الذي وصلت إليه مساعي الأمم المتحدة السلمية برعاية مندوبها الوسيط الدولي غونار يارنغ بسبب رفض إسرائيل التراجع عن الأراضي التي احتلتها عام 1967. لهذه الأسباب جميعاً كان لا بد للدول العربية من أخذ المبادرة مجدداً لإستعادة التوازن العسكري الإقليمي المنهار لصالح إسرائيل.

(1) سعد الدين إبراهيم، «مصر في ربع قرن»، م.س. ص: 381.

يوم عيد الغفران عند الطائفة اليهودية في السادس من تشرين أول عام 1973 إستطاعت القوات المصرية إجتياز قناة السويس وإسقاط الدفاعات الإسرائيلية (خط بارليف)[1] والإندفاع داخل شبه جزيرة سيناء. في ذات الوقت كانت القوات السورية تندفع بقوة مخترقة خطوط الدفاع الإسرائيلية في الجولان وتطارد فلول الجيش الإسرائيلي المنهارة. ولم تستطع إسرائيل إيقاف الهجوم ولا حالة الإنهيار الذي أصاب ماكينتها العسكرية[2] لولا الجسر الجوي الذي أقامته واشنطن معها لتدعيم صمودها وإختراق الصفوف العربية بعد كشف مواطن الضعف في الجبهة المصرية عبر الأقمار الإصطناعية الأميركية[3].

وافقت مصر على دعوة مجلس الأمن لوقف إطلاق النار في 23 تشرين أول لكن سوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية رفضت ذلك. وفي اليوم التالي وافقت دمشق لكنها لم تشارك في مفاوضات السلام التي دعت هيئة الأمم المتحدة لإجرائها في جنيف. ثم إن مصر ما لبثت أن وافقت على إجراء مفاوضات منفصلة مع إسرائيل في الخيمة 101 وبرعاية أميركية توجتها واشنطن بتوقيع معاهدات الصلح المنفردة بين مصر وإسرائيل

(1) خط برليف خط دفاعي أقامته إسرائيل على طول الضفة الشرقية لقناة السويس ويشبه خط ماجينو بين فرنسا وألمانيا. أما تسميته فتعود لصاحب الفكرة وزير الدفاع الإسرائيلي وقتئذٍ. انظر أيضاً: اسماعيل صبري مقلد، م.س. ص: 638 ـ 640.

(2) راجع كتاب التقصير، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1974.

(3) L'histoire au jour le jour, op.cit. P: 648 - 649.

والمعروفة بإتفاقيات كمب ديڤيد في 17 أيلول عام 1978، بعد أن كان السادات قد قطع شوطاً في تفاهمه مع القيادة الإسرائيلية أثناء زيارته للقدس في 19 تشرين أول عام 1977.

أسباب تفجير الصراع في الشرق الأوسط تكمن في صلب القضية موضوع النزاع. حيث أن إسرائيل تعمل على توسيع مناطق نفوذها على حساب العرب الذين يرفضون وجودها أصلاً لكونها قامت على قتل المدنيين واحتلال أرضهم دون أن يكون للدول العظمى دور في تأجيجه لكنما يبدو أن كليهما متفقان على استمرارية الأمر الواقع Statu quo في الشرق الأوسط دون إحداث تغيير جذري قد يؤدي إلى اختلال موازين القوى لمصلحة أحد الطرفين وهذا ما سعى القطبان الدوليان لعدم حدوثه. إن حالة التأهب القصوى في صفوف القوات الأميركية بعد ورود إشاعات عن تدخل سوڤياتي في الشرق الأوسط في حرب تشرين 1973 خير دليل على محافظة الطرفين على حلفائهما[1].

III ـ جرائم إسرائيلية منظمة دون عقاب

المقاومة الفلسطينية في لبنان:

بعد ضرب النظام الأردني للبنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية نقلت هذه المنظمة كامل أجهزتها إلى لبنان. وفي الوقت الذي رفضت قوى لبنانية ومسيحية أي وجود للعمل

(1) L'histoire au jour le jour, P: 649.

العسكري الفلسطيني كانت قوى إسلامية وتقدمية تطالب بحق الوجود للمقاومة الفلسطينية في لبنان. وبعد الصدامات بين الجيش والمقاومة تم توقيع إتفاق القاهرة عام 1969، الذي يتيح للمقاومة الفلسطينية حرية الوجود في جنوب لبنان. ما سبب أزمة حكم بين التحالف الثلاثي[1] الرافض لهذا الوجود والقوى الإسلامية والتقدمية المرحبة به. أما إسرائيل فكانت ترى فيه فرصة ذهبية للنفاذ إلى صلب القرار اللبناني وتخريبه والعمل على تفتيته.

إن إعطاء منطقة للمقاومة الفلسطينية يعني تنازلاً من دولة ذات سيادة عن قسم من أراضيها إلى منظمة ليس لها أي صفة دولية وليست عضواً في المجتمع الدولي. وبالنظر للعمليات العسكرية التي سبق أن قام بها فدائيون فلسطينيون (خطف طائرات، إقتحام مطارات، عمليات عسكرية) وتضخيم الإعلام للخطر الكبير الذي تتعرض له إسرائيل من قبل هذه «الجماعات المسلحة» التي تعسكر في «فتح لاند»[2] امتلكت إسرائيل حجة الرد على هذه «العصابات» وأصبح جنوب لبنان حقلاً لتجارب قواتها العسكرية من برية وجوية تعيث فيه قتلاً وخراباً وتدميراً في المدن والقرى الجنوبية بحجة ضرب قواعد «المخربين» حسبما

(1) ضم التحالف الثلاثي كلاً من الرئيس كميل شمعون وريمون اده وبيار الجميل.

(2) بعد توقيع إتفاقية القاهرة توقفت وسائل الإعلام العالمية عن نقل أخبار العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد لبنان وشعبه مكتفية بالحديث عن ضرب إسرائيل لقواعد المخربين في العرقوب أو ما سمي «فتح لاند».

تدعيه إسرائيل دون أي إدانة من المجتمع الدولي. جل ما صدر عن مجلس الأمن دعوات لوقف العنف ووقف إطلاق النار في جنوب لبنان[1].

زاد الأمر تعقيداً مع تبني الإتحاد السوفياتي القضية الفلسطينية بالنظر لشرعية النضال الفلسطيني ولأحقيته في إستعادة أرضه ووطنه وهويته الوطنية وبهذا أصبحت القضية الفلسطينية جزءاً من اللعبة الدولية التي تمارس في الشرق الأوسط. عندئذ كان لا بد من إغراق لبنان في حمام الدم الذي أريق في الثالث عشر من نيسان عام 1975 اثر هجوم مسلح على حافلة ركاب تقل فلسطينيين في عين الرمانة في بيروت.

1 ـ عملية الليطاني 1978:

كي تستطيع تحقيق مكاسب إقليمية على حساب لبنان، وجدت إسرائيل أفضل السبل في الحرب اللبنانية. فكان طرحها لشعار «مساعدة سكان جنوب لبنان» خلال الحرب الأهلية فأقامت «الجدار الطيب». أصبح هذا الجدار منفذاً للسياسة الإسرائيلية التي تبنت نقل المقاتلين اللبنانيين، بعد تدخل قوات الردع العربية ووقف المعارك في بيروت، سهلت إسرائيل عمليات نقل المقاتلين المسيحيين من جونية إلى الجنوب لإشعال المنطقة مجدداً تحت شعار حماية السكان المسيحيين فيه بعد أن كان

(1) على أثر عملية أيلول الأسود في ميونيخ في المانيا عام 1972 قامت إسرائيل باجتياح لجزء كبير من جنوب لبنان ودك قراه ومدنه تحت عنوان ضرب قواعد المخربين والمخيمات الفلسطينية.

شعارها «مساعدة سكان جنوب لبنان». في أعقاب عملية عسكرية قامت بها مجموعة فلسطينية على طريق حيفا تل أبيب في 14 آذار 1978 اجتاحت إسرائيل جنوب لبنان في «عملية الليطاني» بحجة ضرب «قواعد المخربين» وإبعادهم عن حدود إسرائيل الشمالية[1].

برز تفاهم القطبين الدوليين في هذه المرحلة من الإنفراج الدولي بوضوح حين اتفقت كل من موسكو وواشنطن على تحجيم الإندفاعة الإسرائيلية بتأييدهما قرار مجلس الأمن ذا الرقم 425 القاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية وإسناد الأمن إلى قوات الأمم المتحدة Finul المرابطة في المناطق التي تنسحب منها إسرائيل (القرار 426)[2].

لقد نفذت إسرائيل جزئياً هذا القرار بالنظر للضغط الدولي عليها في ظل مرحلة التفاهم لأن طبيعة المرحلة لم تكن تسمح بتوسيع دائرة النفوذ الإسرائيلية (حليفة أميركا) كما سيحدث لاحقاً مع إجتياح إسرائيل للبنان عام 1982.

(1) لم تقم إسرائيل بإلقاء قنابل غازمنوم على ركاب الحافلة كما فعلت في مطار عينتيبي في أوغندا لتحرير ركاب الطائرة الإسرائيلية المختطفة وإلقاء القبض على الفاعلين في تموز 1976. بل قامت بتدمير حافلة الركاب بأكملها لصدم الرأي العام الدولي بأعمال المقاومة الفلسطينية وإبراز الوجه الإرهابي لها وإيجاد مبرر لعمليتها العسكرية ضد جنوب لبنان.

(2) L'histoire au jour le jour, op.cit. P: 738.

حصل في المنطقة مجموعة تطورات منها:

- استطاعت إسرائيل الإلتفاف على قرار الأمم المتحدة 425 عندما أوعزت لقائد الميليشيات الحدودية في الشريط المحتل سعد حداد بإعلان «دولة لبنان الحر» في مواجهة القوى الفلسطينية والتقدمية اللبنانية.

- إختفى السيد موسى الصدر، زعيم الطائفة الشيعية في لبنان، أثناء رحلة له إلى ليبيا عام 1978، ما ولد نزاعاً بين حركة أمل وقوى الرفض العربية التي تدعمها ليبيا في لبنان.

- تحسن العلاقات الجيدة بين إسرائيل والميليشيات المسيحية أدى إلى معارك ضد قوات الردع العربية في المناطق الشرقية لبيروت والجبل، إنسحبت بعدها هذه القوات لتسيطر الميليشيات المسيحية في مناطق نفوذها مدعومة من إسرائيل.

- أدت زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس عام 1977 وتوقيع إتفاقات كمب ديڤيد عام 1978 إلى إضعاف الموقف العربي عموماً، بالرغم من كل المحاولات التي بذلتها الدول العربية من تشكيل لجبهة الصمود والتصدي لمسيرة الإستسلام التي خطها السادات كما أنها أدت إلى رأب الصدع بين القوى الفلسطينية وسوريا بعد الفتور الذي ساد علاقتهما فترة دخول قوات الردع العربية إلى لبنان عام 1976.

- أعطى نجاح الثورة الإيرانية في إيران عام 1979 زخماً جديداً للقوى المعادية لإسرائيل وللقوى الإسلامية في لبنان أخصها حركة أمل حليفة سوريا وحليفة إيران على السواء.

- أدى التدخل السوڤياتي في أفغانستان 1979 إلى إعطاء الغرب أهمية بالغة لحلفائه (إسرائيل خصوصاً) في منطقة الشرق الأوسط لمواجهة التمدد الشيوعي على أبواب حقول نفط الخليج.

- إنشغال قيادة الإتحاد السوڤياتي بموضوع خلافة بريجنيف أضعف قدرتها على اتخاذ قرارات مصيرية بعد أن سبق وتدخل في أفغانستان.

- وصول الرئيس ريغان، المتشدد ضد الشيوعية، إلى الحكم عام 1981 طارحاً موضوع استعادة أميركا هيبتها والتصدي للتوسع السوڤياتي الدولي.

في ظل هذه العوامل مجتمعة تحولت الساحة اللبنانية لمختلف أنواع الحروب. ففي الجنوب بدأ مسلسل متواصل من العنف يطغى عليه الصراع متخذاً أشكالاً متعددة:

- نزاع عربي - إسرائيلي.
- نزاع فلسطيني - إسرائيلي.
- نزاع عربي - عربي.
- نزاع عربي - لبناني.
- نزاع لبناني - لبناني.

أما بيروت فقد أصبحت بؤرة الإرهاب الدولي والذي بدأ في ذلك الوقت يهدد العالم حسب ما صورته وسائل الإعلام خاصة بعد مقتل السفير الفرنسي لويس دولامار في بيروت 1981.

في هذه الأجواء المشحونة حاولت السياسة الأميركية تجميع

حلفائها بإبراز خطورة التوسع الشيوعي في المنطقة. قام وزير الخارجية الأميركية الكسندر هيغ بجولات عديدة في المنطقة لجمع مصر وإسرائيل والسعودية. لكن القضية الفلسطينية بقيت حائلاً دون توحيد أصدقاء واشنطن في المنطقة.

يضاف إلى ذلك عامل إستراتيجي أساسي وهو نصب صواريخ مضادة للطائرات في البقاع اعتبرته إسرائيل خطراً عليها لذا راحت تستعد لإنهاء الأزمة بعملية عسكرية مناسبة. وإثر محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي شلومو آرغوف في لندن 4 حزيران 1982، اندفعت أسراب الطائرات وأرتال الدبابات الإسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية تحت عنوان تأمين «سلامة الجليل».

2 ـ عملية سلامة الجليل 1982:

بدأت عملية سلامة الجليل تحت شعار إبعاد الخطر الفلسطيني عن إسرائيل حتى حدود نهر الليطاني، من ثم إلى نهر الزهراني ومنه إلى نهر الأولي فإلى بيروت. وكلما تدخلت القوات الإسرائيلية اقترب الهدف الإسرائيلي ومعه الهدف الأميركي من التحقق (ضرب منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا أصدقاء الإتحاد السوفياتي). اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات لوقف إطلاق النار وإبعاد المدنيين في بيروت الغربية عن دائرة العنف الإسرائيلية، لكن الفيتو الأميركي حال دون ذلك[1].

طيلة فترة المعارك، لم يصدر عن الدول العربية أي موقف

(1) L'histoire au jour le jour, op.cit. P: 740. وحملت قرارات مجلس الأمن الأرقام التالية: 508 - 509 - 512 - 518.

موحد تجاه ما يجري في لبنان. أما الموقف السوفياتي فكان في مرحلة «احتضار» بانتظار نهاية بريجنيف في تشرين الثاني 1982.

بالرغم من موافقة ياسر عرفات على كافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي (15 تموز 1982)، أصرت إسرائيل على إنهاء القضية الفلسطينية بالقوة. بعد وساطات مكثفة، وافقت إسرائيل على ترحيل المقاتلين الفلسطينيين من بيروت بين 21 آب و3 أيلول تحت رعاية القوات متعددة الجنسيات (فرنسية إيطالية وأميركية) التي حضرت بناء لطلب الحكومة اللبنانية ولتغطية هذا الإنسحاب. في 13 أيلول غادرت القوات متعددة الجنسيات بعدما أدت مهمتها بتغطية جلاء الفلسطينيين وأزالت من ثم جميع العوائق من متاريس وألغام من شوارع بيروت[1].

في السادس عشر من نفس الشهر اغتيل الرئيس المنتخب بشير الجميل بتدمير مركز قيادته، اجتاحت اثر ذلك القوات الإسرائيلية بيروت الغربية (بعد إزالة كافة العوائق) مسببة مجازر صبرا وشاتيلا التي ذهب ضحيتها الآلاف من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين. وأبرزت هذه المجازر الوجه الحقيقي للعدوان الإسرائيلي الذي انكشف أمام الرأي العام المحلي والدولي، بعد أن كان متستراً تحت شعارات مكافحة الإرهاب وحماية نفسه منه.

تشابكت القضية اللبنانية مع القضية الفلسطينية كما رأينا. وباجتياح إسرائيل للبنان وإجلاء الفلسطينيين عنه عام 1982، بدأت

(1) Khattar Abou Diab, «Le rôle de la force multinationale au Liban», Les universités de France, Paris 1985.

القضية اللبنانية تشكل موضوعاً لبنانياً خاصاً في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي لأراضيه.

لقد كان لانسحاب القوات متعددة الجنسية عن بيروت في 13 أيلول 1982، وما تلاه من اجتياح إسرائيلي للقسم الغربي للمدينة، وارتكاب أبشع المجازر في صبرا وشاتيلا، الأثر السيء لدى معظم اللبنانيين الذين وجدوا أنفسهم ضحية مؤامرة دولية وإسرائيلية، دفعت هذه القوات ثمنها غالياً:

- تفجير السفارة الأميركية في بيروت في 18 نيسان 1983.
- تدمير مقر القيادة العسكرية لسلاح البحرية الأميركي في بيروت في 23/ 10/ 1983 موقعاً 239 قتيلاً من الجيش الأميركي.
- تدمير المركز الفرنسي بعد لحظات من تدمير المركز الأميركي ذهب ضحيته 58 قتيلاً من الجيش الفرنسي.
- تدمير القيادة العسكرية الإسرائيلية في الجنوب في 4/ 11/ 1983 وقتل 130 جندياً إسرائيلياً[1].

في الوقت الذي بدأت المقاومة الوطنية اللبنانية الدفاع عن أرضها، بدأ النظام اللبناني مفاوضات مع إسرائيل، برعاية أميركية انتهت بتوقيع إتفاق 17 أيار 1983.

صحيح أن إسرائيل إعترفت بالحدود الشرعية الدولية مع لبنان في هذه الإتفاقية لكنها جعلت منه محمية إسرائيلية بكل معنى الكلمة[2] وبدأت المماطلة في الإنسحاب مفتعلة الأحداث بين

(1) L'histoire au jour le jour, op.cit. P: 742.

(2) انظر الكتاب الأبيض وملاحقه، وزعته وزارة الخارجية اللبنانية عام 1983.

الأطراف اللبنانيين داعمة لهم بالسلاح ومحرضة الأطراف للإيقاع فيما بينها.

في هذه الأثناء حصل تغيير مهم في الإتحاد السوفياتي حيث تولى اندروبوف السلطة بعد بريجنيف وأغدق السلاح لسوريا لدعمها في وجه الإندفاعة الإسرائيلية. راحت سوريا بدورها تدعم الأطراف اللبنانية المعادية للإحتلال الإسرائيلي والرافضة لإتفاقية 17 أيار. كانت المقاومة أثناء ذلك تحقق المزيد من الضربات للجيش الإسرائيلي، وبانسحابه من الجبل في أيلول 1983 اندلعت الحرب بين مؤيدي الإتفاق والرافضين له فأتت على معظم القرى والبلدات اللبنانية. شاركت القوات المتعددة الجنسية في هذه الحرب دفاعاً عن النظام اللبناني موقّع الإتفاقية. لكنها ما لبثت أن انسحبت من بيروت في شباط 1984، بعد أن أصبحت المدينة بركاناً من اللهب.

لم يمنع «الحريق الهائل» لبيروت المقاومة من متابعة نشاطها ضد قوات الإحتلال الإسرائيلي، لا بل زادت وعنفت وأخذت منحى استشهادياً عندما قام العديد من الشبان اللبنانيين بتفجير سياراتهم ضد قوات الإحتلال الإسرائيلية.

أجبرت المقاومة، بعملياتها الناجحة، إسرائيل على الإنسحاب دون قيد أو شرط وهي المرة الأولى التي تتخلى فيها إسرائيل عن أراض عربية (انسحبت من الجبل في أيلول 1983، ومن صيدا في شباط 1985، ومن معظم المناطق الجنوبية في حزيران من السنة نفسها) لكنها احتفظت بمنطقة الشريط الحدودي (دولة لبنان الحر) ومدينة جزين والطريق التي تصلهما.

برز في هذه المرحلة تطور خطير في الحرب اللبنانية، تمثل هذا الخطر بأعمال خطف الطائرات والرهائن الأجانب[1]. استغلت إسرائيل هذه الأعمال وضخمتها وسائل الإعلام الدولية لإبراز الوجه البشع للمقاومة اللبنانية. وتقديمها للعالم بأنها حركة إرهابية دولية تتخذ شعار المقاومة غطاء لها.

إن الإنتصارات التي حققتها دماء شهداء المقاومة اللبنانية بدأت تفقد صداقاتها الواحدة تلو الأخرى:

- عمليات خطف الرهائن والطائرات التي قام بها اللبنانيون تحت شعارات لا صلة لها بالمقاومة أضفت على المقاومة اللبنانية صبغة الإرهاب. وبما أن المختطفين هم من المدنيين لا صلة لهم بالعمل العسكري اعتبر خطفهم إرهاباً دولياً.
- إثر اندلاع الحرب بين اللبنانيين مؤيدي ومعارضي إتفاقية 17 أيار، عاد مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية إلى مخيماتهم، مستفيدين من تناقضات اللبنانيين. فاشتعلت حرب المخيمات التي استنزفت خسائر بشرية ومادية للمقاومة. والخسارة الكبرى كانت سياسية بعد احتجاج العديد من الدول العربية على هذه الحرب.
- كما أن طبيعة الصراع الدائر في لبنان وتسلسل الأحداث فيه والخلافات الحادة بين طوائفه، أدت بدورها إلى إضعاف حركة المقاومة اللبنانية.

(1) تجاوز عدد المخطوفين في لبنان 18 مواطناً أجنبياً قتل منهم سبع رهائن. ويروى أن الصحافي الفرنسي جان بول كوفمان (يهودي الأصل) جاء إلى لبنان ليصنع من نفسه بطلاً.

حرمت هذه العوامل مجتمعة المقاومة اللبنانية من الدعم الذي حظيت به في السنوات السابقة وتحولت المقاومة ضد الإحتلال من مشروع وطني يساهم فيه جميع أبناء الوطن أو على الأقل معظمهم، إلى مشروع فئوي يقوم على عاتق أبناء المنطقة المحتلة والمتاخمة للإحتلال، في ظل حالة التمزق التي كان يعيشها لبنان.

إن خسارة المقاومة اللبنانية لأصدقائها في العالم سمحت للدعاية الإسرائيلية لأن تجد «آذاناً صاغية لها»؛ حيث قدمت نفسها للعالم بأن لا مطامع لها في الأراضي اللبنانية (والدليل على ذلك انسحابها من معظم أراضيه). وأن ما تتعرض له إسرائيل إنما هو «الإرهاب المسلم» الذي لا يمت إلى المقاومة بصلة (طبعاً حسب رأي إسرائيل). ثم أنها راحت، عند كل عملية للمقاومة، تفتح نيران كافة أنواع الأسلحة لديها من طائرات ومدفعية ضد القرى والمدن الجنوبية. وتستصرخ بذات الوقت العالم لإنقاذها من «الإرهاب المسلم» في هذا البلد لأن ليس لها مطامع فيه.

أما عن الحالة التي كان يعيشها لبنان؛ ففضلاً عن استفحال الخلاف بين جميع الأطراف برز تطور جديد عندما انتهت ولاية الرئيس أمين الجميل عام 1988 دون انتخاب رئيس بديل. بدأ الصراع بين قائد الجيش العماد ميشال عون ورئيس الحكومة آنذاك سليم الحص حول قيادة السلطة.

برز تطور آخر أيضاً، هو نهاية الحرب العراقية الإيرانية وتفرغ النظام العراقي لتصفية حساباته مع سوريا. فكان الرد في لبنان عبر دعم العماد عون في «حرب تحرير» لبنان من الوجود

السوري في آذار 1989. استمرت الحرب مئتي يوم جرى خلالها العديد من الوساطات لكنها لم تفلح بوقف النار. إلى أن عقد مؤتمر الطائف في 22 تشرين أول 1989 الذي ضم أعضاء المجلس النيابي اللبناني (66 نائباً) وصدر ميثاق الطائف حول الإصلاحات السياسية في لبنان ورعت المؤتمر كل من المملكة العربية السعودية، الجزائر والمغرب، وبموافقة أميركية. انتخب اثر ذلك رينيه معوض رئيساً للجمهورية اللبنانية لكنه ما لبث أن قتل في 22 تشرين الثاني 1989 وانتخب الرئيس الياس الهراوي بديلاً عنه. اعترضت بعض الفئات على هذا الحل فوقعت أحداث في المنطقة الشرقية. التجأ بعدها العماد ميشال عون إلى السفارة الفرنسية في 23 تشرين أول 1990 ودخل الجيش اللبناني إلى مختلف المناطق التي كانت مسرحاً للحرب وبهذا انتهت النزاعات الداخلية لتبدأ مرحلة الإعمار في لبنان دون أن تكون قضية الإحتلال قد وجدت حلاً.

3 ـ عملية «تصفية الحساب» تموز 1993:

أما في جنوب لبنان، فقد بقي الإحتلال واستمرت أعمال المقاومة ضده واستمرت إسرائيل في تدمير قراه ومدنه وقتل أبنائه، إلى أن حدثت حرب الخليج وعلى أثرها عقد مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط في مدريد برعاية واشنطن وحضور موسكو. على أن تبدأ المفاوضات بين أطراف النزاع لاحقاً.

أثر غياب الإتحاد السوفياتي كثيراً على الموقع التفاوضي للجانب العربي وزاد في إضعاف العرب خسارتهم للقوة التي كان يمتلكها العراق. فأرادت إسرائيل ترجمة هذا الواقع باستسلام عربي لمشيئتها كما حدث مع منظمة التحرير والمملكة الأردنية

الهاشمية. تابع لبنان وسوريا المفاوضات واستمر التقدم فيها. لكن إسرائيل لم تكن لترضى عن التحسن الذي شهده لبنان في تلك المرحلة. وبدأت حججها تفقد مصداقيتها فيما يتعلق بقصفها للجنوب وادعائها مكافحة الإرهاب فيه. فكانت عملية «تصفية الحساب» تموز 1993 العسكرية الإسرائيلية ضد جنوب لبنان حرباً تدميرية حقيقية لترغم المفاوض اللبناني على الإبتعاد عن نظيره السوري والإستفراد به وترغم الحكومة اللبنانية على تحجيم حركة المقاومة ونزع سلاحها لكن دون جدوى. إنتهت الحرب باتفاق ضمني بين إسرائيل وحزب الله يقضي بعدم الإعتداء على المدنيين.

شكل هذا الإتفاق انتصاراً نسبياً للمقاومة، لكن إسرائيل استطاعت الإلتفاف عليه. وقد اقترفت قواتها عدة مجازر[1] بحق المدنيين في الجنوب وفي كل مرة كانت تدعي أنها تضرب قواعد حزب الله.

هنا تستوقفنا مسألة غاية في الأهمية. إن حزب الله يشكل العمود الفقري للمقاومة في جنوب لبنان وهو طرف أساسي فيها. لكنه لا يمتلك الصفة الدولية بمعنى آخر أنه ليس دولة ولا هو عضو في هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي الذي يحكم العلاقة بين الدول (إسرائيل ولبنان مثلاً) لا ينطبق عليه. وإتفاق تموز 1993 لا ينطبق والقانون الدولي لفقدانه أحد أهم عناصره.

---

(1) مجزرة بحق طلاب المدارس في مدينة النبطية ذهب ضحيتها سبعة أطفال، مجزرتان في النبطية الفوقا ذهب ضحيتها ثمانية مدنيين بينهم أربعة أطفال.

وبالنظر لما كانت إسرائيل قد أشاعته في العالم عن الإرهاب المسلم كما مر سابقاً. الذي يتخذ من المقاومة غطاءً حسب الدعاية الإسرائيلية لذلك فإن أي عمل يقوم به حزب الله يطال المدنيين تندد به المجموعة الدولية بينما لا يصدر عنها أي تنديد ضد إسرائيل. بالرغم من المجازر التي ارتكبتها حتى نيسان 1996.

4 ـ عملية عناقيد الغضب نيسان 1996:

في محاولة منها لوقف الأعمال العدوانية الإسرائيلية ضد المدنيين، قامت المقاومة الإسلامية بإطلاق صواريخ الكاتيوشا على منطقة الحزام الأمني وشمال فلسطين.

ردت إسرائيل على ذلك بقصف منشآت حيوية (معامل توليد الطاقة) في لبنان لتفتح جبهة حرب تدميرية بحق بلد لم يلتقط أنفاسه بعد الحرب الأهلية فيه. كان ذلك في نيسان 1996. أهم الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى ذلك هي:

- تفاعلات المجتمع الإسرائيلي واختلاف قياداته. حيث إنه كلما زادت الأعمال الإسرائيلية عنفاً ضد الشعوب العربية أشبع ذلك رغبة المتطرفين اليهود الصهاينة الذين لا يرغبون لعملية السلام بالاستمرار. يشهد على ذلك أن القادة السياسيين هم جميعاً قادة حرب ضد الدول العربية.
- الضغط على لبنان وحكومته لإجراء مفاوضات مباشرة منفردة مع إسرائيل بعيداً عن التنسيق مع سوريا وبمعزل عنها. أي استفراد لبنان كما حصل مع منظمة التحرير الفلسطينية.

- الضغط على الحكومة اللبنانية لنزع سلاح المقاومة أي إعادة الحرب الأهلية إلى لبنان وحماية احتلال إسرائيل لجنوبه.
- إسقاط القيادة الإسرائيلية الداعية لمتابعة العملية السلمية بالقيام بمجازر وحشية ارتكبها الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين في لبنان.

كشفت المجازر الوحشية التي نفذتها إسرائيل، تحت عنوان «عناقيد الغضب»، عن النوايا الحقيقية الإسرائيلية تجاه لبنان وشعبه. ففي الوقت الذي كانت إسرائيل تعلن فيه قصف قواعد حزب الله (غير الموجودة أصلاً) كانت جثث الأطفال والنساء تتناثر أشلاءً في مقر قوات الأمم المتحدة في قانا وفي المنصوري وفي النبطية الفوقا وفي سحمر (سقط أكثر من 200 ضحية من المدنيين).

كان الرد اللبناني الرسمي بمستوى الحدث حين أكد رئيس الجمهورية الياس الهراوي في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة على خطورة ما يعانيه لبنان من آلة الحرب الإسرائيلية وسعي لبنان الدائم لإعادة بناء ذاته، وفي مجال آخر أكد على ضمانة الأمن في المناطق التي يوجد فيها الجيش اللبناني. في حين أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري بأن منطقة جنوب لبنان هي أراضٍ لبنانية ومسؤولية الأمن فيها لبنانية. تكمن أهمية هذا التصريح بكونه يكشف زيف ادعاءات إسرائيل بأن منطقة عملياتها هي خارج السلطة اللبنانية وحيث توجد قواعد حزب الله. ثم أتت تصريحات رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري لتؤكد سلطة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي المحررة. وأن المقاومة هي فريق لبناني يدافع عن أرضه ضد الإحتلال الإسرائيلي، وله

ممثلون في المجلس النيابي وأن المشكلة تكمن في وجود الاحتلال بحد ذاته وليس بالمقاومة التي تدعي إسرائيل مسؤوليتها عن تفجر الأوضاع. ويضيف الرئيس الحريري بأن لبنان بلد يعيد بناء ما هدمته الحرب ويسعى إلى السلم وإلى استعادة أرضه من الاحتلال الإسرائيلي. وأكد أيضاً أن إسرائيل مارست كل أنواع العنف ضد بلدنا دون أن نحصل إلا على المزيد من الضحايا الأبرياء والدمار لبلدنا. وتمنى على الدول الصديقة أن توعز إلى إسرائيل كي توقف هذه الأعمال، وتحاول إيجاد حل غير الذي تحاوله منذ عام 1978.

توقفت العمليات العسكرية الإسرائيلية بعد تدخلات دولية مكثفة في آخر شهر نيسان. ساهمت فيها سوريا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية وانتهت بإعلان وقف للنار أذيع في كل من بيروت ودمشق وتل أبيب على قاعدة تفاهم نيسان.

أهم ما تضمنه هذا الإعلان هو إبعاد الأعمال العسكرية عن المناطق السكنية لحماية المدنيين وتشكيل لجنة أمنية للنظر في الخروقات الأمنية. لكن هذا الإعلان سوف تستفيد منه إسرائيل لاحقاً، حيث إن الماكينة العسكرية الإسرائيلية التي تحتل لبنان لا يمكن لأي دولة في منطقة الشرق الأوسط مواجهتها مباشرة. ومفهوم المقاومة ضد الاحتلال بأنه عمل عسكري يقوم به المدنيون ضد الاحتلال لأنه لم يعرف التاريخ ميداناً تبارز فيه الاحتلال والمقاومة. إنما كانت دائماً أعمالاً مدنية لإيقاع الخسائر بالمحتل وإجباره على الانسحاب. لذا فإن أي عمل تقوم به المقاومة ضد الاحتلال سوف تعترض عليه إسرائيل بحجة تهديده لسلام المدنيين. كما أنه حصر معالجة الاعتداءات الإسرائيلية

بلجنة مراقبة تتمثل فيها الدول الموقعة للتفاهم بعيداً عن المحافل الدولية (الأمم المتحدة ومجلس الأمن) والرأي العام الدولي.

من ناحية أخرى استمرت أعمال المقاومة موقعة المزيد من الخسائر في القوات الإسرائيلية والميليشيا المتعاملة معها حتى بدأت ترتفع أصوات، داخل المجتمع الإسرائيلي، مطالبة بالإنسحاب من جنوب لبنان. وخطت المقاومة خطوات مهمة باتجاه تصحيح المسار الوطني عبر عن ذلك لقاء البريستول بين مختلف أطراف المقاومة لإعطاء البعد الوطني للمقاومة ودحض الأكاذيب الإسرائيلية عن الإرهاب المسلم.

لماذا إذاً تصر إسرائيل على البقاء في جنوب لبنان وتتحمل الخسائر في جنودها ولا تعبأ بآراء المطالبين بالإنسحاب منه؟

إن لإسرائيل مصالح آنية ومستقبلية في جنوب لبنان:

أولاً: تمسك إسرائيل بورقة الإحتلال لكونها تشكل مدخلاً للتأثير القوي في المجتمع اللبناني وإرباك النظام السوري إذا ما أرادت إسرائيل تفجير الوضع مجدداً. كما أن وجودها في مرتفعاته يضع العمق السوري والعربي تحت الرقابة المباشرة لأجهزة الإستطلاع المنصوبة فيها.

ثانياً: في ما يتعلق بالمصالح المستقبلية فإن الواقع الديموغرافي يشير إلى تضاؤل الوجود الشعبي اللبناني في هذه المنطقة تحت ضغط التهجير القسري للقوى الشابة وانتظار نهاية العجزة. حيث إنه بعد خمسين سنة تصبح المنطقة شبه خالية من الوجود اللبناني.

وخلال شهر آذار 1998 وبعد أن أصبحت عملية التسوية مع الفلسطينيين في عداد الأموات من ضحايا سياسة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو عاد الأخير إلى التاريخ ليطرح القرار 425 كأساس للتفاوض مع لبنان حول الإنسحاب الإسرائيلي منه.

في الواقع أراد نَتنياهو من خلال هذا الطرح أموراً عدة:

- تحوير الرأي العام العالمي عن فشل التسوية في الداخل.
- محاولة إيهام العالم بنوايا الحكومة الإسرائيلية لمتابعة التسوية السلمية في الشرق الأوسط.
- حرصه على تطبيق قرارات الأمم المتحدة.

ولهذا الطرح أيضاً أبعاد مزدوجة. فإذا ما قبل لبنان هذا الطرح، استطاعت إسرائيل جره إلى مفاوضات منفردة تستفرد فيه كما حصل للفلسطينيين وتفصل في ذات الوقت بين المسارين اللبناني والسوري.

أما إذا رفض لبنان مشروع تطبيق القرار 425 المشروط الذي تدعو إليه إسرائيل لبرز إلى العلن حرص هذه الأخيرة على السلم في المنطقة بينما لبنان ومن ورائه سوريا هما اللذان يعيقان تنفيذ القرارات الدولية وتقع على عاتقهما عودة العنف إلى المنطقة لإصرارهما على بقاء حالة الحرب في جنوب لبنان ورفضهما تطبيق القرار 425. وبهذا يصبح لدى إسرائيل كامل الفرص للقيام بأي عمل عسكري ضد لبنان الرافض لتطبيق القرارات الدولية، هذا من جهة. من جهة ثانية إذا أقدمت إسرائيل على عمل عسكري سوف يترتب عليه معطيات جديدة تشكل موضوعاً

للمفاوضات مع لبنان وسوريا بديلاً عن القرار 425 وتحقق إسرائيل بالتالي مكاسب إقليمية جديدة تسعى إلى تحقيقها منذ قيامها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أطماع الصهاينة في جنوب لبنان ومياهه[1]، كما ورد على لسان العديد من قادتهم.

لهذه الأسباب تسعى إسرائيل للاحتفاظ بالجنوب اللبناني (بصرف النظر عما يقول البعض من قادتها بأن لا مصلحة لهم في البقاء في جنوب لبنان). لكن معيار البقاء هو الثمن المترتب دفعه. إذ كلما ازداد هذا الثمن تقلصت مدة الاحتلال. وكلما انخفضت خسائر الجيش الإسرائيلي طال أمد الاحتلال كي يتحقق ما كان يصبو إليه بناة إسرائيل.

5 ـ المقاومة الفلسطينية بعد رحيلها من لبنان:

بعد أن تم توزيع القوات الفلسطينية في العديد من الدول العربية وانتقال قيادتها إلى تونس عادت القيادة الفلسطينية إلى لبنان، دون أن تغير في استراتيجيتها أو منهجية تعاملها السياسي الإقليمي أو المحلي. أدى ذلك إلى طرد القوات السورية لها من طرابلس في 24 أيلول 1983. ومع احتدام الصراع اللبناني الداخلي إثر توقيع اتفاقية 17 أيار 1983، عادت قوات فلسطينية للتمركز في مخيمات بيروت مستفيدة من تناقضات الأطراف اللبنانية. أدت هذه العودة إلى تفجير حرب شعواء عرفت بحرب المخيمات استمرت أكثر من سنتين.

---

(1) Isabelle Avron «Jerusalem dans l'étan de la colonisation», Le monde diplomatique, Juin 1995, P.P: 4-5.

لم يعف القيادة الفلسطينية انتقالها إلى الشتات مجدداً، من مطاردة إسرائيل لها بعمليات كوماندوس إرهابية على الأراضي التونسية ذهب ضحيتها أحد قادتها (خليل الوزير أبو جهاد). في هذه الأثناء كانت المقاومة اللبنانية قد حققت نجاحات في إجبار إسرائيل على انسحابات متلاحقة من لبنان. كان لهذه التجربة بالإضافة إلى الطريق المسدود التي وصلت إليه منظمة التحرير الفلسطينية، أكبر الأثر لدى الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. فنزل الأطفال، بلحمهم الطري انحي، يواجهون آلة الحرب الإسرائيلية في شوارع مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة. حتى بدت هذه المناطق أشبه بالقنبلة الموقوتة تحملها إسرائيل ولا تعلم لحظة انفجارها. وزاد الأمر تعقيداً مع صعود الحركات الإسلامية واكتساحها الشارع الفلسطيني يقابلها نظراؤها في الجنوب اللبناني الذين يوقعون الخسائر الجسيمة بالجيش الإسرائيلي المحتل لأرضهم.

في هذه الأثناء حصلت عملية اجتياح الكويت، وأصبحت كامل أوراق الحل بيد الولايات المتحدة الأميركية بعد انتهاء الإتحاد السوفياتي، فتعهدت واشنطن بالسعي لإنهاء أزمة الشرق الأوسط سلمياً بعد تحرير الكويت.

وهكذا عقد مؤتمر السلام المتعلق بالشرق الأوسط في مدريد عام 1991 لتبدأ مرحلة مفاوضات بين مختلف أطراف النزاع في الشرق الأوسط.

لم تنسق منظمة التحرير الفلسطينية جهودها مع الدول العربية الأخرى في المفاوضات مع إسرائيل. بل اتخذت منحى

منفرداً وقعت في نهايته إتفاقية أوسلو I في 13 أيلول 1993 في واشنطن. حضر حفل التوقيع إسحاق رابين عن إسرائيل وياسر عرفات عن منظمة التحرير الفلسطينية[1].

سعت منظمة التحرير، من خلال هذا الإتفاق، إلى استعادة الهوية الفلسطينية وترسيخ الدولة الفلسطينية أرضاً وحكومة وشعباً. ولم ترد إضاعة هذه الفرصة. بينما سعت إسرائيل من خلال هذه الإتفاقية أيضاً إلى إيكال مهمة المدن والقرى الفلسطينية إلى قوى تعتبر معتدلة بالمقارنة مع الجماعات الإسلامية. خصوصاً أن الأوضاع في المناطق المحتلة باتت عبئاً كبيراً على إسرائيل جراء الإنتفاضة فيها.

إن ما وافقت عليه إسرائيل في اتفاقية أوسلو I، من إعطاء الأراضي المحتلة إلى القيادة الفلسطينية واحتفاظها بمستوطناتها فيها، فإنها ستستعيده في اتفاقية أوسلو II (أو إتفاقية طابا الموقعة أيضاً في واشنطن في 28 أيلول 1995)[2]. من خلال هذه الإتفاقية حصلت إسرائيل على الضفة الغربية باستثناء المدن والقرى التي تتولى شؤونها منظمة التحرير الفلسطينية.

إن الشارع الإسرائيلي يرفض بشكل عام التعايش مع

(1) Alain Grech. «Paix piegée au proche-orient» Le monde diplomatique, Decembre 1995, P.P: 18 - 19.
Voir aussi Jean de Jong «Israêl, maitre de la cisjordanie», même numero, p: 17.

(2) Samir Kassir «Une aussi «bonne frontière» », Le monde diplomatique, Juin 1996, P.P: 22 - 23.

الفلسطينيين (هذا ما منع إسرائيل من ضم الضفة وقطاع غزة خوفاً من تغيير ديموغرافي فيها لمصلحة العرب). ولم يرض المتطرفون عن خطوات رابين السلمية فراح ضحية الإرهاب الإسرائيلي المتطرف. خلفه شمعون بيريز زعيم حزب العمل لكن التطرف الإسرائيلي ارتكب مجازر وحشية في جنوب لبنان عام 1996 (مجازر قانا والنبطية الفوقا والمنصوري وسحمر في البقاع الغربي) ما أفقد بيريز شعبيته في انتخابات صيف 1996 وأتاح الفرصة للتطرف الإسرائيلي باستلام السلطة برئاسة بنيامين نتنياهو.

لم يقدم رئيس الوزراء الجديد شيئاً لعملية السلام إلا المزيد من الوعود بالإستمرار بعملية السلام وإجراء مفاوضات لتضييع الوقت. بينما يقوم بحملة استيطان واسعة في القدس والضفة الغربية وبحملة تدمير منظمة للمساكن الفلسطينية بحجج مختلفة ويعد بنفس الوقت بالإستمرار بعملية السلام مع الفلسطينيين.

يسعى نتنياهو من هذه المماطلة إلى إفشال منظمة التحرير الفلسطينية للإيقاع بينها وبين القوى الإسلامية في الأراضي المحتلة مراهناً على وقوع حرب فلسطينية داخلية؛ بينما يتابع مشروعه بتوسيع حركة الإستيطان إلى أن يأتي اليوم الذي تتغير فيه المعطيات الدولية فيكون لكل حادثة حديث.

IV ـ الحرب العراقية ـ الإيرانية (حرب الخليج الأولى)

تميزت العلاقات بين العراق وإيران غالباً بالتوتر متأثرة بمواقف قادتها وبطبيعة الصراع في العالم. كانت الولايات المتحدة الأميركية صاحبة فكرة المعاهدة المركزية التي جمعت

تركيا وإيران والعراق والباكستان (1955) ثم ما لبثت العلاقات الإيرانية العراقية أن توترت اثر الإنقلاب الذي حصل في بغداد عام 1958 بسبب:

- التوجهات الثورية للحكومة العراقية وحساسية نظام الشاه من سياسة بغداد المتفاهمة مع موسكو.
- مساندة إيران للحركات الكردية المناهضة للنظام العراقي التي تطالب بالإستقلال عنه.
- النزاع بين الدولتين على حقوقهما في شط العرب.

وكلما ازداد تقارب بغداد من موسكو زاد العداء بين العراق وإيران حليف الولايات المتحدة الأميركية. خصوصاً أن موسكو دعمت النظام العراقي بالسلاح بعد توقيع معاهدة صداقة وتعاون معه عام 1972[1]. وكان دعم إيران المستمر للأكراد في شمال العراق ضد النظام القائم فيه.

إستمر الخلاف بين الدولتين دون أن يدخلا في مواجهة مباشرة إلى أن استطاع الرئيس الجزائري هواري بومدين التوفيق بينهما حين وقعا معاهدة في الجزائر 1975[2]. تضمنت هذه الإتفاقية حقوق الدولتين في شط العرب مقابل وقف إيران المساعدات عن الحركات الإنفصالية الكردية ما سهل القضاء عليها. لكن تحسن العلاقات بين بغداد وطهران لم يطل، إذ ما

(1) د. اسماعيل مقلد، «الإستراتيجية والسياسة الدولية»، م.س. ص: 689.
(2) L'histoire au jour le jour, op.cit. P: 737.

لبث الخلاف أن وقع بينهما إثر نجاح الثورة الإسلامية في إيران 1979.

في الواقع إن نجاح الثورة الإسلامية في إيران والشعارات التي طرحتها هزت الأنظمة القائمة وبخاصة في منطقة الخليج وتحديداً العراق حيث توجد أغلبية شيعية تربطها علاقات جيدة مع إيران. بدأت حملة من الاتهامات المتبادلة: العراق يتهم إيران بتحريض الشيعة ضد النظام في بغداد. وإيران تتهم العراق بتحريض عرب خوزستان على التمرد ضد الحكم الإيراني.

طالب النظام العراقي، في هذه الأثناء، من طهران إعادة النظر في اتفاقية الجزائر عام 1975 وطالب أيضاً باسترجاع حقوقه التي خسرها جراء هذه الاتفاقية. ثم ما لبث أن رفع مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول خرق إيران لهذه الاتفاقية، فضلاً عن أسباب أخرى للحرب منها:

- التناقض الحاد بين نظام الحكم في بغداد وبين الأيديولوجية الإسلامية التي تنادي بها الثورة الإسلامية التي تتجاوز القوميات.
- محاولة بغداد التخلص من «الكابوس» الإيراني الذي شكل عائقاً بوجه العراق أيام الشاه. أما وإن الشاه انتهى فلا بد من الاستفادة من غيابه واستعادة العراق الدور الأساسي في المنطقة.
- محاولة العراق الاستفادة من حالة الانهيار التي تمر بها طهران لتعزيز وجوده في المنطقة واسترداد أراضٍ يعتبر نفسه خسرها أيام الشاه.

ولما بدت بوادر التأزم على حافة الانفجار حاولت العديد من الدول العربية منع وقوعه، بخاصة الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية. يحدوها في ذلك الحفاظ على ثروات العالم العربي واستمالة النظام الإيراني الذي حول مقر السفارة الإسرائيلية إلى مقر لسفارة «فلسطين» في طهران.

أما الولايات المتحدة الأميركية التي كانت تسعى لإسقاط الثورة الإسلامية وتطويق إيران وعزلها، فقد جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتخفف عنها مسؤولية الانزلاق المباشر في حرب لا تريدها ولا يقبل الشعب الأميركي بها. لأنه كان لا يزال يعاني من آثار حرب الڤيتنام. فضلاً عن أن هذه الحرب ستؤدي حكماً إلى استنزاف طاقات البلدين[1]، إذ أن إضعاف إيران من شأنه أن يخفف الصدى الجيد الذي لاقته لدى الشعوب الإسلامية ويؤدي إلى احتواء أخطار هذا النظام وإنهاء أسطورته داخل حدوده الإقليمية وخارجها؛ أضف إلى ذلك القضاء على ترسانة الأسلحة التي ورثتها الثورة الإسلامية عن الشاه والتي باتت تشكل خطراً على المصالح الأميركية في المنطقة.

وإضعاف العراق يخدم أيضاً المصالح الأميركية على المدى الطويل لأن نظام بغداد كان يرفع راية رفض الحلول السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ويدعو إلى فتح الجبهات العربية ضد الدولة الصهيونية ما يشكل خطراً على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط وعلى إسرائيل التي استغلت الحرب وقامت

(1) Jean Gueyras, Une interminable guerre d'usure, Le monde 25/2/1984.

بتدمير المفاعل النووي العراقي أوزيراك عام 1981.

أما الاتحاد السوفياتي فقد أعرب مراراً عن عدم ارتياحه لتصاعد التوتر بين دولتين مجاورتين. كان رأي السوفيات أن النزاع العراقي الإيراني سيؤدي إلى شق صفوف القوى المعادية للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، ومن ثم فقد شجع جهود الوساطة الدولية لاحتواء هذا النزاع وتسويته. ولما لم يفلح بإصلاح «ذات البين» آثر الحياد خوفاً من أن يؤدي التدخل إلى تورطه مع جهة دون أخرى. حاولت موسكو دائماً أن تقف على مسافة واحدة من الطرفين بالرغم من علاقة الصداقة والتعاون التي تربطها ببغداد واتفاقية 1972.

استمرت الحرب العراقية الإيرانية من أيلول 1980 حتى تموز 1988 ذهب ضحيتها مئات الآلاف من القتلى دون أن يتوصل أي من الطرفين إلى تحقيق مكاسب على حساب الآخر أو أن يجبره على الاستسلام أو الرضوخ لتوقيع هدنة بالرغم من كل محاولات التهدئة ووقف إطلاق النار الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة.

تزامنت مرحلة انهيار الاتحاد السوفياتي مع استمرار حرب الخليج بين إيران والعراق. وازداد الخطر عندما استطاعت القوات الإيرانية تحقيق اختراقات مهمة في العديد من مواقع القتال. فإذا ما انهار الاتحاد السوفياتي، وكان ذلك يبدو قريباً، وإذا ما استطاعت إيران إلحاق هزيمة بالعراق لبرزت إيران أكبر قوة في منطقة الشرق الأوسط واستطاعت استقطاب جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز ذات الأغلبية الإسلامية واستطاعت أيضاً خلق واقع جديد باختراقها المنطقة العربية بعد استمالة الشيعة في

العراق وتوافقها مع حليفتها سوريا التي تمسك بالوضع في لبنان.

سيبرز عندئذ عملاق إسلامي يضع حداً لعمليات نهب خيرات الشعوب وهذا ما لا تسمح الدول الغربية به. لذا كان لا بد من تدارك الكارثة وإيقاف الحرب قبل زوال الاتحاد السوفياتي فتم تزويد العراق بأسلحة متطورة متوسطة المدى استعملها ضد طهران العاصمة؛ ما أجبر إيران على قبول قرار الأمم المتحدة رقم 598 في 8 تموز 1988 وقبول وقف إطلاق النار فوراً وعودة القوى المسلحة إلى الحدود الإقليمية المعترف بها دولياً[1].

شكل امتلاك العراق للسلاح المتطور فرصة ذهبية بالنسبة لنظام الحكم في بغداد. راح يعزز ترسانته بهذا السلاح حتى غدا القوة الأساسية في الشرق الأوسط. وفي 7 كانون أول 1989 أعلنت بغداد عن نجاح عملية إطلاق صاروخ إلى الفضاء وإمكانية حمله رأساً نووياً[2]. ما وضع القوى العظمى أمام تحدٍ كبير يتمثل بامتلاك إحدى دول العالم الثالث السلاح النووي وهذا يعتبر من أهم أسباب حرب الخليج الثانية.

V ـ غزو الكويت (حرب الخليج الثانية)

شكل غزو العراق للكويت قضية أساسية في بدء عهد هيمنة الولايات المتحدة الأميركية. إذ لم تكد تنتهي الحرب العراقية الإيرانية حتى كانت الانهيارات تتوالى في العالم الاشتراكي. في هذه الأثناء قام العراق بغزو الكويت ليجعل منها

(1) L'histoire au jour le jour, op. cit. P: 966.

(2) نفس المصدر، ص: 959.

المحافظة التاسعة عشرة لكن العالم الغربي ومعه العربي وقفا بحزم ضد انتهاك سيادة دولة.

لفهم أبعاد الغزو العراقي للكويت وأسباب الإجماع الدولي على ضرب العراق، لا بد من استعراض لتاريخ المنطقة لفهم دوافع النظام العراقي أولاً ثم لمعرفة أسباب توحد الكلمة في ردعه عن هذا العدوان.

1 ـ تاريخ علاقات الجوار:

بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية ووقوع المنطقة بأيدي بريطانيا، حاول الملك فيصل ملك العراق، استعادة سيطرته على الكويت. لكن بريطانيا، وهي التي نصبته ملكاً في العراق، حالت دون ذلك. لكنها في نفس الوقت وافقت على تقليص مساحة الكويت بإعطاء قسم منها إلى العراق وقسم آخر إلى السعودية. وتم توقيع اتفاقية العقير عام 1922 التي وقّعها المندوب البريطاني كوكس بالإضافة إلى كل من الحكومة العراقية والسعودية ولم يعط العراق منفذاً على البحر بالرغم من مطالبته الدائمة بذلك.

وهكذا ترسخت الحدود الإقليمية للدول الثلاث «التي احتوت بذرة العنصر المدمر الذي سيقوض الأساس الذي بنيت عليه كل المطالب القومية العربية منذ ذلك الحين إلى اليوم»[1].

(1) أحمد سعيد نوفل، «أرضية الصراع في الخليج العربي»، المستقبل العربي (150) عام 1991، ص: 85. نقلاً عن خلدون حسن النقيب «المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف» بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1987 ص118.

لم تشكل الإمارات المتناثرة على طول الشاطىء الغربي للخليج العربي كيانات سياسية إلا بعد اكتشاف آبار النفط في المنطقة. فأصبحت هذه الإمارات دولاً تعتمد كلياً على الشركات النفطية حتى في الحصول على مداخيلها وأصبح الحاكم بمثابة موظف يتقاضى راتباً شهرياً من هذه الشركات[1].

تلاشى موضوع مطالبة العراق بضم الكويت بعد استقلال الدولتين ورحيل الاستعمار. لكن الانقلاب الذي أطاح بالملك فيصل 1958 كان فاتحة الطريق أمام القوى القومية لإيصال شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية إلى أطراف الأمة العربية. أعلن عبد الكريم قاسم بعد استلامه السلطة، ضم الكويت عام 1961 وتعيين حاكمها الشيخ عبد الله السالم الصباح قائمقاماً عليها تابعاً لمحافظة البصرة. لكنه تراجع بعد ذلك واعترف بسيادتها وأقام علاقات دبلوماسية معها[2]. وعندما وصل حزب البعث عام 1968 إلى حكم العراق استعادت المطالبة بضم الكويت زخمها وحصلت اشتباكات على الحدود عام 1973[3]. في هذه الأثناء شكل العراق قطباً محورياً في توازن المنطقة الإقليمي (إيران، العراق، السعودية).

جاءت الثورة الإسلامية في 1979 لتكسر هذا التوازن نظراً للشعارات الإسلامية والعداء لأميركا وإسرائيل. وقد استجاب

(1) أحمد سعيد نوفل، «أرضية الصراع في الخليج العربي»، م.س. ص: 86.
(2) راجع الصفحة 61.
(3) أحمد سعيد نوفل م.س. ص: 91.

قسم كبير من الشعب العراقي مع هذه الشعارات (عند الشيعة خصوصاً). كما أن دول الخليج العربي أحست بالخطر الداخلي والخارجي الذي يتهددها (الثورة الإسلامية في إيران، والشيعة داخل تلك الدول، 60٪ من سكان البحرين. ثلث سكان الكويت وعمان ومعظم سكان المنطقة الشرقية في السعودية حيث توجد آبار النفط. وكان الشيعة بمعظمهم يؤيدون الثورة في إيران). كما وأن الخلل الكبير الناجم عن توقيع مصر إتفاقات كمب ديڤيد مع إسرائيل 1978 أدى إلى إبراز العراق كقوة عربية أساسية من دول المواجهة وفي نفس الوقت القوة الأساسية في الخليج العربي لمواجهة الخطر الإيراني. في هذه الظروف انعقدت قمة بغداد 1979 حيث أبدى العراق تحمل مسؤولية أمن الخليج بالتعاون مع دول الخليج واليمن، لكن السعودية والبحرين رفضتا ذلك بالنظر للعداوة التقليدية بين العراق وإيران. غير أن السعودية ما لبثت أن دعت دول الخليج لإجتماع في نفس السنة طرحت فيه مشروع أمن الخليج بضمانة أميركية بريطانية. لكن العراق واليمن رفضتا ذلك بشدة. نشير هنا إلى مشروع الرئيس الأميركي كارتر بإنشاء قوة التدخل السريع في الشرق الأوسط لمواجهة التمدد الشيوعي في أفغانستان، ينسجم مع المشروع الذي طرحته السعودية.

خلال العام 1981، أي بعد عام على بدء المعارك العراقية الإيرانية، طرحت الكويت مشروع إقامة مجلس التعاون الخليجي، أيدتها السعودية وباقي إمارات الخليج في ذلك. وهذا المجلس يعتبر أول تجمع إقليمي في المنطقة العربية. ويتحدث الميثاق عن العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية

والإعلام والأمن في الدول الأعضاء. كما وأنه أنشئت قوات التدخل السريع (الأميركية) في حفر الباطن في السعودية[1].

2 ـ أسباب الاجتياح العراقي للكويت:

بعد وقف إطلاق النار مع إيران، اعتبر النظام العراقي نفسه منتصراً في هذه الحرب، ومسؤولاً عن حماية بلده وسلامة دول الخليج من الوقوع بأيدي الإسلاميين وذلك كثمرة لهذا الانتصار.

وبالنظر للضائقة الاقتصادية التي كان يعانيها النظام العراقي راح يطالب دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والكويت خاصة) بتقديم مساعدات بقيمة 30 مليار دولار بينما هذه الدول راحت تطالبه بديونها المتوجبة والبالغة 30 مليار دولار[2]. هذا من ناحية. من ناحية ثانية راح يتهم دول الخليج بقيامها بحرب اقتصادية ضده بزيادة إنتاج النفط فيها ما يؤدي إلى انخفاض سعر النفط وإلحاق خسائر بالعراق بقيمة مليار دولار سنوياً[3]. عندئذ راحت الكويت تطالب العراق بإنهاء قضية الحدود بين البلدين كمقدمة لدرس موضوع الديون. لكن العراق «المنتصر» رفض الإذعان للمطالب الكويتية فكان الاجتياح في آب 1990.

إذا كان تسلسل الأحداث بين العراق والكويت قد سار دراماتيكياً فإن ذلك لم يكن ليحصل لولا تطورات عربية وإقليمية

(1) أحمد سعيد نوفل، «أرضية الصراع في الخليج العربي»، م.س.، ص: 89.
(2) نفس المصدر، ص: 93.
(3) نفس المصدر، ص: 94.

ودولية فضلاً عن خلفيات أخرى للصراع. كما يقول تركي الحمد: «ليست الأزمة الناشئة عن الاجتياح العراقي للكويت سوى المحصلة النهائية للتناقضات المتراكمة على الساحة السياسية العربية، منذ الرحيل الرسمي للاستعمار وظهور الدولة القطرية العربية على شكل دولة ـ أمة(Nation State)، أو بمعنى آخر، فإن هذه الأزمة هي في حقيقتها انفجار لهذه التناقضات»[1]. ويوردها كما يلي:

أولاً: إزدواجية الولاء عند الفرد بين كونه مواطناً في وطن أي الدولة القطر، وبين كونه مواطناً في أمة تجمع كل الدول. (لقد تحدثنا عن ذلك في مشكلة الشرق الأوسط وبينا كيف تتنازع الولاءات عند المواطن العربي بشكل عام).

ثانياً: التناقض الثاني يأتي من حيث علاقة الدول فيما بينها «إذ أن كل نظام سياسي عربي، ووفق الذهنية التي تحملها النخبة الحاكمة، يحاول تحقيق الكيان الكبير الذي تفرضه عليه مرجعيته الذهنية، وبالتالي فهو دائم التدخل في الشؤون الداخلية، للأنظمة الأخرى لأنها تقف حجر عثرة، وفق منظوره، في طريق تحقيق الكيان الكبير وبالتالي فإن العلاقة بين الأنظمة العربية هي بشكل ثابت تقريباً، علاقة عدم ثقة تصل إلى حد الخوف أحياناً[2]. حيث تسعى هذه النظم إلى تكوين محور أساسي إقليمياً يخولها

(1) تركي الحمد: «أزمة الخليج، الجذور والآثار». المستقبل العربي (152) عام 1991، ص: 73.
(2) نفس المصدر، ص: 75.

السيطرة في المنطقة وملء الفراغ الذي أوجده غياب السلطنة العثمانية (المسألة الشرقية)، وهذه التناقضات بين الدول العربية والانتكاسات التي عرفتها المنطقة، كان لها الأثر البارز في تراجع التيار القومي العربي.

المعطيات الدولية:

ترافقت حرب الخليج الأولى (العراق ـ إيران) مع الهجمة الأميركية على منطقة الشرق الأوسط دفاعاً عن مصالحها النفطية بالدرجة الأولى. ولكبح الاندفاعة السوفياتية في المنطقة بعد التدخل المباشر في أفغانستان، وأيضاً بعد انهيار قاعدة النفوذ الأميركي في إيران. إن هذه العوامل أدت إلى مزيد من الدعم الأميركي لإسرائيل (الموقع الغربي المتقدم) وإلى تأطير جهود الدول العربية الصديقة لأميركا (مجلس التعاون الخليجي) وإلى ضرب كافة القوى التي تشكل عقبة بوجه الاندفاعة الأميركية. كون هذه الدول على علاقة مع الاتحاد السوفياتي (الحرب الإسرائيلية في لبنان لإيصال قوى موالية لها إلى الحكم وضد سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية). وأيضاً ضرب المفاعل النووي في العراق أوزيراك عام 1981.

وبزوال الاتحاد السوفياتي باتت الدول العربية الصديقة مكشوفة أمام الاندفاعة الأميركية خصوصاً بعد تخلي غورباتشوف عنها. الأمر الذي عزز مقدرة الولايات المتحدة الأميركية على إعادة ترتيب النظام الدولي الجديد وفقاً لما تقتضيه مصالحها.

أضف إلى ذلك أن امتلاك النظام العراقي للسلاح المتطور لم يكن الغرب ليسمح به لولا سعيه لإيقاف الحرب العراقية

الإيرانية بعد أن بانت بوادر انهيار الاتحاد السوفياتي. وسعي الغرب لإيقاف الحرب ليس دفاعاً عن دولة ضد أخرى ولا دفاعاً عن شعب دون آخر إنما فقط دفاعاً عن مصالحه. فلو زال الاتحاد السوفياتي قبل نهاية الحرب العراقية الإيرانية لانكشف النظام العراقي صديق السوفيات أمام إيران وانهار وانهارت معه المنطقة العربية. ولا ننسى أن لإيران حدوداً مع الاتحاد السوفياتي حيث توجد جمهوريات ذات غالبية إسلامية فيها ما يعني انهيار المصالح الغربية والكارثة إذا ما انتصرت إيران في هذه الحرب.

لذا لم تثر قضية السلاح المتطور الذي امتلكه العراق أثناء الحرب مع العلم أن الغرب لم يعترض على تدمير المفاعل النووي العراقي أوزيراك من قبل إسرائيل عام 1981.

تزامنت هذه التطورات الدولية مع تعثر عملية السلام الفلسطينية وبدء الهجرة المكثفة من اليهود السوفيات إلى إسرائيل. وزاد في تأجيج الأزمة إطلاق إسرائيل قمراً اصطناعياً 1987 وامتلاكها السلاح النووي وتبني الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية حماية أمنها بالرغم من العمليات العدوانية المتكررة التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني واللبناني والدول العربية الأخرى[1].

ثم جاءت الخلافات بين العراق ودول الخليج والكويت خصوصاً، ما اعتبره العراق هجمة أميركية ضده. يقال في هذا

(1) يزيد صايغ «أزمة الخليج وإضعاف النظام الإقليمي العربي» المستقبل العربي (149) عام 1991 ص 15.

الصدد أن التشدد الكويتي إزاء المطالب العراقية هو المسؤول المباشر عن تفجير الأزمة. إلا أن مسؤولية العراق في ذلك تبرز من الخطاب العراقي الرسمي في 17 تموز 1990 حيث أكد على ضرورة إعطائه منفذاً على الخليج العربي ومساعدات مالية بالإضافة إلى إلغاء الديون المتوجبة عليه[1]، وبهذا يكون قد وضع حداً للمفاوضات العربية بين أطراف النزاع واختار العراق الحسم العسكري للقضية مع الكويت فاجتاحها في آب 1990.

3 ـ ردود الفعل الدولية:

لم تستطع أي من الدول العربية الوقوف إلى جانب العراق علناً في هذه القضية. وعندما برزت مخاطر الحملة العسكرية الغربية التي يتم تحضيرها للقضاء على العراق وانسحابه من الكويت تكثفت الجهود العربية من كافة الدول لإقناع النظام العراقي بالانسحاب من الكويت لكنه أصر على متابعة مشروعه معتقداً بأن قواته العسكرية قادرة على الصمود وإن لم تستطع فيلجأ إلى الدروع البشرية وفي أسوأ الأحوال يقوم بنسف آبار النفط.

لقد أعطت الولايات المتحدة الأميركية مهلة للانسحاب من الكويت. في هذه الأثناء راحت وسائل الإعلام تضخم قوة صدام حسين التدميرية وامتلاكه رابع قوة في العالم إن لم يكن ثالثها. إن هذا التضخيم له انعكاسات متعددة. أولاً إيقاع النظام العراقي في

(1) أحمد سعيد نوفل، «أرضية الصراع في الخليج العربي»، م. س. ص: 95.

مغالطات حسابية كبيرة يتصور بموجبها أنه قادر على كسب المعركة أو الخروج منها بأقل الخسائر. من جهة ثانية وهي الأهم، إيهام الرأي العام الدولي والعربي بمدى ما يشكله النظام العراقي من خطر على الأمن والسلام الدوليين وعلى شعوب ودول العالم العربي. من جهة ثالثة تبرير التدخل الأميركي في المعركة لكونه القوة الدولية الأساسية القادرة على حسم المعركة لأن أياً من الأطراف المحليين يعجز عن أداء هذه المهمة.

من جهة رابعة لم تدخل الولايات المتحدة الأميركية المعركة وحدها خوفاً من إثارة الرأي العام العربي بل لجأت إلى الطلب من جميع الدول المساهمة بقوات ولو رمزية تعبيراً عن دعمها للكويت ضد أطماع العراق. وأعطت لنفسها الصفة الدولية باستصدار قرارات الأمم المتحدة التي تسمح باستخدام القوة ضد العراق.

أما الأهداف الأميركية فتتلخص بما يلي:

- إسقاط منطقة الخليج بكاملها تحت الهيمنة الأميركية.
- تدمير القوة العراقية بالكامل كي لا تقوى على تهديد إسرائيل ثانية.
- تأمين الانسحاب العراقي من الكويت.

ونظراً لإصرار العراق على الاحتفاظ بالكويت كانت العمليات العسكرية الحل الوحيد لإجبار العراق على الموافقة على قرار الأمم المتحدة رقم 660 القاضي بانسحابه من الكويت وبدأ سحب جنوده في شباط 1991 بعد أن كان خسر معظم قواته العسكرية في الكويت كما في العراق نفسها.

4 - نتائج اجتياح الكويت:

- تدمير القوة العسكرية العراقية جراء الحملة العسكرية الضخمة التي وجهت ضده وأجبرته على سحب قواته. زاد في ذلك قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق. شكلت لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة مؤلفة من الخبراء الدوليين لتولي هذا الموضوع (القسم الأكبر منهم أميركي) قامت هذه اللجنة بالكشف عن جميع مصانع الأسلحة العراقية. وكانت الأمم المتحدة قد اتخذت قراراً دولياً في 6/ 8/ 1990 يحمل الرقم 661 قضى بفرض حصار اقتصادي على العراق[1]. ولا يزال الحصار قائماً حتى اليوم. كما قامت حركة مناهضة للحكم في العراق إثر الحرب مباشرة. لم تقم الولايات المتحدة هذه بدعم المعارضة كما كان متوقعاً إنما سحبت جنودها كي يتسنى للنظام العراقي القضاء عليها. والسبب في ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية لم تسمح بتوسع هذه الانتفاضة لأن الشيعة في الجنوب قاموا بها وفي حال نجاحها فهي امتداد للثورة الإسلامية. كذلك لم تقدم على قمعها بالرغم من الخطر الذي ذكرناه لأنها لا تريد أن تنزلق في حرب أهلية داخل العراق.

من جهة ثانية ركز الإعلام الغربي خلال الأزمة على شخصية صدام حسين حتى اعتبره البعض هتلر العرب[2] لكن

(1) عبد الأمير الأنباري، «نظام عقوبات الأمم المتحدة: حالة العراق»، المستقبل العربي العام 1997، ص.ص: 22 - 38.

(2) محمد الأطرش، «أزمة الخليج وجذورها والسياسة الأميركية تجاهها»، المستقبل العربي (155) عام 1992، ص: 35.

الولايات المتحدة الأميركية ساعدته في إخماد ثورة البصرة في الجنوب. فما هو سبب هذا التناقض؟.

في الواقع إن معظم النظم السياسية في العالم الثالث تقوم على شخصنة السلطة حيث يختزل الرئيس معظم مؤسسات الحزب والدولة. لهذا وجدت القيادة الأميركية نفسها أمام مجموعة خيارات إذا ما ساعدت على إقصاء الرئيس صدام حسين عن السلطة.

- إما هيمنة تيار إسلامي وقد برزت بوادره في انتفاضة البصرة وهذا يعني امتداداً إيرانياً إلى العراق ومنه إلى سوريا حليفة إيران ولبنان والضفة الغربية. أي سقوط المنطقة بأيدي القوى الإسلامية.
- إما قيام تيار وطني ديمقراطي ينسجم حتماً مع النظام الوطني في سوريا بما لديها من تحالف مع إيران ووجود في لبنان.
- أو حالة من الصراع على السلطة بين مختلف القوى كما حصل في الصومال (لبننة العراق).

هذه الخيارات تشكل خطراً مصيرياً لإسرائيل وللمصالح الأميركية في الشرق الأوسط. من هنا نفهم ضرورة إبقاء أميركا على النظام العراقي الهزيل بعد تدميره وبعد العمليات العسكرية التركية في شمال البلاد. ما يذكرنا بالسلطنة العثمانية الرجل المريض في القرن التاسع عشر.

- على الصعيد العربي قامت الدول العربية المشاركة في الحرب بعقد لقاء في دمشق للتباحث حول مسائل مهمة تخص الشؤون العربية ولكن التطورات المتلاحقة حالت دون تحقيق شيء منها

خصوصاً بعد بدء عملية السلام وإصرار إسرائيل على مفاوضات منفردة واستفرادها بمنظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية، اللتين وقعتا إتفاقات معها. بينما لم تستمر المفاوضات مع سوريا ولبنان نظراً لرفض إسرائيل الانسحاب من الجولان. وزاد الأمر تعقيداً بعد مقتل رابين وحرب لبنان 1996 ومجيء المتطرفين اليهود إلى السلطة مع مشروعهم بناء إسرائيل الكبرى ورفضهم التخلي عن الأراضي المحتلة أو تجميد عملية الإستيطان، بذات الوقت لا تزال تؤكد الولايات المتحدة الأميركية التزامها بتفوق إسرائيل عسكرياً وضمان أمنها.

من جهة ثانية، بعد تلاشي فكرة القومية العربية، جاءت حرب الخليج لتقضي على هذه الفكرة وترسخ نهائياً القطرية العربية. وهنا لا بد من الإشارة إلى الأسلوب الخاطىء الذي استخدمه النظام العراقي في تطبيق شعار الوحدة الذي لا يقبله مواطن ولا مسؤول في الوطن العربي.

كما أن الحرب أظهرت عدم فعالية القوى الأوروبية وعدم اعتراضها على السياسة الأميركية. لكن ذلك لا يعني الالتحاق المطلق. حيث أن الولايات المتحدة الأميركية تمارس ضغوطاً على إيران وتحاول قطع أوروبا لعلاقاتها معها. رفضت أوروبا ذلك من منطلقات واقعية هي: أن الولايات المتحدة الأميركية أمسكت بمنطقة الشرق الأوسط كاملة ولم يبق خارج الركب إلا إيران وسوريا ومعها لبنان. فإذا ما قطعت أوروبا علاقاتها بإيران فإنها تخسر آخر الأمل من الوجود في هذه المنطقة.

على صعيد آخر قامت القوات التركية باجتياح مناطق واسعة

في شمالي العراق خلال عام 1997 وبداية عام 1998 بحجة ضرب قواعد حزب العمال الكردستاني. وأقامت بذات الوقت منطقة حزام أمني لحدودها داخل العراق دون أن تصدر أية إدانة دولية لانتهاك تركيا للحدود العراقية. في هذه الأثناء كانت اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة يونيسكوم، المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل، قد توقفت عن أعمالها بعد رفض العراق تفتيش المراكز السيادية في الدولة (القصور الرئاسية خاصة).

تفاقم الوضع كثيراً لرفض العراق متابعة اللجنة الدولية عملها. قرر عندئذ الرئيس الأميركي بيل كلينتون إرسال مزيد من القوات الأميركية إلى منطقة الخليج العربي للتدخل عسكرياً وإرغام العراق على الانصياع لمطالب اللجنة الدولية وشاركت بريطانيا بإرسال قوات لدعم القوات الأميركية في الخليج.

وسط هذا الجو المأزوم المنذر بالخطر رفضت فرنسا وروسيا والصين ودول عربية أخرى اللجوء إلى الخيار العسكري وإعطاء الفرصة أمام الحلول السلمية لتسوية الوضع. وفي ختام مباحثات أجراها نائب الرئيس العراقي طارق عزيز مع بوريس يلتسين في موسكو أعلن عن خطة روسية لتسوية الأزمة قضت بموافقة العراق على عودة عمليات التفتيش عن الأسلحة العراقية بمشاركة المفتشين الأميركيين على أن يتم وضع مقاييس دقيقة تتيح للعراق معرفة ما ينتظر أن يقوم به لرفع الحصار المفروض عليه منذ العام 1990[1].

(1) السفير، 20/ 11/ 1997.

تكثفت الوساطات وكان أبرزها تحرك الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الذي زار العراق ووقّع اتفاقاً مع الرئيس العراقي في آذار 1998 تضمن:

- التزام حكومة العراق بموافقتها على كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية (يونيسكوم) ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- تعهد الحكومة العراقية السماح لليونيسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية فوراً من دون شروط أو قيود بتفتيش كل المواقع العراقية بموجب قرارات مجلس الأمن مع احترام حرص العراق الشرعي في الحفاظ على أمنه القومي وسيادته وكرامته.
- تعهد الأمم المتحدة التزام كل الدول الأعضاء فيها احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه.
- تعهد الأمين العام للأمم المتحدة بعرض مسألة رفع العقوبات عن العراق على مجلس الأمن[1].

وبانتهاء عمل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل يكون العراق قد خسر كامل الأسلحة التي حصل عليها وطورها خلال حربه مع إيران وخسر إمكانياته الاقتصادية وخسر الشعب العراقي العديد من قواه العاملة التي ذهبت ضحية حرب لم تجد العراق شيئاً.

(1) النهار، بيروت 25/ 3/ 1998.

VI ـ مسلسل النزاعات في اليمن

سعت الشعوب العربية جميعها تقريباً لتحقيق وحدة بلدانها غير أن طبيعة العلاقات الدولية التي رافقت الاستقلال حالت دون تحقيق هذا المسعى. وهذا ما نجده في اليمن حيث أن مسعى الوحدة بين شطري اليمن سبق استقلال اليمن الجنوبي عام 1967 غير أن عقبات كثيرة داخلية وخارجية حالت دون تحقيق هذا الهدف.

فمن الأسباب الداخلية يبرز تباين النظامين السياسيين في شطري اليمن حيث أن توجهات اليمن الشمالية طغت عليها سمة العروبة والإسلام بينما كانت الماركسية منهاج القيادة السياسية في اليمن الجنوبية.

إن هذا التباين في توجهات القيادات السياسية انعكس على طبيعة علاقة بعضهما بالبعض الآخر وبعلاقاتهما مع القوى اليمنية بشكل عام. حيث أن القيادة في الشمال راحت تنظر بحذر إلى توجهات أهل الجنوب وسعت إلى توطيد علاقتها بالقوى القبلية في الداخل والقوى الإقليمية المجاورة.

سعت القيادات السياسية أيضاً إلى الحفاظ على مصالحها الذاتية المحققة نتيجة تشطير اليمن وبالتالي كانت طموحات هذه القيادات تتضارب مع شعارات الوحدة.

أما عن الأسباب الخارجية فتكمن في سعي القوى الإقليمية والدولية لاستغلال التباين بين النظامين السياسيين وتوظيفه لخدمة مصالح هذه القوى وبالتالي الاستفادة من المميزات الاستراتيجية

لموقع اليمن الجيوبوليتيكي بخاصة خلال مرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي[1].

حرب 1972:

لم يكن الصراع بين شطري اليمن من أجل الوحدة كقضية جوهرية. حيث أن قضية تدعيم وتثبيت دعائم كل نظام منهما هي الشغل الأساسي للقيادة السياسية القطرية. وتعود أسباب الخلاف بين شطري اليمن الذي تطور إلى حرب بينهما عام 1972 إلى:

- اختلاف طبيعة توجهات النظامين.
- اختلاف درجة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين شطري اليمن.
- أما السبب المباشر فهو اغتيال مجموعة من مشايخ الجنوب في 20/ 2/ 1972، ما أدى إلى تفاقم الصراع بينهما فقامت قوات اليمن العربية باجتياح حدود اليمن الجنوبية في أيلول من نفس السنة.

انتهت هذه الحرب بتوقيع إتفاقية طرابلس في 28 تشرين أول 1972[2] قضت بالدعوة إلى وحدة اليمن لوضع حدٍ للصراع الدائر بينهما.

---

(1) ندوة حول «الوحدة اليمنية بعد عام من قيامها»، المستقبل العربي (147) عام 1991، ص: 106 - 107.

(2) L'histoire au jour le jour, op.cit, p: 546.

حرب 1979:

إن استمرار النهج الماركسي الذي اعتمدته اليمن الجنوبية أقلق جارتها في الشمال حول مصير الوحدة وتفاقم الخلاف بعد اغتيال أحد المشايخ في تعز. غير أن لجان الوحدة ما لبثت أن استعادت نشاطها بعد اتفاق قعطبة عام 1977 لكن مجموعة الاغتيالات المتلاحقة في اليمن الشمالي ومن بعد في اليمن الجنوبي بعد مقتل الرئيس علي سالم البيض أدى إلى القطيعة بين النظامين واشتعال الحرب مجدداً بينهما.

تدخلت الجامعة العربية لوضع حدٍ للصراع الدائر بينهما تمثل بانعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الكويت سعياً للتوصل إلى قرارات مناسبة لإنهاء الاقتتال بين شطري اليمن وبعد الوساطة التي قامت بها سوريا والعراق والأردن صدر بيان مشترك في كل من صنعاء وعدن ودمشق وبغداد وعمان يعلن وقف النار بين البلدين في 2/ 3/ 1979 ثم ما لبث مجلس الجامعة العربية أن وجه دعوة إلى سحب القوات المسلحة للطرفين وفتح الحدود بين البلدين وإعادة العلاقات الطبيعية بينهما.

بين عامي 1979 و1989 لم تحصل حوادث خطيرة بين البلدين باستثناء النزاع الدموي الذي وقع بين أجنحة السلطة في اليمن الجنوبية في كانون الثاني عام 1986[1] أثبتت هذه المعارك عمق الخلافات داخل المجتمع في اليمن الجنوبية وهشاشة

(1) L'histoire au jour le jour, op.cit, p: 951.

الشعارات التقدمية والديمقراطية. وزاد من ضعف النظام سياسة غورباتشوف الدولية التي تخلى من خلالها عن أصدقاء الاتحاد السوفياتي في العالم.

أما في اليمن الشمالي فقد تأزم الوضع بسبب انتشار الصراع القبلي ومحدودية قدرة الدولة على حسم الوضع. وزاد الأمر تعقيداً نزوح عدد كبير من أهل الجنوب نحو الشمال بعد معارك 1986 في ظل هذه الظروف ودون سابق تحضير جاء إعلان وحدة شطري اليمن في تشرين الثاني 1989. تزامن هذا الاعلان مع نهاية حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران وحظي بدعم عراقي ما أضعف قدرة القوى الإقليمية الأخرى عن التدخل. هذا ما انعكس إيجابياً على مسيرة الوحدة اليمنية بالرغم من مختلف الصعوبات التي كادت أن تودي بالوحدة جراء الصدامات الدموية بين جيشي الشمال والجنوب في شباط 1994[1].

أخيراً مهما كان المخاض عسيراً فلا بد من تضحيات لاسيما أن الوحدة اليمنية هي الأمل المرتجى وهي التجربة العربية الأولى على طريق الوحدة.

(1) أبو بكر السقاف، «انفجار الأزمة اليمنية»، شؤون الأوسط (30)، حزيران 1994، ص.ص: 6 - 20.

الفصل الثاني

النزاعات الآسيوية

I ـ حرب الڤيتنام

المنزلق الخطير الذي وقعت فيه الولايات المتحدة الأميركية كان في ڤيتنام الذي بدأ كما ذكرنا سابقاً بعد تفاهم فرنسي ڤيتنامي رفضته الولايات المتحدة الأميركية انسجاماً مع مبادئها بدعم النظم الديمقراطية والتصدي للخطر الشيوعي الذي يهددها. وتحت هذا العنوان وافق الكونغرس الأميركي في 7 آب 1964 على التدخل عسكرياً لمساندة ڤيتنام الجنوبية. وفي 7 شباط عام 1965 بدأت الطائرات الأميركية قصف ڤيتنام الشمالية مفتتحة حرباً جديدة لم تلبث أن تحولت إلى صراع نفوذ بين القطبين الدوليين. لم يتخل الاتحاد السوڤياتي ولا الصين عن ڤيتنام الشمالية، وبدأت موسكو بإرسال العتاد والذخيرة إليها. كان أهم ما أرسل هو صواريخ أرض جو لشل قدرة الطيران الأميركي. فاضطرت واشنطن الى إشراك قواتها البرية في الحرب الدائرة هناك.

لقد اعتمدت ڤيتنام الشمالية على قواتها العسكرية وعلى نشاط ثوار الفيتكونغ (الشيوعيون الجنوبيون) بأعمالهم الحربية

خلف الخطوط الدفاعية الجنوبية لمواجهة القوات الأميركية وحلفائها الجنوبيين. ما اضطر الولايات المتحدة الأميركية الى استعمال طائراتها الاستراتيجية B52 لأول مرة في قصف ڤيتنام الشمالية في 12 آذار 1966 استمرت حرب تدمير ڤيتنام الشمالية واستمرت مقاومتها حتى أصبحت الأراضي الڤيتنامية مختبراً لأنواع الأسلحة التي يمتلكها الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة الأميركية. حققت ڤيتنام الشمالية وثوار الفيتكونغ إنتصارات متلاحقة حتى انهار نظام الحكم في سايغون ودخلت قوات ڤيتنام الشمالية إليها في 30 نيسان 1975. لتعلن توحيد ڤيتنام في 2 تموز من السنة نفسها.

كان للحرب الڤيتنامية إنعكاسات خطيرة على الساحة الدولية إذ ما لبثت دول الهند الصينية أن انهارت تحت سيطرة الشيوعيين (كمبوديا واللاوس) وتعزز بذلك مفهوم الحرب الشعبية التي راحت حركات التحرر تنادي به في سبيل استرداد حقوقها (منظمة التحرير الفلسطينية). أما في الولايات المتحدة الأميركية فقد شكلت حرب الڤيتنام صدمة قوية للأميركيين. وأدت الحرب الڤيتنامية إلى تغيير جذري في الاستراتيجية الأميركية باعتمادها مبدأ غوام الذي تحدث عنه الرئيس نيكسون في 25 تموز 1969 والذي يقضي بالطلب إلى الدولة التي يتهددها الخطر الشيوعي بتحمل كامل مسؤولياتها واستخدام قدراتها وقواتها العسكرية للدفاع عن نفسها ولها منا (الولايات المتحدة الأميركية) كل الدعم[1].

(1) Ph. M. Defarges (1) op. cit, p: 177.

II ـ الحروب الهندية الباكستانية

شكل إقليم كشمير عامل تفجير العلاقات الهندية الباكستانية في أكثر من مرة. كنا قد رأينا الخلافات التي جرت فيه والحل الذي توصلت إليه الأمم المتحدة في أواخر عام 1948 الذي قبله الطرفان.

1 ـ حرب كشمير 1965:

في آب 1965 حذرت الهند من عمليات تسلل باكستانية إلى إقليم كشمير ثم ما لبثت المعارك أن اندلعت على خطوط وقف إطلاق النار تلاه تقدم للقوات الهندية داخل الأراضي الباكستانية في 16 آب. ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت للدعوة إلى وقف إطلاق النار. وعندما لم تتوقف المعارك، طلبت باكستان النجدة من حلفائها الغربيين (حلف السيتو أو جنوب شرق آسيا) فأعلنت الهند التعبئة العامة ما استدعى انعقاد مجلس الأمن الذي دعا لوقف الاعتداءات فوراً.

لم تأت النجدة لباكستان من حلفائها الغربيين بل كانت من الصين الشيوعية التي أنذرت الهند وأعلنت دعمها للباكستان عندئذ تدخل الاتحاد السوڤياتي داعياً أطراف النزاع للاجتماع في طشقند في 16 أيلول وفي 22 منه أعلن البلدان وقفاً لإطلاق النار وأضحى إنذار الصين للهند غير ذي جدوى.

2 ـ إستقلال البنغلاديش:

وفي العام 1971 عاد التوتر ليسود العلاقات بين البلدين

واتخذ طابع التحدي هذه المرة بين الاتحاد السوفياتي والصين لكن الجديد في هذه المرة هو تشجيع الهند للباكستان الشرقية بالانفصال عن كراتشي وقد نجحت في ذلك وأعلن استقلال بنغلاديش في 15 كانون الأول عام 1971[1] وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة ابتداءً من أيلول عام 1974[2].

تعود أسباب الحرب الهندية الباكستانية التي حصلت عام 1971 إلى الخلاف المستمر بين الدولتين حول إقليم كشمير. ثم إن تفاعل الأزمة بين باكستان الشرقية والباكستان الغربية كان عامل التفجير الذي دفع بالبلدين إلى آتون الحرب بينهما.

ينتمي سكان باكستان الشرقية البالغ عددهم 90 مليون إلى القومية البنغالية بينما سكان باكستان الغربية ينتمون إلى البنجاب ولا يتجاوزون 50 مليون. أضف إلى ذلك أن القسم الغربي استحوذ على السلطة وعلى مقدرات الدولة وعلى الجانب الأكبر من الوظائف الحكومية فضلاً عن الإمساك بالمؤسسة العسكرية. في حين لم يحصل القسم الشرقي إلا على النزر اليسير من خدمات الدولة في حين أن إنتاج الجوت يوفر لدولة الباكستان النسبة الكبرى من العملات الصعبة.

إزاء الاضطهاد الذي مارسته السلطة ضد سكان الباكستان الشرقية وإزاء الخلل الكبير في المداخيل بينهما تفاقمت الأوضاع واندلعت الاضطرابات داخل باكستان الشرقية فقمعتها السلطة

(1) L'histoire au jour le jour, op.cit, p: 445.
(2) ABC des Nations Unies, op.cit, p: 272.

بعنف أودت بحياة مليون شخص تقريباً[1]. ونزوح أكثر من عشرة ملايين إلى الهند. ما دفع بالهند إلى قلب الأزمة لا بل أنها أصبحت طرفاً أساسياً فيها. خصوصاً وأنها تحملت عبء هؤلاء الملايين من المشردين ما حملها على وقف مشاريع تنموية خاصة بها لإعالة المشردين. ولما لم تجد مساعي التسوية سلمياً كانت المواجهة مصيرية بين الدولتين. وهكذا وجدت الهند نفسها في موقف المساندة العسكرية والسياسية الكاملة لحركة استقلال البنغلاديش التي لها انعكاسات إيجابية تجاه الهند:

أولاً: إن إقامة دولة صديقة وموالية على حدود الهند الشرقية يتيح عودة الهدوء إلى هذه المنطقة ويعطي الهند فرصة التفرغ لشؤونها التنموية الداخلية خصوصاً أن القوى السياسية البنغالية أعربت في أكثر من مناسبة عن رغبتها العيش بسلام مع جيرانها.

ثانياً: تتيح الظروف الجديدة إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع الدولة الجديدة بعد أن كانت باكستان قد قطعت علاقاتها بالهند منذ العام 1965 ما أوقع صناعة الجوت الهندية بخسائر فادحة.

ثالثاً: إن إنزال هزيمة عسكرية بالباكستان من شأنه أن يحسم المشكلات والصراعات الإقليمية بين البلدين فضلاً عن أنه يتيح للهند فرصة لعب دور أساس في القارة الآسيوية بعد أن تضاءل

(1) اسماعيل صبري مقلد، «الإستراتيجية والسياسة الدولية»، م. س. ص: 687.

هذا الدور إثر هزيمة جيشها مرة على يد القوات الصينية عام 1962 وأخرى على يد القوات الباكستانية عام 1965[1].

أما عن المواقف الدولية من هذه الحرب فنجد أن الاتحاد السوفياتي قد وقف إلى جانب الهند وساند الحركة الانفصالية في البنغلاديش انطلاقاً من سياسة إضعاف حلفاء أميركا في المنطقة حيث أن باكستان كانت ترتبط بعلاقات وثيقة مع واشنطن من خلال عضويتها في حلفي جنوب شرق آسيا والمعاهدة المركزية. كما أن باكستان كانت أيضاً على علاقة جيدة مع بكين التي كانت تضمر العداء لموسكو خلال تلك المرحلة وكانت هزيمة الباكستان العسكرية تمثل انتصاراً للسياسة السوفياتية في آسيا بوجه الصين والولايات المتحدة الأميركية.

أما الولايات المتحدة الأميركية فلم تتحرك لإنقاذ حليفتها الباكستان بالشكل المطلوب لا بل تركتها تواجه مصيرها. وهذا الأمر أدى إلى انسحاب الباكستان من عضوية حلف جنوب شرق آسيا الموجه ضد الصين التي ساندتها بينما لم تنسحب من حلف المعاهدة المركزية الموجه ضد الاتحاد السوفياتي الذي وقف إلى جانب الهند خلال هذه الحرب التي انتهت بتوقيع اتفاقية سيملا في 3 تموز 1972 بين أنديرا غاندي وعلي بوتو، التي نظمت انسحاب القوات الهندية من الأراضي الباكستانية وإعادة الاتصالات بمختلف وسائلها بين الدولتين. وفي آب 1973 تم توقيع إتفاقية أخرى حول تبادل أسرى الحرب[2].

(1) اسماعيل صبري مقلد، «الإستراتيجية والسياسة الدولية»، م.س. ص: 688.
(2) L'histoire au jour le jour, op.cit, p: 506.

بعد ذلك استمرت العلاقات بين الدولتين بالتحسن وتم توقيع إتفاقية عدم اعتداء بين البلدين في أواخر عام 1988 وقّعها عن الجانب الهندي رئيس الوزراء راجيف غاندي وعن الباكستان رئيسة الوزراء بنازير بوتو[1].

III ـ الخلاف الهندي ـ الصيني

تعتبر الصين أكبر دولة سكانياً في العالم، وتأتي الهند ثانية بعدد السكان في قارة آسيا وبهذا تمثل هاتان الدولتان أهم القوى الدولية الآسيوية. وتمثل العلاقة بينهما أهمية خاصة في ترتيب العلاقات الدولية في هذه المنطقة. ويزيد من أهمية علاقتهما الحدود البرية الطويلة التي تفصل بينهما والمعروفة تاريخياً باسم الهند الصينية تسليماً بالتداخل بين حضارتي البلدين والتأثير المتبادل بينهما سياسياً واقتصادياً وثقافياً خصوصاً في مناطق الحدود حيث تتلاقى تعاليم بوذا المنطلق من الهند بوصايا كونفوشيوس فيلسوف الصين.

خلال فترة الاستعمار البريطاني للهند كانت العلاقة بين البلدين تأتي في إطار علاقات بريطانيا بالصين. وشكلت مناطق الحدود مركزاً تجارياً مهماً بين بريطانيا من جهة والصين وروسيا من جهة أخرى[2].

(1) L'histoire au jour le jour, op.cit, p: 926.
(2) مصطفى الفتحي «العلاقات الهندية الصينية، الجذور والآفاق» السياسة الدولية 72، نيسان 1983، ص.ص: 173 ـ 179.

عند استقلال الهند عام 1947 أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين واعترفت بحكومة الصين الشعبية بعد ثلاثة أشهر من إعلان ماوتسي تونغ قيامها.

وتتمحور خلافات الهند مع الصين حول مسألتين: قضية التبيت وقضية الحدود.

- استطاعت بكين حسم الأمر عندما اندفعت قواتها داخل التيبت لتحصل بعدها على اتفاق قضى بحق الصين في الإشراف على سياسة التيبت الخارجية.
- أما قضية الحدود التي تدور حول خط مكماهون (نسبة لواضعه أيام الاستعمار الإنكليزي). فقد توصل الطرفان إلى توقيع اتفاقية بنشا شايلا التي تضمنت موافقة الهند على الوضع القائم في التيبت حفاظاً على أهمية التعايش السلمي في المنطقة. تلا ذلك زيارات متبادلة بين زعماء البلدين ابتداءً من العام 1954. لكن التوتر ما لبث أن سيطر على علاقات الدولتين بعد قيام القوات الصينية بقتل عدد من الجنود الهنود وأسر الباقين في منطقة كونجك Kongk عام 1959.

وفي 20 تشرين الأول 1962 شنت القوات الصينية حملة على إقليم فيغا شمالي شرقي التيبت استغرقت عدة أسابيع انتهت بإعلان بكين وقف الحملة بعد أن أطلقت سراح جميع الأسرى المعتقلين لدى الهند وحمل ما تيسر من العتاد قبل انسحاب القوات الصينية في أوائل كانون أول من السنة نفسها[1].

(1) L'histoire au jour le jour, op. cit, p: 298.

إن العلاقات الهندية الصينية لا تقف عند مجرد قضية الحدود والخلاف المزمن حولها. إذ أنها تتجاوز ذلك لتطال المصالح القومية بين العملاقين الآسيويين. وقد برز هذا الخلاف في قضايا عديدة كقضية كمبوديا، والعلاقة مع ڤييتنام.

أيضاً استعاد موضوع الخلاف حول التيبت حيويته عندما استقبلت الهند الزعيم الروحي للتيبت الدلاي لاما. وأبرز مواضع الخلاف برزت خلال حرب استقلال البنغلاديش عام 1971 حين دعمت الهند استقلال البنغلاديش بينما وقفت الصين إلى جانب الباكستان.

استمر الخلاف بين الدولتين إلى أن استعادت العلاقات طابع حسن الجوار في أيار عام 1976.

IV ـ الخلاف الصيني ـ السوڤياتي

تعود أسباب الخلاف الصيني ـ السوڤياتي إلى مراحل غابرة مرت فيها العلاقات بين القياصرة وأباطرة الصين بمراحل من العداوة. وفي التاريخ الحديث أي في منتصف القرن التاسع عشر وقع البلدان معاهدات انتهت بموجبها الخلافات حول الحدود المشتركة المتنازع عليها. من هذه المعاهدات:

1 ـ معاهدة إيجون الصينية الروسية المعقودة في أيار 1858 التي خسرت بموجبها الصين مساحات شاسعة تزيد على 600 ألف كلم^2 لصالح روسيا القيصرية كما أنها وضعت مناطق أخرى

تقع شرقي نهر أوسوري تحت إشراف لجنة صينية روسية مشتركة.

2 ـ معاهدة بكين الصينية الروسية المعقودة في تشرين الثاني 1860 التي خسرت بموجبها الصين جميع المناطق الواقعة شرقي نهر الأوسوري وضمتِ إلى روسيا القيصرية.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية قدم الاتحاد السوفياتي كل أشكال الدعم للشيوعيين الصينيين، الأمر الذي مكنهم من استلام السلطة بزعامة ماوتسي تونغ وطرد الحكومة الوطنية إلى جزيرة فرموزا عام 1949. ثم أن البلدين وقّعا إتفاقية صداقة وتعاون خلال زيارة الزعيم الصيني لموسكو في نيسان 1950 حظيت الصين بموجب هذه الاتفاقية على دعم واسع من قبل الاتحاد السوفياتي في كافة المجالات ما ساعدها على الانتقال من دولة زراعية متخلفة إلى أن تكون في مصاف الدول الصناعية الكبرى.

لكن الخلاف بين الدولتين ما لبث أن برز مجدداً خصوصاً بعدما أوقف الاتحاد السوفياتي المشروع النووي عام 1959 وبعد سنتين فقط من بدء العمل به وكان ذلك انسجاماً مع مشروع خروتشوف حول الحد من التسلح النووي. ثم ما لبث أن برز الخلاف إثر انتقاد القيادة الصينية لمبدأ التعايش السلمي الذي اعتمده الاتحاد السوفياتي في تعامله مع المعسكر الغربي.

أهم ما يذكر من أحداث في تلك الفترة هو قيام بضعة آلاف من الكوزاك الصينيين بمحاولة اختراق الحدود بين الدولتين والانضمام إلى كازاخستان السوفياتية. قامت القوات الصينية بمنعهم وراحت تتهم الاتحاد السوفياتي بتحريض حركات إنفصالية

عن الصين. ثم ما لبث أن وقعت اشتباكات محدودة على الحدود الصينية السوفياتية في أيلول عام 1962.

ومع إطلاق الثورة الثقافية في الصين عام 1965 حصلت اضطرابات كان منها مهاجمة طلاب صينيين للسفارة السوفياتية في بكين وبعض الحوادث المتفرقة على الحدود المشتركة بين البلدين كان أهمها ما حصل عام 1969.

ففي 7 آذار 1969 تقدمت وزارة الخارجية الصينية إلى الاتحاد السوفياتي بمذكرة جاء فيها «أن معاهدة ايجون الصينية الروسية وكذا معاهدة بكين الصينية الروسية هي معاهدات غير متكافئة لأن الامبريالية الروسية فرضتها على الصين في عهد لم يكن الحكم في الصين وروسيا بين يدي الشعب بعد»[1]، وتدعو إلى إعادة ترسيم الحدود رافضة اعتماد هذه المعاهدات أساساً لتسوية مشكلة الحدود القائمة بين البلدين.

في هذه الأثناء حدثت صدامات مسلحة بين القوات الصينية والسوفياتية على الحدود المشتركة بالقرب من جزيرة داماتسكي. ثم ما لبثت الأمور أن تطورت بسرعة وكادت أن تنفجر حرباً شاملة بين البلدين خصوصاً وأن الوضع بدأ ينذر بالخطورة عندما قام أكثر من 250 مليون صيني يطالبون بالانتقام من الاتحاد السوفياتي[2]. في محاولة منها لردع الصين عن أي مغامرة عسكرية، قامت القوات الروسية بإجراء مناورات صاروخية على

(1) اسماعيل صبري مقلد، «الإستراتيجية والسياسة الدولية»، م. س. ص: 616.
(2) نفس المصدر، ص: 215.

الحدود الصينية. ردت بكين على ذلك بحشد 5 ملايين جندي صيني ووضعت طائراتها النووية في حالة استنفار تحسباً لأي احتمال.

حاولت الحكومة السوفياتية تطويق الوضع باللجوء إلى المساعي السلمية وانتهاج الأسلوب الدبلوماسي في تسوية مشكلة الحدود المتنازع عليها. وعلى الرغم من أن الصين وافقت على دعوة موسكو لعقد اجتماع لجنة مشتركة لتنظيم الملاحة على الأنهار المشتركة بين البلدين إلا أن هذه الإجراءات لم تنجح في حل المشكلات حلاً جذرياً.

يبقى أن نشير إلى أن الموقف السوفياتي كان يستند إلى أن هذه المعاهدات التي رسمت حدود الوطن السوفياتي لا يمكن أن تعد بحال ضمن المعاهدات غير المتكافئة التي نادت الحكومة السوفياتية بإلغائها عام 1920، بل لم يعد يوجد (حينئذ) مثل هذه المعاهدات في دائرة العلاقات السوفياتية الصينية. أضف إلى ذلك أن الحكومة السوفياتية قامت في عام 1950 بتسليم السلطات الصينية خرائط جغرافية تبين خط الحدود بين الدولتين ولم تبد هذه السلطات معارضتها لهذه الخرائط. هذا فضلاً عن أن الوجود الصيني في هذه الجزر ناجم عن حركة الملاحة في الأنهر التي اتفق عليها الطرفان وليس لكونها أراضي صينية.

وبالرغم من كل ذلك فإن السلطات السوفياتية كانت قد دعت إلى مفاوضات لتسوية هذه القضية منذ عام 1962 التي بدأت فعلاً عام 1964 دون التوصل إلى نتيجة نظراً لإصرار الجانب الصيني على عدم اقتناعه بصحة خط الحدود بين الدولتين.

أخيراً وبالرغم من أن الاشتباكات بين الدولتين لم تتكرر. إلا أن مشكلة الحدود بين الدولتين في ظل أزمة الثقة التي وقعت بين النظامين والخلاف العقائدي العميق بينهما تبقى في مقدمة العوامل التي أدت إلى دفع العلاقات بينهما إلى حافة الحرب النووية التي لم تحصل.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبالرغم من الخلاف الأساسي بين روسيا والصين التي لا تزال تتمسك بالنظام الاشتراكي، قام الرئيس الروسي بوريس يلتسين بزيارة إلى بكين حيث تم الاتفاق على بناء محطة نووية في الصين بقيمة 3,5 مليار دولار وعلى تسوية مسألة الحدود بينهما وزار أيضاً مدينة هاربين التي كانت جزءاً من منشوريا المتاخمة لحدود أقصى شرق روسيا[1].

V ـ النزاع في أفغانستان

يعود أصل الشعب الأفغاني إلى أعراق مختلفة أهمها:

ـ البشتون الذين يتكون منهم قسم كبير من الشعب الأفغاني ويشكلون القاعدة الأساسية للحزب الإسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار وحركة طالبان، يتمتعون بدعم كبير من الباكستان ويسعون لوضع اليد على كامل أفغانستان.

ـ الطاجيك سنة من أصل فارسي ويشكلون ثلث سكان أفغانستان ويتجمعون في حركة الجامعة الإسلامية بزعامة برهان الدين

(1) السفير، 13 تشرين الثاني 1997.

رباني وأبرز شخصياتهم السياسية والعسكرية أحمد شاه مسعود وهو من أبرز قيادات معارضة الوجود السوفياتي يتحالفون مع قبائل الهزارة الشيعة التي يمثلها حزب الوحدة الشيعي. تجمعهم الوحدات (تحالف تدعمه إيران) بزعامة الشيخ عبد العلي مزاري الذي اغتالته حركة طالبان، فخلفه كريم خليلي.

- الأوزبك بزعامة رشيد دوستم حليف النظام الشيوعي السابق، يتلقون الدعم من أوزبكستان وروسيا اللتين تسعيان للحصول على مصالح مهمة في وسط آسيا لا سيما في التنقيب عن النفط.

فضلاً عن هذه الجماعات العرقية يوجد في أفغانستان أقليات أخرى كالبلوش والنورستان والتركمان دون أن يكون لهم دور أساسي في الصراع الدائر في أفغانستان[1].

يعود الصراع في أفغانستان إلى العام 1973 تاريخ الانقلاب الذي أطاح بالملك ظاهر وإعلان الجمهورية على أنقاض نظامه الذي استمر في السلطة منذ العام 1933.

لم تستطع القيادة السياسية الجديدة توطيد دعائم سلطتها في البلاد فذهبت ضحية الانقلاب الناجح في عام 1978 بقيادة الحزب الديمقراطي للشعب الأفغاني ذي الميول الاشتراكية. ما لبث النظام الجديد أن وقع إتفاقية صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي في 5/ 12/ 1978 قبل شهر فقط من رحيل الشاه وإعلان الجمهورية

(1) Alfonso Artico, «Les Talibans Afghans sur la route du petrole», Le Monde diplomatique, Novembre 1995, p: 22.

الإسلامية في إيران. ثم ما لبثت موسكو أن أرسلت العديد من الخبراء والمهندسين والأطباء لمساعدة النظام الجديد الحليف في أفغانستان على توطيد دعائم السلطة وتطوير البلاد[1].

جاء الدعم السوفياتي للنظام الجديد في أفغانستان انسجاماً مع مبدأ بريجينيف المتمثل بدعم كل نظام يتحول إلى الاشتراكية كي يستمر في تطبيقها. وهذا المبدأ يعطي الزعيم السوفياتي صفة المدافع عن النظام الاشتراكي في العالم. كما يبرز أيضاً في دعم النظم الاشتراكية في مواجهة قوى المعارضة الداخلية.

أضف إلى ذلك أن موسكو وجدت في النظام الجديد على حدودها الجنوبية فرصة تاريخية طالما طمحت إليها عبر العصور بالتوسع باتجاه المياه الدافئة. من هنا نفهم الدعم العسكري الكبير الذي قدمه الاتحاد السوفياتي للنظام الاشتراكي في كابول لمواجهة قوى المعارضة الداخلية ابتداء من كانون أول عام 1979.

لم يتوقع أي محلل سياسي ما سوف يؤدي إليه هذا التدخل وما هي النتائج المترتبة عليه. لكن من المؤكد أنه جاء انسجاماً مع سياسة الاختراق السوفياتية التي نجحت في الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية. ما دفع الغرب إلى إعادة النظر بسياسة الانفراج التي كانت تطغى على العلاقات الدولية في تلك المرحلة. وهكذا كان مجيء الرئيس الأميركي المتشدد بوجه التمدد الشيوعي استجابة لطبيعة المرحلة لإعادة التوازن الذي بدأ يختل لصالح الاتحاد السوفياتي.

(1) Ph.M. Defarges «Relations internationales (1)», op.cit, p: 206.

أما على الصعيد الداخلي في أفغانستان فإن الصراع بين النظام المدعوم من الجيش الأحمر ضد قوى المعارضة أدى إلى تهجير ما يقارب الأربعة ملايين لاجيء باتجاه باكستان التي احتضنت هذه المعارضة ودعمتها بالتنظيم والسلاح. وانسجاماً مع مبدأ نيكسون الرامي إلى دعم القوى المعارضة للشيوعية في العالم، أغدقت واشنطن المساعدات لقوى المعارضة الإسلامية في أفغانستان التي تمركزت في مدينة بيشاور في باكستان.

لقد جمع التدخل السوفياتي كافة أطراف المعارضة في أفغانستان. وانسجاماً مع سياسة غورباتشوف تجاه أصدقاء موسكو في العالم، وقّع الاتحاد السوفياتي وأفغانستان وباكستان والولايات المتحدة الأميركية اتفاقاً في جنيف في 14 نيسان 1988 قضى بالانسحاب الكامل للقوات السوفياتية من أفغانستان الذي انتهى في 15 شباط 1989.

الانسحاب السوفياتي من أفغانستان لم ينه الصراع حول السلطة فيها. حيث أن المعارك استمرت وسقطت العاصمة كابول بأيدي المجاهدين بقيادة أحمد شاه مسعود في نيسان 1992 واستمر الصراع حول السلطة بالرغم من الانتخابات التي جرت في آب 1992. وفي 7 آذار 1993 تمّ توقيع إتفاقية سلام في إسلام أباد استمرت بموجبها مدة الرئيس رباني حتى أواسط العام 1995.

في هذه الأثناء أعلنت حركة طالبان زحفها باتجاه كابول العاصمة. وتتألف حركة طالبان من طلبة علوم دينية مدعومة بإمكانيات عسكرية ضخمة حصلت عليها من باكستان. وصلت هذه الحركة إلى ضواحي كابول وفشلت في الدخول إليها في آذار

1995 لكنها ما لبثت أن حققت نصراً بدخول العاصمة في أيلول من العام 1996 ويعود نجاح حركة طالبان في معركة العاصمة كابول إلى طبيعة الحركة التي تمثل أكبر شريحة من الشعب الأفغاني في مواجهة باقي أطراف المعارضة المنقسمين على أنفسهم. هذا من جهة، من جهة ثانية الدعم اللامحدود الذي تلقته هذه الحركة من باكستان وبموافقة أميركية وسعودية في إطار مشروع تصدير نفط مناطق آسيا الوسطى عبر أفغانستان وحرمان إيران وروسيا من الاستفادة من هذا المشروع[1].

فضلاً عن ذلك فإن باكستان تسعى من وراء دعمها لحركة طالبان إلى إقامة نظام موال وتابع لها في أفغانستان وتسعى أيضاً إلى اكتساب عمق استراتيجي في مواجهة الهند وفتح طريق آمن لها باتجاه آسيا الوسطى[2]. لتأمين مصادر طاقة مستمرة لإسلام أباد.

وفي أواخر نيسان 1998 استقبلت العاصمة الباكستانية القيادات الأفغانية في مؤتمر مصالحة لتسوية الأوضاع الداخلية الأفغانية ووقف الحرب الدائرة فيما بين أطراف النزاع[3]. لكن هذا المؤتمر توقف بعد يومين من بدئه.

---

(1) Olivier Roy, «Avec Taliban, la charia, plus la gazoduc», Le Monde diplomatique, Novembre 1996, p.p: 6-7.

(2) نفس المصدر، ص: 7.

(3) الصفير، 29/ 4/ 1998.

الفصل الثالث

النزاعات في أميركا اللاتينية

I ـ أزمة كوبا 1959 ـ 1962

استطاعت المعارضة الكوبية بزعامة فيديل كاسترو[1] وأرنستو تشي غيفارا تحقيق انتصار على النظام الديكتاتوري القائم في جزيرة كوبا بزعامة باتيستا[2] الذي هرب من كوبا في الأول من كانون الثاني عام 1959.

ساد الفتور بعضاً من الوقت في العلاقات بين كوبا وواشنطن إثر استلام كاسترو للسلطة. ثم تحول هذا الفتور إلى خلاف بعدما اعتمدت الحكومة الكوبية الجديدة سياسة تقارب مع الاتحاد السوفياتي (توقيع إتفاقية تجارية في شباط 1960 وإقامة علاقات دبلوماسية في أيار من السنة نفسها) تطور الخلاف وأخذ

(1) Jaques Grignon Dumoulin «Castro, le rebelle victorieux» Le Monde 3/1/1959

(2) Claude Julien «Batista, La Corruption indistrialisée», Le Monde 9/1/1959

طابع الخطورة مع الإجراءات التي قامت بها حكومة كاسترو ضد المصالح الأميركية:

- مصادرة مصافي النفط الأميركية في كوبا في حزيران 1960.
- مصادرة الممتلكات الأميركية في تموز 1960.
- تأميم المصالح الأميركية في كوبا في شهر آب من السنة نفسها[1].

إزاء هذه الإجراءات راحت واشنطن تدعم حركة المعارضة وأعلنت حصاراً بحرياً على الجزيرة وبدأت بالتحضير لإنزال بحري تتولاه المعارضة في خليج المكسيك. أعلمت كوبا مجلس الأمن بهذه الإجراءات لكنه لم يتحرك لوقف الإنزال الذي حصل في نيسان عام 1962 وكان الفشل حليفه ما زاد في تدهور العلاقات بين البلدين وزاد في ارتباط كوبا بالدول الاشتراكية.

تأزم الوضع في الجزيرة مع إعلان الرئيس الأميركي عن نية موسكو نصب صواريخ نووية سوفياتية في الجزيرة موجهة ضد الأراضي الأميركية. ما دفع بواشنطن إلى إقامة حصار بحري ضد كوبا.

انتهت الأزمة بعد الاتصال المباشر بين موسكو وواشنطن حيث تم الاتفاق على تفكيك الصواريخ السوفياتية في كوبا مقابل تعهد الولايات المتحدة الأميركية بعدم التدخل بشؤون الجزيرة الداخلية وسحب الصواريخ النووية الموجودة في تركيا والموجهة

(1) L'histoire au jour le jour, op.cit, p: 314.

ضد الاتحاد السوفياتي. وهكذا ضمنت موسكو استمرارية وجود أول نظام شيوعي في أميركا.

II ـ أزمة الدومينيكان 1965

قامت في الدومينيكان حركة شعبية في نيسان 1965 للإطاحة بنظام الحكم العسكري التسلطي القائم فيها بغية العودة بالبلاد إلى الحياة الدستورية. تزعم هذه الحركة الكولونيل فرنشيسكو كامانو. ومن خلال علاقتها مع النظم السياسية في أميركا اللاتينية فسرت الولايات المتحدة الأميركية هذه الانتفاضة على أنها من صنع الشيوعيين للاستيلاء على السلطة كما حصل في كوبا قبل سنوات قليلة. ما يستدعي التدخل منها مباشرة قبل تفاقم الأمور وإفلاتها.

لذا أقدمت واشنطن على إرسال قواتها إلى الدومينيكان دون استشارة حلفائها في منظمة الدول الأميركية الأعضاء في حلف الريو. كان هذا التدخل تحت عنوان حماية الرعايا الأميركيين في هذه البلاد. غير أن طبيعة التدخل ما لبثت أن انكشفت عندما أعلن عن قيام حكومة موالية للولايات المتحدة الأميركية تزعمها أنطونيو باريرا لمقاومة حكومة كامانو.

وفي 6 أيار من السنة نفسها قرر مجلس منظمة الدول الأميركية تشكيل قوات سلام تتولى التعامل مع الموقف في الدومينيكان وإرجاع الأمور إلى طبيعتها أي إسقاط حكومة كامانو. ومن الواضح أن للولايات المتحدة الأميركية الدور الأكبر في تشكيل هذه القوة لإضفاء صبغة الشرعية على تدخلها ولتمكينها من سحب جزء كبير من قواتها في محاولة لتهدئة الرأي العام الأميركي الداخلي وفي أميركا اللاتينية.

طالب الاتحاد السوفياتي بإدراج قضية الدومينيكان على جدول أعمال مجلس الأمن الذي لم يستطع اتخاذ قرار أكثر من الدعوة لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة وبالفعل استجابت أطراف النزاع في الدومينيكان لطلب مجلس الأمن وتم ذلك في 25 أيار 1965.

أبرزت أزمة الدومينيكان قضية بالغة الخطوة حول أحقية تدخل مجلس الأمن أو منظمة الدول الأميركية لتسوية الوضع المستجد. حيث إن إعطاء الأولوية لمنظمة الدول الأميركية في التدخل يعني تحجيم وتهميش دور الأمم المتحدة وهي المنظمة التي أنشئت خصيصاً لحفظ الأمن والسلام في العالم وقد كانت الولايات المتحدة من أبرز واضعي أسس هذه المنظمة. وتهميشها يعني تراجع واشنطن عن تعهداتها الدولية.

أما أصحاب رأي إعطاء الأولوية لمنظمة الدول الأميركية فيرون بأن بحث أزمة الدومينيكان يقتصر على المنظمة التي تكافل أطرافها في محاربة الشيوعية ومن ثم فإن أي ثورة شيوعية تعتبر شأناً داخلياً على المنظمة الإقليمية معالجته.

وأخيراً بعد أن استطاعت قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الدول الأميركية تهدئة الأوضاع وساد البلاد نوع من السلام القلق، تم انتخاب جواكيم بلاجوبر في حزيران من العام 1966 ما أعاد للبلاد الحياة الدستورية فانسحبت قوات السلام بعد أداء مهمتها.

III ـ أزمة التشيلي عام 1973

فاز تحالف الوحدة الشعبية في الانتخابات النيابية التي

جرت في تشيلي في آذار 1973 بوجه اليمين المفكك الذي ضم الديمقراطيين المسيحيين والحزب الوطني. شكل بعدها سلفادور اللندي الاشتراكي حكومة وطنية في تشيلي وأمم شركات النحاس التابعة لأميركا الشمالية وقرر تحديد تعويضاتها[1]. وخوفاً من أن يمتد النفوذ الشيوعي إلى هذا البلد الغني جداً بالمواد الأولية والمصدر الأساسي للولايات المتحدة الأميركية، قامت هذه الأخيرة وعبر جهاز المخابرات فيها بدعم حركة انقلابية مضادة فاشلة في نهاية حزيران من السنة نفسها.

كان اليسار المتحالف يعيش مرحلة عدم استقرار في الرأي حول كيفية الحفاظ على استمرارية وجوده في السلطة. ونتيجة عدم التوافق على الرأي بقي هذا التحالف ضعيفاً ولم يستطع نجدة النظام عندما أقدم الجيش على انقلاب عسكري دموي في 11 أيلول 1973 ذهب ضحيته الرئيس الليندي والآلاف من المدنيين في فترة الأحكام العرفية التي فرضها زعيم الانقلاب الجنرال أوغيستو بينوتشه[2].

استمر نظام بينوتشه في السلطة بالرغم من كل الحملات الإعلامية المعارضة لحكمه الدموي والتنديد الدولي للمجازر التي ارتكبت بحق المدنيين في تشيلي، حتى 11 آذار 1990، تاريخ

(1) جان جاك سرفان شرايبر، «التحدي العالمي»، نقله إلى العربية فكتور سحاب وإبراهيم العريس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1980، ص: 173.

(2) Pierre Kalfon «La mise à mort du socialisme à la chilienne» Le Monde 12/9/1973

تولي باتريسيو ايلوين المنتخب في 14 كانون أول 1989 بعد عودة الديمقراطية الى البلاد.

IV ـ أزمة أميركا الوسطى 1979 ـ 1990

تعاني معظم دول العالم الثالث ومنها دول أميركا اللاتينية من سيطرة قيادات سياسية تسلطية عاجزة عن حل مشاكل دولها الاقتصادية وتعملّ على ربط هذه الدول بسياسة التبعية التي تمارسها الدول الرأسمالية الكبرى. وفي سبيل الخلاص من هذه الأوضاع، تسعى القوى الشعبية في هذه البلاد إلى تحسين ظروفها فتصطدم بقوى السلطة وهو الأمر الذي يؤدي إلى الانفجار. وبما أن الولايات المتحدة الأميركية هي الأقدر على دعم القوى الموالية للغرب خصوصاً في أميركا اللاتينية فإنها تبدو حامية للنظم الاستبدادية في مواجهتها للقوى الشعبية التي لا تلبث الولايات المتحدة الأميركية أن تتهمها بالعمل لصالح الشيوعية.

وعندما يتزامن ذلك مع الحرب الباردة الثانية وشعار عودة أميركا الذي طرحه الرئيس رونالد ريغان تأخذ القضية أبعاداً دراماتيكية.

ففي نيكاراغوا وبعد مقتل الصحافي بيدرو جوكن شامورو عمت البلاد حالة من الانتفاضة ضد نظام أنستازيا سوموزا بقيادة تحالف الكنيسة والجبهة الساندينية ولم تنفع كل الوساطات التي قامت بها دول أميركا اللاتينية ما أدى إلى الإطاحة بسوموزا في تموز 1979 الذي ما لبث أن اغتيل في البارغواي في أيلول من السنة نفسها.

لم تضع الولايات المتحدة وقتاً لتصف نظام الحكم الجديد في مناغوا بالعمالة للسوفيات والسعي لتقويض النظم السياسية في أميركا الوسطى بالتواطؤ مع كوبا. وقد صرح الرئيس الأميركي ريغان رائد شعار عودة أميركا في ظل الحرب الباردة الثانية، صرح بأن واشنطن لا تسعى لتقويض الحكومة الساندينية في نيكاراغوا إنما فقط تسعى إلى منع هذه الدولة من تصدير العنف إلى دول الجوار.

من هذا المنطلق راحت الإدارة الأميركية سراً تشجع قوى المعارضة وتقدم لها الدعم المالي واللوجستي وتنظم حملة معارضة لإسقاط نظام الحكم في نيكاراغوا إنطلاقاً من هندوراس. وقامت الطائرات الأميركية بحملة استطلاع يومية لاستكشاف مواقع القوات العسكرية في نيكاراغوا لتسهيل مهمة ضرب المعارضة لها (كونتراس Contras) دون أن تتدخل مباشرة في ضرب هذه المواقع خوفاً من الانزلاق في ڤيتنام جديدة[1].

الواقع أن مجريات الأحداث في نيكاراغوا تفاقمت إلى أن أصبحت هندوراس مسرحاً للأحداث الداخلية بعدما قامت حركة ثورية ترفض التدخل ضد نيكاراغوا وتحولت هذه الحركة من الدفاع إلى الهجوم عبر مجموعة تفجيرات قامت بها داخل عاصمة هندوراس. وانتقلت الاضطرابات أيضاً إلى كوستاريكا حين بدأت تتعرض لأعمال العنف وكذلك حدث في غواتيمالا إذ بدأت

(1) اسماعيل صبري مقلد، «الإستراتيجية والسياسة الدولية»، م.س. ص.ص: 703 ـ 709.

النشاطات الثورية ما دفع بالحكومة فيها إلى إعلان العديد من المناطق فيها مناطق عمليات يحذر الاقتراب منها وتمت عمليات تصفية واسعة لمواطنين اتهموا بالتعامل مع الثوار. وكذلك فيما يتعلق بالسلڤادور.

تفاقم الوضع عندما قامت نيكاراغوا بشراء طائرات ميغ سوڤياتية وميراج فرنسية لإعادة التوازن مع هندوراس التي كانت قد انزلقت في الحرب إلى جانب قوى المعارضة ضد حكومة مناغوا.

تواصلت الاضطرابات في أميركا الوسطى حتى مجيء غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوڤياتي، ومن ثم تخليه عن أصدقاء موسكو في العالم ما أضعف معظم النظم المعادية لأميركا في العالم. وفي الخامس من آب 1987 أعلن الرئيس ريغان مشروعاً للسلام في نيكاراغوا. تلى ذلك مؤتمر قمة لخمس دول من أميركا الوسطى (كوستاريكا، سلڤادور، غواتيمالا، هندوراس ونيكاراغوا) عقد في غواتيمالا حيث تم الاتفاق على تسوية النزاع في أميركا الوسطى بدءاً من وقف إطلاق للنار فيها. وفي الخامس من تشرين الثاني 1987 وافق رئيس نيكاراغوا على بدء الحوار مع جبهة المعارضة (Contras) عبر أسقف مناغوا وفي التاسع من الشهر نفسه أعلن الرئيس الأميركي أمام مجموعة الدول الأميركية رغبته بدء الحوار مع القيادة السياسية في نيكاراغوا. وفي أوائل عام 1988 أوقفت حكومة مناغوا حالة الطوارىء المفروضة على البلاد منذ العام 1982 وبدأت المفاوضات مع جبهة المعارضة (Contras) انتهت بتوقيع اتفاق لوقف النار لمدة شهرين أعلن بعد

ذلك رئيس نيكاراغوا دانيال أورتيغا عودة الحياة الديموقراطية إلى البلاد في 14 شباط 1989 وفي آب من السنة نفسها أعلن زعماء أميركا الوسطى الخمس تفكيك جبهة المعارضة (Contras). ومع الانتخابات التي جرت في شباط 1990 تولت السلطة فيوليتا شامورو مرشحة الاتحاد الوطني للمعارضة لتتولى مهمة إعادة بناء البلاد بعد عشر سنوات من الحرب ضدها[1].

V ـ أزمة الفوكلاند 1982

دارت أزمة الفوكلاند بين نيسان وحزيران 1982 عندما أقدمت القوات الأرجنتينية على طرد الحامية البريطانية من جزر المالفيناس القريبة من الأرجنتين والاستيلاء عليها باعتبارها تخضع للسيادة الأرجنتينية. عندئذ جهزت بريطانيا حملة عسكرية وواكبتها حملة سياسية ضد الأرجنتين انتهت بخسارة عسكرية للأرجنتين وانسحابها من الجزر المذكورة.

أما عن سبب تفجير الأزمة في تلك المرحلة فيعيد البعض ذلك إلى ظروف الموقف الداخلي الذي كانت تعانيه الأرجنتين على الصعيدين السياسي والاقتصادي وعجز القيادة العسكرية الممسكة بالسلطة عن مواجهة هذه الأوضاع. ثم إن بوادر اكتشاف النفط في تلك المنطقة دفع بالقيادة الأرجنتينية إلى استعادة شعار المطالبة بهذه الجزر لأنها تخضع للسيادة الأرجنتينية وليس

(1) Bertrand de la Grange «La derive sandiniste» Le Monde, 26 avril 1990.

لبريطانيا، وعلى القوات البريطانية الرحيل عنها. وبهذا حاولت القيادة الأرجنتينية القفز فوق كل المشاكل الداخلية وتحقيق انتصار سياسي وعسكري والاستيلاء على مصادر جديدة للطاقة تساهم في حل أزمات النظام الاقتصادية.

بالرغم من بعد الجزر عن بؤر الصراع الدولي إلا أنها تفاعلت قضيتها بسرعة خصوصاً أنها موجهة ضد دولة عظمى كبريطانيا من قبل دولة من دول العالم الثالث.

- وقفت الولايات المتحدة الأميركية إلى جانب بريطانيا الأوروبية شريكتها في حلف شمال الأطلسي ضد الأرجنتين الأميركية في قضية استرجاع جزر المالفيناس بالرغم من تعهد واشنطن تجاه نظرائها الأميركيين وفقاً لمعاهدة ريو دي جينيرو الموقّعة عام 1947[1]. التي تحث على التدخل للدفاع عن الدول الأميركية في ظروف التهديد الخارجي.

وقد كان أولى بها أن تقف موقف الوسيط بين الشركاء لمحاولة تسوية القضية سلمياً. لكن يبدو أن موقف الأرجنتين المعتدي حال دون دعمه أميركياً. فضلاً عن أن مصالح الولايات المتحدة الأميركية تقتضي التنسيق مع بريطانيا الدولة العظمى في الصراع الدولي الدائر في ظل الحرب الباردة آنذاك. وربما أيضاً

(1) علي صبح، «الصراع الدولي في نصف قرن»، دار المنهل اللبناني، بيروت 1998، ص.ص: 91 ـ 95 . انظر أيضاً: محمد عزيز شكري، «الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية»، م.س. ص.ص: 35 ـ 42.

التحالف الضمني بين القوى العظمى على حساب دول وشعوب العالم الثالث.

- كذلك استخدمت الدول الأوروبية سلاح المقاطعة الاقتصادية ضد الأرجنتين لإرغامه على الانسحاب والتراجع عن عدوانه بصرف النظر عما تسبب هذه المقاطعة من مضاعفات على الاقتصاد القومي لدولة من دول العالم الثالث الذي يتخبط في مشاكل اقتصادية دون أن يجد لها حلاً.

- أما الاتحاد السوفياتي، فبالرغم من اعتماده بشكل كبير على الأرجنتين في تزويده بمادة القمح، إلا أنه لم تتعد مداخلاته بيانات الشجب والاستنكار لموقف بريطانيا وأميركا وأحقية الأرجنتين باستعادة الجزر. ويعود ذلك إلى أن الاتحاد السوفياتي في هذه المرحلة كان يعيش مرحلة اللا قرار بانتظار نهاية بريجينيف المتوفي في تشرين الثاني 1982.

أما الأمم المتحدة فلم تتعد مبادراتها الدور البسيط الضعيف للغاية في الجهود الرامية لاحتواء الأزمة. ويعود ذلك إلى أن دولتين عظميين لهما مقاعد دائمة في مجلس الأمن وتتمتعان بحق النقض في اتخاذ أي قرار لا ينسجم ومصالحهما ما أفقد الأمم المتحدة فعاليتها في التحرك والتدخل في هذا النزاع.

أخيراً، تركت حرب الفوكلاند انطباعاً سيئاً لدى معظم سكان القارة الأميركية واللاتينية منها خصوصاً. وقد أصدر وزراء خارجية الدول الأميركية بياناً وقّع عليه ممثلو ثماني عشرة دولة باستثناء الولايات المتحدة وعبروا فيه عن المساندة التامة

للأرجنتين وطالبوا سكرتير الأمم المتحدة بدعوة مجلس الأمن لاستصدار قرار يدين العدوان البريطاني. غير أن سرعة العملية العسكرية لاسترجاع الجزر ونجاحها أدت إلى انكفاء الأرجنتين والحيلولة دون مطالبتها بهذه الجزر ثانية[1].

(1) اسماعيل صبري مقلد، «الإستراتيجية والسياسة الدولية»، م.س. ص.ص: 696 ـ 702.

الفصل الرابع

دوامة عنف في أفريقيا[1]

خلال الأربعين سنة من استقلال أفريقيا، عرفت القارة أكثر من ثلاثين نزاعاً مسلحاً أودت بحياة ما يزيد عن عشرة ملايين ضحية. هذا عدا عن حالات الفقر الحاد الناجم عن الجفاف وسوء الأحوال الطبيعية والمعيشية وتفشي الأمراض والأوبئة التي زادت من أحزان القارة ومآسيها.

مع بداية الإستقلال اجتاحت القارة العديد من النزاعات المسلحة كالإنتفاضة الوطنية في مدغشقر وحرب استقلال الجزائر وثورة الماو ماو في كينيا. والنضال لتحرير روديسيا من الإستعمار البرتغالي والكفاح المسلح لاستقلال أنغولا والموزامبيق عن الإستعمار البلجيكي ولإستقلال أريتريا عن أثيوبيا وحرب الأوغادين بين أثيوبيا والصومال، والحرب في جنوب السودان التي لم تنته بعد.

(1) Philippe Leymarie «Geopolitique d'un Continent», Le Monde diplomatique, Mai 1993, p: 14.

وخلال العام 1990 كانت القارة تعاني من ثلاثة عشر نزاعاً مسلحاً كالحرب الأهلية الدائرة حول السلطة كما هو الحال في أنغولا والموزامبيق والصومال وأوغندا. أو نزاع حدود بين السنغال وموريتانيا وبين المغرب والبوليساريو. وحرب انشقاق كما هو الحال بين السودان جنوبه أو بين أريتريا وأثيوبيا وأيضاً الكفاح المسلح ضد التمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية.

بهذا تبدو القارة الأفريقية وكأنها في حرب شاملة بين مختلف أبنائها. أما عن انتشار العنف في هذه القارة المعروفة بالهدوء تاريخياً فتعود أسبابه إلى:

- مرحلة النضال ضد الاستعمار ومحاولات الشعوب الأفريقية لاستعادة سيادتها.
- النزاع حول السلطة في بداية عهد الاستقلال.
- محاولات الانفصال عن السلطة المركزية وإدارة شؤون الأقليات نفسها بنفسها.
- التقسيمات الجغرافية للدول حديثة الاستقلال المبنية على تقاسم مناطق نفوذ المستعمر والتي تتناقض وطبيعة التقسيمات الاجتماعية التي تعيشها القارة المؤلفة من أعراف وأثنيات وقبائل مختلفة.

ومع اتساع الهوة بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث التي تنتمي إليه القارة الأفريقية تفاقمت الأوضاع المعيشية لشعوب القارة وانهارت اقتصادياتها في ظل النظام الاقتصادي الدولي المنحاز كلياً للدول الصناعية. ما أدى إلى موجة عنف اجتاحت معظم بلدان القارة ابتداء من العام 1992.

في مقابلة له يحدد موريس روبير سفير فرنسا في الكونغو أسباب تفاقم الأزمات في أفريقيا خلال التسعينات إلى:

- إفلاس السلطة في الدول الأفريقية حيث أن العديد من الوزراء الذين لم يتخلوا عن حقائبهم منذ بداية عهد الإستقلال والذين يديرون شؤونهم الخاصة من مواقعهم في السلطة بدلاً من إدارة شؤون بلادهم. وهكذا الحال أيضاً للعديد من الرؤساء في الدول الأفريقية أيضاً. وزادت الأزمة تعقيداً مع سياسة الإنفتاح التي فرضها البنك الدولي وهي التي أضعفت قدرة الشعوب الأفريقية الشرائية بعد انهيار عملاتها إزاء العملات الصعبة وزاد في انهيارها تحويلات الرساميل إلى الخارج ما أدى إلى مزيد من تدهور قيمة العملات الوطنية. ويضاف إلى عوامل الأزمة دور النخبة التي طالتها الأزمة فانضمت إلى صفوف المعارضة. كما وأن الإستئثار بالسلطة، داخل مجتمع متعدد الأثنيات والقبائل، حال دون تكريس الديمقراطية في البلاد ما دفع بالقوى الأخرى إلى حمل السلاح للدفاع عن حقوقها في ظل الأوضاع المعيشية المتردية[1].

I ـ أزمة الكونغو (انفصال كاتنغا 1960)

بعد نيلها الاستقلال عن بلجيكا مباشرة تعرضت الكونغو لأزمة كبيرة نجمت عن إعلان انفصال إقليم كاتنغا بزعامة مويس

(1) Interview avec Maurice Robert, Le Point (924), 4 Juin 1990, p: 42.

تشومبي عن الحكومة المركزية. إثر ذلك طلبت الحكومة المركزية من المجتمع الدولي ومن الولايات المتحدة الأميركية بتقديم الدعم لها لوضع حدٍ لهذا الانفصال.

انعقد مجلس الأمن فوراً بناء لدعوة سكرتير عام الأمم المتحدة داغ همرشيلد الذي فوضه المجلس بمهمة تشكيل قوة طوارىء دولية تابعة للأمم المتحدة وإرسالها إلى منطقة النزاع.

وبالرغم من أن القوات الدولية انحصرت مهمتها في العمل على استعادة النظام والاستقرار الداخليين ومنع تحول الحرب الأهلية إلى صراع بين الدول الكبرى باعتبار أن هذه القوات لا تستطيع فرض أوضاع معينة بالقوة ولا يدخل هذا الأمر في نطاق مهمتها، وبالرغم من كل ذلك رفضت كاتنغا دخول القوات الدولية إلى أراضيها.

تفاقم الوضع الداخلي في الكونغو بسبب الخلاف ضمن القيادة السياسية حين اتهم رئيس الكونغو كازافوبو رئيس وزرائه لومومبا بتدويل الصراع الداخلي وإتاحة الفرصة أمام القوى العظمى للتدخل في شؤون البلاد الداخلية فعزله في أيلول عام 1960.

تفاقم الأزمة السياسية زاد في الأمور تعقيداً ما أضعف المبادرة الدولية فطرح موضوع تزويد القوات الدولية بإمكانية أكبر لمواجهة الأوضاع المتردية فرفض الاتحاد السوفياتي ذلك. وعندما عرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة، كلفت السكرتير العام بمواصلة جهوده ومن ثم تشكيل لجنة وساطة لتسوية النزاع.

خلال فترة الهدوء النسبي الذي فرضته قوات الأمم المتحدة، استعاد الجيش الكونغولي تنظيم صفوفه بقيادة جوزيف ديزيريه موبوتو، الذي ما أن استلم السلطة حتى أبعد لومومبا عن السلطة واستدعى خبراء أجانب «لإنقاذ البلاد من الفوضى».

حاول لومومبا الهرب لكنه اعتقل وأودع السجن وسلم للكتانغيين كجزء من المصالحة مع الإقليم. وما إن وصل لومومبا إلى مطار اليزابيت فيل، عاصمة الإقليم المنشق، حتى اغتيل على أيدي رجال تشومبي واختفت جثته إلى الأبد[1].

اغتيال لومومبا في هذه الأثناء أدى إلى قيام موجة احتجاج وسخط دولية وإلى المزيد من تدهور الأوضاع في الداخل. فزادت الأمم المتحدة قواتها حتى بلغت عشرين ألفاً ثم وضعت برنامجاً ضخماً لمساعدة الكونغو اقتصادياً. وفي آب 1961 شكلت حكومة وحدة وطنية في الكونغو لكن الأوضاع ما لبثت أن تدهورت بعد مقتل سكرتير الأمم المتحدة إثر تحطم طائرته في طريقه لمقابلة تشومبي للبحث في طرق تسوية النزاع. تعهد تشومبي باحترام حكومة الوحدة الوطنية في الكونغو في كانون أول 1961 لكنه لم يعمل بتعهداته ما أجبر القوات الدولية على تطويقه وإسقاط مدينة إليزابيت فيل وكان إعلان تشومبي نهاية انفصال الإقليم في آخر عام 1962 حين غادر إلى فرنسا وانسحبت القوات الدولية في حزيران 1964 بعد أن استتب الأمن في الكونغو.

(1) جان جاك سرفان شرايبر، «التحدي العالمي»، م.س، ص: 186.

من اللافت أن تشومبي عاد إلى البلاد في تموز عام 1964 وتسلم رئاسة الحكومة المركزية في البلاد. لكن وصول جوزيف موبوتو إلى الحكم وإمساكه بكامل خيوط السلطة أتاح له إمكانية عزل تشومبي وصدر عليه حكم غيابي بالإعدام وبعدها اختطف إلى الجزائر حيث بقي مسجوناً حتى وفاته.

استقرت الأوضاع في الكونغو بعد ذلك ويعود الفضل في هذا إلى المجهود الكبير الذي قامت به سكرتاريا الأمم المتحدة والقوات الدولية التابعة لها إذ إن هذه المهمة كانت من أعنف عمليات حفظ السلام التي تولتها القوات الدولية في تاريخها[1].

II ـ أزمة نيجيريا (انفصال إقليم بيافرا 1967)

وقع انقلاب عسكري دموي في كانون الثاني 1966 في نيجيريا أطاح بالقيادة السياسية المدنية وتسلمت القوات العسكرية السلطة في البلاد. ثم ما لبث أن وقع انقلاب عسكري آخر بعد أشهر من الأول. فاندلعت أعمال العنف القبلي في القسم الشمالي من البلاد وتعرض الأيبو المقيمون هناك لهجمات دفعتهم إلى الهرب نحو شرقي البلاد موطنهم الأصلي الذي كان يتولى شؤونه الكولونيل أوجوكو. وخلال لقاء عقد بين أوجوكو زعيم الإقليم الشرقي وجوون رئيس نيجيريا في غانا حصل الإقليم الشرقي على تنازلات مهمة من قبل الحكومة المركزية. بالرغم من ذلك

(1) إسماعيل صبري مقلد، «الاستراتيجية والسياسة الدولية»، م.س. ص.ص: 671 ـ 675.

تدهورت الأوضاع في البلاد فقام أوجوكو بإعلان استقلال الإقليم في أيار 1967 تحت اسم بيافرا وقطع كل الروابط السياسية مع نيجيريا.

أدى إعلان انفصال بيافرا عن نيجيريا إلى حرب دموية استمرت أكثر من سنتين حشد فيها الطرفان عشرات الآلاف من الجنود وراح الطرفان يستنجدان بالدول الكبرى لمساندتهما في صراعهما. فحظيت بيافرا بمساندة البرتغال وجنوب أفريقيا وروديسيا وفرنسا وإسرائيل أما الحكومة النيجيرية فقد حظيت بدعم بريطانيا والاتحاد السوفياتي ودول أوروبا والجزائر ومصر.

حاولت منظمة الوحدة الأفريقية تسوية الأزمة سلمياً عندما دعت إلى العودة إلى المفاوضات وإلى اللجوء إلى الوسائل السلمية في إطار وحدة نيجيريا كما شكلت لجنة من رؤساء بعض الدول الأفريقية للتدخل لدى أطراف النزاع لكن الفشل كان مصيرها بسبب رفض أوجوكو لهذه المساعي مستنداً إلى دعم منظمات دولية مثل الڤاتيكان والصليب الأحمر الدولي واتحادات وجمعيات مسيحية دولية أخرى.

أما سبب وقوف بريطانيا إلى جانب الحكومة المركزية فيعود إلى الروابط التي تصل بين البلدين لا سيما وأن لبريطانيا استثمارات مالية ضخمة في قطاع الثروة البترولية النيجيرية. فضلاً عن أن امتناعها عن دعم الحكومة المركزية سيدفعها باتجاه الاتحاد السوفياتي ما يؤدي إلى فقدانها لاستثماراتها في نيجيريا.

أما فرنسا فقد دعمت بيافرا طمعاً ببترول الإقليم الذي سوف

تستثمر فيه فيما لو استقل. لهذا دعت الحكومة الفرنسية إلى حل القضية على أساس مبدأ حق تقرير المصير. أما موقف الاتحاد السوفياتي فقد جاء انسجاماً مع موقف منظمة الوحدة الأفريقية في محاولة منه لتمتين الروابط مع معظم الدول الأفريقية. بينما لم يتعد الموقف الأميركي الرسمي الدعوة إلى وقف إراقة الدماء والعودة إلى المفاوضات والاستعانة بجهود الدول الصديقة بينما كانت لا تبخل على إقليم بيافرا بالمساعدات فضلاً عن التغطية الإعلامية لأحقية الإقليم في الاستقلال وربما يعود ذلك لوقوف الاتحاد السوفياتي بجانب الحكومة المركزية.

أخيراً انتهت الحركة الانفصالية عام 1970 وأعلن الرئيس النيجيري العفو العام عن أفراد الشعب الذين ساهموا بالانفصال باستثناء زعيمهم أوجوكو[1].

III ـ قضية تشاد

يتألف الشعب في تشاد من مجموعة قبائل بدوية التي تعيش في شمالي البلاد ومعظمها من المسلمين والبدو. بينما الجنوبيون هم من الوثنيين والمسيحيين الذين يستقرون في المدن. إزاء هذا الإختلاف في الأصول والأعراق لا بد إذاً من وجود خلافات داخلية حول كثير من قضايا السلطة والتنمية أو غير ذلك.

وشكّل موقع التشاد الجغرافي على تخوم الحدود الليبية مدخلاً لاضطرابات مستمرة حول ترسيم الحدود معها خصوصاً

(1) اسماعيل صبري مقلد، «الإستراتيجية والسياسة الدولية»، م.س. ص.ص: 671 ـ 674.

إذا عرفنا أن فرنسا كانت قد تنازلت عن إقليم أوزو (موضوع النزاع الليبي التشادي) إلى إيطاليا خلال استعمارها لليبيا لكن ذلك لم يحصل عملياً[1]. وقد بقيت القوات الفرنسية متمركزة في هذا الإقليم لسنوات عدة، بعد إستقلال التشاد عام 1960، تحت عنوان مساعدة السكان في إدارة شؤونهم.

تدخلت ليبيا «مراراً» في قضية التشاد، تارة دعماً للعرب البدو في نزاعهم مع السلطة المركزية في نجامينا وطوراً مطالبة بحقها بضم إقليم أوزو إليها. كما أن فرنسا تدخلت مراراً بناءً لطلب الحكومة التشادية وغادرت بعد انتهاء مهمتها.

لم تتخذ التدخلات في التشاد بعداً دولياً خلال النصف الأول من السبعينات لكن أهمية هذا التدخل بدأت تبرز بعد استقلال أنغولا وموزامبيق وتقاربهما مع موسكو عام 1975. وبما أن العلاقة جيدة بين ليبيا والإتحاد السوفياتي راح الغرب ينظر بقلق لتحركات النظام الليبي في أفريقيا في النصف الثاني من السبعينات حين بدأ التدخل الفرنسي يحظى برضى ودعم العالم الغربي والولايات المتحدة الأميركية خصوصاً[2].

يعود اهتمام السياسة الأميركية بموضوع التشاد إلى التحول في أفريقيا بعد استقلال أنغولا وموزامبيق 1975 وتقاربهما مع الإتحاد السوفياتي الذي وقعا معه معاهدة صداقة وتعاون عامي

(1) د. دعد بو ملهب عطاالله، «الثنائية الدولية»، مكتبة لبنان، بيروت 1991، ص: 368.

(2) Pierre Biarnes «L'histoire d'une colonisation manquée» Le monde 7/2/1981

1976 و1977. وبما أن ليبيا على علاقة جيدة مع موسكو، فقد برزت خطورة التحركات الليبية خوفاً من أن تكون توسعاً سوڤياتياً لتقطيع القارة وإسقاطها لاحقاً. من هنا كان الدعم الأميركي لجذب أطراف الصراع المحلي فتخلى حسين حبري عن علاقته بطرابلس ثم ما لبث جوكوني عويدي أن نقض علاقته بها أيضاً. ثم إن لقاء الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران والزعيم الليبي معمر القذافي في جزيرة كريت في تشرين الثاني 1983 وضع حداً للتدخل الليبي في تشاد.

لكن التدخل الليبي ما لبث أن استؤنف بعد تقرب جوكوني عويدي من طرابلس مجدداً ليبدأ حرباً جديدة ضد حكومة نجامينا. واستمرار الصراع دفع بإدريس ديبي لتشكيل جبهة إنقاذ وطنية في آذار 1990 وقام بحملة عسكرية مكنته من دخول نجامينا العاصمة في كانون أول من السنة نفسها بعد هرب حسين حبري منها.

استطاع إدريس ديبي أن يوطد دعائم السلطة داخلياً ويقيم علاقات جيدة مع فرنسا دون أن يغضب ليبيا.

IV ـ النزاع في جنوب أفريقيا

بعيداً عن المشكلات الدولية المحتدمة، كان النظام السياسي في جنوب أفريقيا يعتمد سياسة التمييز العنصري ضد الأفارقة السود[1]. لم يتأثر هذا النظام باستبعاده عن هيئة الأمم

(1) ABC des Nations Unies, p: 206.

المتحدة ولا بالمقاطعة التي اتخذها العديد من الدول كوسيلة ضغط ضد هذا النظام غير الإنساني. وقد استطاع نظام جنوب أفريقيا متابعة سياسته بالنظر إلى عوامل عدة منها:

- بعده عن المناطق الحساسة في العالم.
- ممارسته نظام الوصاية على ناميبيا الذي وضعته عصبة الأمم[1].
- إمتلاكه إحتياطياً ضخماً من المواد الأولية الإستراتيجية في العالم (ذهب 56٪، بلاتين 82٪، مانغنيز 90٪، كروم 58٪ وألماس 50٪).

إثر التغيير المفاجيء في البرتغال بعد الثورة البيضاء فيها عام 1974 بدأت المفاوضات حول استقلال أنغولا والموزامبيق (تحت وصاية البرتغال). نالت أنغولا وموزامبيق إستقلالهما عام 1975 واستطاعت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، ذات الوجه الإشتراكي وهي على علاقة جيدة بالإتحاد السوڤياتي، إستطاعت إستلام السلطة وإقامة نظام إشتراكي في لواندا، وتوقيع معاهدة صداقة وتعاون مع الإتحاد السوڤياتي عام 1976.

أعلنت كل من الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا والجبهة الوطنية لاستقلال أنغولا، الحرب ضد نظام لواندا. ما لبث الصراع أن اتسع مداه عندما قامت أفريقيا الجنوبية (عبر ناميبيا) وزائير باجتياح الأراضي الأنغولية ما اضطر النظام في أنغولا إلى طلب

(1) ABC des Nations Unies, p: 205.

المساعدة من كوبا التي أرسلت ما بين 20 و25 ألف جندي لدعم النظام بوجه القوى المعارضة[1].

أدى هذا التوغل الشيوعي إلى قلب القارة السوداء إلى إبراز دور أفريقيا الجنوبية كطرف مهم في إعادة التوازن إلى المنطقة. وتراجع الغرب عن المقاطعة ليتبنى دعم روديسيا في مواجهة التمدد الشيوعي باتجاه منطقة استراتيجية مهمة بين المحيطين الأطلسي والهندي عند رأس الرجاء الصالح. عند استلم الرئيس الأميركي ريغان مهام منصبه أوائل عام 1981 بدأ حواراً مع أفريقيا الجنوبية لإفهامها ضرورة التخلي عن التمييز العنصري الذي لا يجلب إلا المزيد من العنف[2].

استمر الصراع في أنغولا حتى كانون أول 1988 حين انتهى بتوقيع اتفاقية بين أنغولا وجنوب أفريقيا وكوبا قضت بانسحاب القوات الكوبية ووقف تدخل جنوب أفريقيا في أنغولا.

لم يتدخل الغرب في هذه الحرب مباشرة بالرغم من تدخل كوبا فيه. لكن الأميركيين قدموا كل وسائل الدعم للمعارضة في أنغولا بقيادة اليونيتا (UNITA). هناك من يعيد ذلك لعدم اهتمام الغرب كثيراً ولكن الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الأميركية للحركات المناهضة للنظام الشيوعي لا يستهان به. إلا أن واشنطن لم تتدخل مباشرة انسجاماً مع مبدأ نيكسون الداعي لتقديم كافة أنواع الدعم لأصدقاء أميركا في العالم دون الدخل الأميركي المباشر.

(1) د. دعد بو ملهب عطاالله، «الثنائية الدولية»، م.س. ص: 365.

(2) Ph.M. Defarges, «Relations internationales (1), op. cit, p: 353.

الإتحاد السوفياتي من جهته لم يتدخل مباشرة إلا أنه قدم كل أشكال الدعم المادي والسياسي للنظام القائم في لواندا ربما لانشغاله في أفغانستان ولهذا كان التدخل الكوبي بمثابة البديل عنه.

V ـ قضية قصف طرابلس وبنغازي في ليبيا 1986

يعود اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بشمال أفريقيا إلى الأيام الأولى لاستقلالها عن التاج البريطاني. ففي شهر أيار 1784، ألف الكونغرس الأميركي لجنة تتولى عقد إتفاقات مع دول شمال أفريقيا لحماية سفنها التجارية التي تعبر المتوسط مقابل مبلغ من المال. نجحت هذه اللجنة بالاتفاق مع المغرب فقط في عام 1784 ولما لم تستطع عقد إتفاقية مع الجزائر وليبيا، رأت لجنة الكونغرس الخاصة بالبحر المتوسط ضرورة إنشاء قوة عسكرية تتولى هذه المهمة ووافق الكونغرس على ذلك وتم إرسال ست سفن أميركية إلى المنطقة. وتم الاتفاق لاحقاً مع ليبيا عام 1796 ومع تونس 1797 مقابل مبالغ من المال تدفعها الولايات المتحدة الأميركية لكلا البلدين[1].

ثم ما لبثت الولايات المتحدة الأميركية أن تراجعت عن اتفاقياتها مع هذه الدول بعدما امتلكت قوة عسكرية تخولها حماية سفنها. وحصل نزاع تدخل فيه الأسطول الأميركي ضد ليبيا عام

(1) «قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي»، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا 1992، ص: 11.

1802 لكنه لم ينجح وأعاد الكرة عام 1803 دون تحقيق أي نجاح أيضاً. بعد ذلك وقعت ليبيا تحت الاستعمار الإيطالي واستطاعت الدول الغربية إقامة قواعد عسكرية على الأراضي الليبية.

بعد الانقلاب الذي أطاح بعائلة السنوسي من ليبيا عام 1969 طالب النظام الجديد بقيادة العقيد معمر القذافي بإجلاء القواعد العسكرية عن الأراضي الليبية وانتهجت سياسة دعم لحركات التحرر في العالم وتقارب مع القوى القومية العربية وعلى الصعيد الدولي استطاعت ليبيا الحصول على السلاح من الاتحاد السوفياتي الذي بنت معه علاقات جيدة. ومع الثورة البيضاء في البرتغال 1974 واستقلال أنغولا وموزامبيق وإعلان سياسة خارجية قريبة من موسكو. وإزاء التدخلات الليبية في تشاد، اعتبرت الأوساط الأميركية أن تحركات ليبيا الرافضة للحلول السلمية في الشرق الأوسط ودعمها الحركات الثورية في العالم، وتقاربها مع الاتحاد السوفياتي كل ذلك يشكل جزءاً من السياسة السوفياتية الرامية لإسقاط القارة الأفريقية.

ففي العام 1984 وضع «مكتب الدراسات والبحوث» التابع لوزارة الخارجية الأميركية تقريراً يتعلق بالمسألة الليبية وما تقوم به ليبيا من دور مناهض للسياسة الأميركية في المنطقة. وفي العام 1985 أعد «مركز الأمن القومي» تقريراً عن مخاطر السياسة الليبية على المصالح الأميركية[1]. من هنا برزت خطورة الموقف الأميركي تجاه القيادة الليبية.

(1) «قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي»، م.س. ص: 13.

في 10/10/73 أعلنت الجماهيرية الليبية اعتبار خليج سرت ضمن مياهها الإقليمية ومنذ ذلك التاريخ لم يقم الأسطول السادس بأية مناورات باستثناء بعض أعمال التسلل حتى مجيء إدارة ريغان إلى الحكم. فكان أول صدام مع ليبيا في 19/1/1981.

وبينما كانت تقوم القوات الأميركية بمناورات في خليج سرت تعرضت لصواريخ أرض جو ليبية باتجاه طائراتها مع دفع بهذه القوات إلى شن غارات متلاحقة ضد مدينتي طرابلس وبنغازي في آذار عام 1986 مستهدفة في الوقت ذاته مقر الرئاسة الليبية[1].

كما أن الإدارة الأميركية حملت ليبيا مسؤولية تفجير ملهى ليلي في برلين ذهب ضحيته جندي أميركي وجرح آخرون. وشنت الولايات المتحدة الأميركية على ليبيا حملة سياسية نجحت خلالها في فرض عقوبات ضدها بحجة دعم الأعمال الإرهابية وتشجيعها. ويبدو أن هذا الأمر كان ملفقاً لأنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي اعترفت أجهزة المخابرات في ألمانيا الشرقية عن مسؤوليتها عن تفجير الملهى الليلي التي حملت أميركا مسؤوليته للقيادة الليبية. ثم ما لبثت واشنطن أن شنت حملة إعلامية عام 1990 ضد معمل لإنتاج المتفجرات في ليبيا بالرغم من تأكيد

(1) آغوب ديرهوفنسيان «الغارات الأميركية على الجماهيرية الليبية الحدث وأبعاده العسكرية»، الفكر الاستراتيجي العربي، 17 ـ 18 تشرين أول 1986، ص.ص: 309 ـ 320.

السلطات الليبية والشركات الأوروبية المنشئة له بأنه معمل مستحضرات كيماوية ودعت إلى ضرورة تدميره وبالفعل تم إحراق المعمل في العام 1991. وفرض على ليبيا حظر اقتصادي من قبل الدول الغربية بالرغم من تداعي الاتحاد السوفياتي ومعظم الدول الأفريقية الصديقة التي كانت الولايات المتحدة تتهم ليبيا بالتنسيق معها لإسقاط أفريقيا بأيدي الشيوعية.

VI ـ القضية الصومالية

تتشابه القضية الصومالية مع قضايا الدول الأفريقية في أصولها بشكل عام. ويعود ذلك إلى الإرث الاستعماري الذي لا يزال يتفاعل فيها. خصوصاً قضايا الحدود المرسومة طبقاً لمصالح الاستعمار[1]، وهيكلية مؤسسات الدولة المبنية على النمط الغربي دون أي اعتبار لطبيعة المجتمعات فيها وتوزعها الجغرافي. أضف إلى ذلك أن الطبقة السياسية في معظم دول العالم الثالث لم تعط التنمية حقها في المرحلة الأولى من الاستقلال. بل استنفذت موارد بلدانها والمساعدات الخارجية في إدارة الحكم والدعاية السياسية أو في نزاعات الحدود مع جيرانها. ما حرم شعوبها فرصة تحسين ظروفها وأوقعها أسيرة المديونية.

(1) محمود خليل، «الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي»، السياسة الدولية 111، عام 1993، ص: 348.
راجع أيضاً: بيركيت هابتي سيلاسي، «الصراع في القرن الأفريقي»، تعريب عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1980.

1 ـ أسباب الأزمة في الصومال:

قبل الحديث عن الأسباب لا بد من التذكير بأن الشعب الصومالي يتألف من قبائل متعددة، أكبرها وأكثرها أهمية هي: الدارود والهاري والإسحاق[1]. وكانت مقسمة بين الإستعمار الإيطالي في الجنوب والبريطاني في الشمال والفرنسي في الشرق (جيبوتي) والأثيوبي في الغرب. وبعد مفاوضات بين إقليمي الشمال والجنوب وتوافقهما مع الإستعمار البريطاني والإيطالي، استقلت الصومال عام 1960 واحتفظت فرنسا بالقسم الشرقي ليصبح فيما بعد جمهورية جيبوتي.

استأثر أهل الجنوب بكافة مقدرات الدولة في الصومال وتمادوا في تهميش إقليم الشمال ما أدى إلى اضطرابات أمنية في الشمال قمعتها السلطة بقوة[2]. أضف إلى ذلك أن حزب الشباب الصومالي (الجنوبي) استطاع بمساعدة الإيطاليين الفوز في انتخابات 1960. واستأثر بالحكم حتى عام 1969 وانتهى بانقلاب عسكري خوفاً من تطور الأحداث ووقوع حرب أهلية في الصومال. وهكذا تكون التجربة البرلمانية قد فشلت في إدارة الحكم نتيجة نفعية القيادات السياسية وانتهازيتها[3].

(1) محمد السيد غلاب: «شعوب القرن الأفريقي»، في الندوة الدولية للقرن الأفريقي الجزء الثاني، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة 1987، ص.ص: 1092 ـ 1095.
(2) نجوى أمين الفوال: «انهيار الدولة في الصومال»، السياسة الدولية 112، عام 1993، ص: 10.
(3) نفس المصدر، ص: 11.

مع كل انقلاب عسكري في العالم الثالث تطول لائحة الوعود ثم ما يلبث أن يتحول الحكم إلى عقبة في وجه تطور المجتمع. حصل ذلك أيضاً في الصومال. ففي البداية شن النظام الجديد حملة شعواء ضد المفاهيم القبلية التي يتمسك بها الصوماليون وقام بحملة لمحو الأمية ثم تبنى الماركسية وقام بحملة تأميم مؤسسات إقتصادية أجنبية. هذه الأعمال زادت في شعبية النظام لكنها ما لبثت هذه الشعبية أن تراجعت مع فشل تعاطي القيادة السياسية مع المؤسسات الديمقراطية في البلاد. ما أدى إلى فشل التجربة الإشتراكية التي تبناها النظام. ويرى بعض الكتاب أن أوتوقراطية محمد سياد بري ومواجهته للقيم الديمقراطية في المجتمع الصومالي كانت الصخرة التي تحطم عليها حكمه وثورته. وقد ترتب على ذلك نتيجتان: تضاؤل المشاركة الشعبية في العملية السياسية، ونمو ميكانزمات (آلية) السيطرة في الحكومة المركزية بحيث أصبح محمد سياد بري رئيساً للدولة والقائد الأعلى للجيش ورئيس المجلس القضائي ورئيس مجلس الوزراء فضلاً عن كونه سكرتير عام الحزب الواحد[1].

2 ـ حرب الأوغادين 1977 ـ 1978:

في محاولة منه لاستعادة شعبيته بدأ سياد بري يطالب بإقليم الصومال الغربية (الأوغادين) يدفعه إلى ذلك:

(1) نجوى أمين الفوال، «انهيار الدولة في الصومال»، م.س، ص: 12.

- محاولة تحقيق انتصار تاريخي.
- حمل قضية توحيد الصومال.
- إلهاء المعارضة ووضعها أمام قضايا قومية.

اعتمد النظام الوسائل السلمية أولاً ثم ما لبث أن لجأ إلى القوة بسبب الانقلاب الذي أطاح بامبراطور الحبشة هيلا سيلاسي عام 1974 وحالة الفوضى فيها.

فقد كانت أثيوبيا تعاني من أزمات حادة حول السلطة في ظل امبراطور هرم هيلا سيلاسي يحكم بذهنية القرون الوسطى، زاد في حدة الأزمة الحرب الدائرة في أريتريا الساعية لاستقلالها. وكان لحالة الجفاف والمجاعة أعظم الأثر في تفاقم الأزمة في هذه الامبراطورية.

حصلت أحداث في شباط 1974 أدت إلى تقليص سلطات الامبراطور. وفي آب 1975 وقبل أسبوعين فقط من وفاته، خسر امبراطور الحبشة كامل سلطاته التي استحوذ عليها مجلس قيادة عسكري. وأثناء محاولة انقلاب استطاع منغستو هيلا مريام الاستيلاء على السلطة في شباط 1977 لتتحول أثيوبيا بعدها إلى دول اشتراكية.

حاول نظام سياد بري الاستفادة من حالة الفوضى التي تعيشها أثيوبيا وتحقيق انتصار سياسي باستعادة الصومال الغربية (الأوغادين) التابعة لأثيوبيا في تموز عام 1977. احتجت موسكو على هذا الغزو وأدانته، فما كان من الصومال إلا أن فض معاهدة

الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفياتي بعد أن كان قد وقعها في تموز 1974.

رداً على سياسة مقديشو المعادية أغدقت موسكو مساعداتها على أثيوبيا لتثبيت النظام الإشتراكي الجديد فيها ومقاومة الغزو الصومالي للأوغادين. حاول سياد بري الإتصال بالغرب طلباً للمساعدة لكن الغرب أوقف المساعدات العسكرية عنه في أيلول من السنة نفسها. ما اضطر مقديشو إلى وقف الحرب في آذار 1978.

فشلت حملة الأوغادين فكانت لها انعكاسات سلبية داخل الصومال خصوصاً في منطقة الشمال حيث كانت تدور المعارك إذ أن السلطة راحت تعامل سكان هذه المنطقة وكأنها تخضع لاستعمار أجنبي. وزاد في حدة الأزمة في السلطة عندما أعلن استقلال الصومال الشرقية التي أصبحت تعرف بـ جيبوتي. ما أعطى للهزيمة أبعاداً مضاعفة على النظام في الصومال.

أما عن الصراع بين الدولتين فقد هدأ بعد ذلك إلى أن وقع الطرفان معاهدة سلام وأقاما منطقة منزوعة السلاح بينهما وذلك في نيسان عام 1988[1].

خلاصة القول إن حرب الأوغادين قد سرّعت بعملية تحلل نظام سياد بري. وتحولت على أثرها عمليات خرق حقوق الإنسان ـ التي كانت جزءاً من صراع النخبة ـ إلى عملية إضطهاد

(1) L'histoire au jour le jour, op.cit, p: 460.

عرقي منظم. واستخدم سياد بري كل الوسائل لتدعيم الحكم الشخصي مستعيناً بالمعطيات العشائرية والطبقية ومؤسسات الدولة ومواردها[1].

3 ـ تكوين جبهة المعارضة:

فجرت هزيمة الأوغادين موجة من النقمة على نظام سياد بري فقامت محاولة انقلاب فاشلة ضده أدت إلى إعدام العديد من الضباط ما أدى إلى لجوء الباقين إلى أثيوبيا مؤلفين أول جبهة معارضة باسم جبهة الخلاص الديمقراطي الصومالية. حظيت بدعم بعض المدنيين والفعاليات السياسية والاقتصادية.

ثم إن الممارسات الوحشية للنظام ضد الإقليم الشمالي دفعت إلى تشكيل الحركة القومية الصومالية من الإسحاق وأصبحت ثاني قوة معارضة تقوم على الأصل القبلي. منحتها أثيوبيا قاعدة على أراضيها عام 1982.

شكل موضوع إزاحة سياد بري قاسماً مشتركاً لتحالف الجبهتين دون أي برنامج سياسي أو إصلاحي وطني مشترك. وبدأت بعض الأعمال التخريبية لتقويض النظام في الصومال. ما زاد في قمع النظام للأقاليم التي انطلقت منها المعارضة. لكن هاتين الجبهتين من موقعهما القبلي لم تستطيعا تحريك الشارع الصومالي وزاد في ضعفها مصالحة ليبيا مع الصومال والدعم الأميركي له ضمن استراتيجية مواجهة مواقعَ التقدم السوفياتية في القارة الأفريقية.

(1) نجوى أمين الفوال، «انهيار الدولة في الصومال»، م.س. ص: 16.

زاد النظام من حملات القمع بعد فشل محاولة الإنقلاب الثانية عام 1986، لكنه لم يعد قادراً على فرض سيطرته على السلطة بدون منازع. فبدأ الصراع حول خلافة سياد بري وبدأت القبائل الأخرى تتهيأ لاستلام السلطة. لكن سياد بري ما لبث أن قام بإبعاد كل من ليس له به صلة. وهكذا انحصر الصراع حول السلطة «بالحاشية».

وقد زاد في تفاقم الأوضاع، الإتفاق مع أثيوبيا عام 1988. ما حرم المعارضة من قواعدها فيها، عندئذ شن النظام الصومالي حملة تدمير منظمة ضد مدن الشمال وفر الأحياء من سكانها إلى الأرياف. ثم ما لبثت أن امتدت الإضطرابات جنوباً حيث نشأت الحركة الوطنية الصومالية عام 1989 يتزعمها عناصر من الأوغادين فضربها النظام بوحشية[1].

لم تنجح حملات التصفية هذه بكبح المعارضة لا بل ارتدت ضد النظام وبدأت المؤسسة العسكرية بالتفكك وتجمع العسكريون المنشقون في الجيش الوطني الصومالي في وسط البلاد وكانت حركة مؤتمر الصومال الموحد قد تشكلت من قبيلة الهاري عام 1989 وسيطرت على العاصمة مقديشو. حاول سياد بري تهدئة الأوضاع عندما أقال الحكومة ودعا الأطراف الأخرى للإنضمام إلى حكومة جديدة لكن أحداً لم يلب الدعوة عام 1990.

(1) نجوى أمين الفوال، «انهيار الدولة في الصومال»، م.س. ص: 20.

4 - انهيار الدولة الصومالية[1]:

برزت تحالفات في هذه المرحلة بين مؤتمر الصومال الموحد (في الوسط) والحركة الوطنية في الجنوب والحركة القومية الصومالية في الشمال. وبدأت قوات المؤتمر زحفها باتجاه مقديشو فانتهى نظام سياد بري مع مؤيديه من البلاد عام 1991، وانهارت الدولة الصومالية.

لقد جمع شعار إسقاط سياد بري جميع أطراف المعارضة، وغيابه كان سبب تفجير الصومال من الداخل (انهيار مؤسسات الدولة، تلاشي القوة العسكرية، انتشار السلاح على نطاق واسع خاصة الترسانة العسكرية التي كان يملكها النظام والتي أصبحت بأيدي الشعب).

دار الصراع بين مختلف الفصائل حول السلطة وتحولت مقديشو إلى حمام دم، وفي نهاية عام 1994 أصبح الصومال مجزأً إلى خمسة أجزاء:

1 - الشمال حيث تسيطر الحركة القومية.
2 - المناطق الشرقية والوسطى، جبهة الخلاص الديمقراطي.
3 - العاصمة وما حولها تحت سيطرة حركة المؤتمر الصومالي الموحد.
4 - كيسمايو في الجنوب تحت سيطرة الحركة الوطنية.
5 - بيدوا في الجنوب، أيضاً تحت سيطرة الحركة الديمقراطية[1].

(1) Philippe leymarie «La somalie, nation eclatée», Le monde diplomatique, Janvier 1993, P.P: 4-5.

(1) نجوى أمين الفوال، «انهيار الدولة في الصومال»، م.س. ص: 21.

إضافة إلى مناطق في الجنوب سيطر عليها أنصار الرئيس الفار. والجدير ذكره أن جميع هذه الجبهات لا تملك مؤسسات سلطة إدارية أو سياسية (فلتان مطلق) وأيضاً لا تمتلك برنامجاً سياسياً معيناً يشكل مدخلاً لحوار سياسي بين أطرافها (صراع حول السلطة فقط).

لقد حطم النظام البرلماني، خلال مرحلة الاستقلال، النظم التقليدية التي كان يقوم عليها المجتمع الصومالي. وبانهيار النظام البرلماني تلاشت مقومات المجتمع الذي تحول إلى ساحة قتال لاستلام السلطة. سلطة من؟ وعلى من؟ ذلك السؤال لم تتفق أطراف النزاع عليه بعد.

5 ـ التدخل الأميركي في الصومال:

خطفت حرب الخليج واحتلال العراق للكويت وحملة عاصفة الصحراء، أنظار العالم عما جرى من أحداث في الصومال. وبعد انتهاء المعارك ضد العراق طرح الرئيس الأميركي «مشروعه الأخلاقي» للتدخل في العالم الثالث ليس بسبب ما تتعرض له المصالح الأميركية بقدر ما تشكله أهمية إحلال السلام وتوطيد الديمقراطية في دول العالم الثالث[1]. لكن الحقيقة أن الرئيس بوش كان يسعى للسيطرة على مصادر النفط الموجود في للصومال. إذن تحت شعار إحلال السلام وتوطيد الديمقراطية تدخلت الولايات المتحدة الأميركية

(1) غسان العزي، تطور مكانة العالم الثالث، الدفاع الوطني (14) 1995، ص: 42.

لوقف النزف في الصومال وإعادة الديمقراطية إليه في كانون أول 1992 في عملية سميت «إستعادة الأمل»، ثم تبع دخول القوات الأميركية دخول قوات متعددة الجنسية توزعت على بعض المدن الرئيسة في محاولة لوقف القتال وتقديم المساعدات والأغذية للمدنيين.

في هذه الأثناء دعا الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي كل الأطراف المتحاربة من الشمال والجنوب والوسط لحضور مؤتمر مصالحة في مقديشو في آذار للتوصل إلى مشروع سياسي وإقامة سلطة إنتقالية وميثاق وطني مؤقت إلى حين الإتفاق على دستور جديد للصومال. كما أن القوات المتعددة الجنسية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية تحولت بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن 714 إلى قوات تخضع لسلطة الأمم المتحدة وجرى تسليم القيادة إلى قائد تركي يساعده قائد أميركي. أطلق على عملية الأمم المتحدة اسم يونيصوم II (UNUSOM II)[1].

حاولت الأمم المتحدة ومعها الولايات المتحدة الأميركية إعادة بناء الدولة وإنشاء المؤسسات الحكومية بخاصة مجلس الشورى. وتقسيم البلاد إلى ثماني عشرة مقاطعة يمثل كل منها ثلاثة مندوبين في مجلس الشورى الذي سيشكل الخطوة الأولى في إعادة تكوين الدولة في الصومال.

لكن هذه المقترحات لم تتوافق مع مصلحة محمد فرح

(1) نزار عبد القادر «دور الأمم المتحدة في النظام العالمي الجديد»، الدفاع الوطني (6) 1993، ص: 11.

عيديد قائد المؤتمر الصومالي الموحد معتبراً أن القوات الدولية جاءت لحفظ السلام. أما الحل السياسي فهو شأن صومالي داخلي. فحصلت مناوشات مع الأمم المتحدة وما لبثت أن تطورت إلى حرب أهلية ضد القوات الأجنبية[1].

إزدادت الأوضاع سوءاً عندما لم تقدم القوات البلجيكية الموجودة في مدينة كيسمايو على اعتقال محمد سعيد حارس (صهر سياد بري) قائد عملية تدمير مدينة هارجيس في الشمال حيث قتل ما يزيد عن خمسين ألف مواطن صومالي. تلى ذلك تصريحات عيديد حول ضرورة وقف عملية تقسيم الصومال بخاصة في ما يتعلق بالقسم الشمالي منها. عندئذ وجهت قوات الأمم المتحدة حملة مطاردة له باعتباره المسؤول الأول عن تخريب الصومال[2] ما أدى إلى حملة معاكسة شنتها قوات عيديد ضد القوات الدولية وانسحبت هذه القوات بعد الخسائر التي منيت بها (84 قتيلاً) وكلف مجلس الأمن Lanzana Kouyaté الذي ما لبث أن أعلن عن فدية 25 ألف دولار أميركي لمن يرشد إلى عيديد[3]. وهكذا وقعت قوات الأمم المتحدة والولايات المتحدة في دوامة عنف غير محدودة آثرت بعدها الإنسحاب.

يبقى السؤال مطروحاً كيف أن الولايات المتحدة الأميركية

(1) Gerard Prunier «L'inconcevable aveuglement de l'ONU en Somalie», Le Monde diplomatique, Novembre 1993, P: 7.

(2) نفس المصدر، ص: 7 .

(3) نفس المصدر، ص: 7.

تدخلت مباشرة في نزاعات محلية حول السلطة في الصومال ولم تتدخل لحماية إستقلال دول في البلقان حيث كانت تدور معارك مشابهة.

الواقع أن الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها الصومال على مدخل البحر الأحمر وعلى مقربة من آبار النفط تجعل من خطورة الأوضاع الداخلية تهديداً للممرات الإستراتيجية الدولية خصوصاً ما يتعلق بطرق إمداد النفط. لا سيما أن حرب الخليج الثانية كانت لا تزال غبارها تغطي المنطقة والخوف كل الخوف من إمتداد شرارتها.

استمرت حالة الفوضى في البلاد في ظل غياب السلطة وعدم توافق أطراف النزاع وفشل مهمة القوات الدولية لحفظ الأمن في الصومال. لكن الجهود الدبلوماسية استمرت ونجحت بتوقيع إتفاق سلام بين الفصائل الصومالية في كانون أول 1997 في القاهرة.

اشترك في توقيع الإتفاق كل من حسين فارح عيديد وعلي مهدي محمد اللذين يتزعمان أكبر الفصائل المتحاربة في الصومال. وقد شارك زعماء آخرون في المناقشات الجارية بين الأطراف لكنهم انسحبوا قبل توقيع الإتفاق منهم آدم عبدالله نور رئيس مجلس الإنقاذ الوطني وعبدالله يوسف أحمد رئيس الجبهة الديمقراطية الصومالية للإنقاذ. كما أن جمهورية أرض الصومال المعلنة من جانب واحد في الشمال لم تشارك في المفاوضات ولا في توقيع الإتفاق المذكور.

وجد هذا الاتفاق ترحيباً دولياً شاركت فيه الولايات المتحدة الأميركية بحذر بينما الحماس كان من جانب مجلس الأمن. لكن هل هذا الاتفاق سيضع حداً للصراع الدائر في الصومال؟ سؤال تجيب عنه الأيام المقبلة لأن لا أحد يعلم ما تضمره القلوب حسب قول عيديد نفسه[1] خصوصاً أن أثيوبيا رفضت الاتفاق لأنه جاء نقيضاً لجهودها التي أثمرت عن توقيع اتفاق بين الأطراف المتنازعة قبل سنتين دون أن يؤدي هذا الاتفاق إلى وقف النزاع المسلح بين القوى الصومالية. وهو ما تأكد فعلاً بعد فشل الحل الأخير.

أخيراً شكلت أفريقيا خلال السبعينات والثمانينات ساحة صدام دولي تناوب فيه القطبان على تمويل أطراف الصراع والنزاع المحلي الذي دفع ثمنه الأفارقة غالياً ولم يستطع أطراف النزاع من تغيير الخارطة السياسية التي كانت قد رسمها الاستعمار سابقاً بالرغم من كل الخسائر التي أصابته جراء الحروب التي وقعت بين الأفارقة أنفسهم.

VII ـ أفريقيا في ظل النظام العالمي الجديد

إن مختلف الأزمات التي استعرضناها حصلت خلال العقود الثلاثة التي تلت مرحلة استقلال أفريقيا. خلال هذه المرحلة شكلت أفريقيا، كباقي المناطق في العالم، ساحة نزاع مسلح تناوب فيه قطبا الصراع الدولي، الاتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي، تمويل أطراف النزاع المحليين.

(1) السفير، 24 كانون أول 1997.

أصيبت القارة بخسائر فادحة في اقتصادياتها وقدراتها البشرية جراء هذا الصراع ولم يستطع أطراف النزاع المحليون تغيير الخارطة السياسية التي كان قد رسمها الاستعمار كما وأنهم لم يستطيعوا تغيير علاقات التبعية التي فرضها المستعمر أيضاً، لا بل زادت التبعية بارتهان أطراف النزاع إلى قوى دولية سعياً لإيجاد دعم دولي لها ومصدر لتمويلها بالسلاح.

أما في العقد الأخير من هذا القرن وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فإن الأزمات التي اجتاحت أفريقيا هي أعنف بكثير مما عرفته في فترة الثنائية القطبية بحيث أصبحت أفريقيا بؤرة اضطرابات حادة[1].

فضلاً عن العوامل المؤثرة في الصراع في أفريقيا التي تحدثنا عنها سابقاً استجدت عوامل جديدة ساهمت في تفجير القارة من جديد بعد أزمة الرهائن في إيران 1979 ـ 1980 تركزت جهود القيادة السياسية في الولايات المتحدة الأميركية حول كيفية ربط سياسة دول العالم الثالث بها. وشكل مجيء ريغان إلى السلطة دفعاً لأصحاب هذا التيار المنادي بهيمنة النهج الرأسمالي داخلياً وخارجياً.

اعتمد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سياسة منسجمة

(1) Jaques Delors president de Commission europeenne, Cité par Philippe Leymarie, «L'Afrique appauvrie dans la spirale des Conflits», Le Monde diplomatique, Septembre 1994, p.p: 10 - 11.

مع القيادة السياسية في الولايات المتحدة الأميركية. وهكذا ربطا قروضهما لدول العالم الثالث بإحداث تعديلات أساسية في النظم الاقتصادية لهذه الدول. من هذه التعديلات:

- تخفيض الإنفاق الحكومي بخاصة فيما يتعلق بالتقديمات الاجتماعية.
- تجميد الأجور وتخفيضها إذا أمكن.
- فتح الأسواق المحلية أمام التجارة الدولية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة[1].

طبقت العديد من دول أفريقيا وأميركا اللاتينية هذه الإجراءات سعياً وراء الاستثمارات وتحسين اقتصادياتها. لكن النتائج كانت تدميرية. إذ وقعت هذه الدول ضحية أعمال عنف داخلية كما حصل في معظم دول أفريقيا خصوصاً بعد تخفيض قيمة الفرنك الأفريقي بنسبة 50٪. وفي دراسة حول نتائج السياسة التي اعتمدتها الدول بناء لتوصيات البنك الدولي تبين أن معدل النمو في هذه الدول قد انخفض كثيراً عن الدول التي لم تعتمد هذه السياسة[2].

(1) Welden Bello et Shea cunningham, «De l'ajustement structurel en ses implacables dessins», Le Monde diplomatique, Septembre 1994, p.p: 8 - 9.

(2) Mohsin Khan, «The macroeconomic, Effects of Funds-supported adjustement programs», Fonds monétaire international. Staff Papers, Vol37 n°2, Juin 1990, Washington DC, p: 215.

زد على ذلك أن عدد الفقراء في أميركا اللاتينية قد زاد من 130 مليون عام 1980 إلى 180 مليون عام 1990. وفي أفريقيا 200 مليون يعيشون تحت مستوى الفقر من أصل 690 مليون وأن هذا العدد سوف يزداد حتى 300 مليون عام 2000[1].

وقد سبق أن حذر مكنامارا[2] من خطورة تردي أوضاع العالم الثالث حين قال: هناك هوّة اقتصادية بين الشمال والجنوب. وهذه الهوة تشكل مكمناً للاهتزاز في قشرة كوكبنا الاجتماعية. وهي بإمكانها أن تحدث، وستحدث بالفعل هزات واضطرابات رهيبة. فإذا لم تفعل الأمم الغنية شيئاً لإزاحة تلك الهوة القائمة بين النصف المزدهر كثيراً من كوكبنا والنصف الجنوبي الجائع، لن يكون أي كان في مأمن، في نهاية الأمر، مهما بلغ حجم مخزونه من السلاح[3].

1 ـ النزاع في راوندا:

منذ تاريخ استقلالها عام 1962 وحتى الثمانينات، وبالرغم من حالة الفقر التي عانتها بعض المناطق، عاشت راوندا في ظروف من الاستقرار النسبي سياسياً واقتصادياً (استقرار في سعر صرف عملتها الوطنية (الفرنك) نمو حقيقي في الدخل القومي

(1) Banque mondiale, Global Economic prospects and the developing Countries, Washington DC 1993, p: 66.

(2) رئيس البنك الدولي ووزير الدفاع الأميركي سابقاً.

(3) وردت لدى جان جاك سرفان شرايبر، «التحدي العالمي»، م.س، ص: 174.

بمعدل 4,9٪ سنوياً. أقل نسبة تضخم في أفريقيا 4٪: تطور في النظام التعليمي بالرغم من النمو الديمغرافي البالغ 3,2٪. انخفاض مستوردات الحبوب وتشجيع الإنتاج المحلي)[1].

خلال العام 1988، حضرت لجنة من البنك الدولي للاطلاع على الأوضاع الاقتصادية في البلاد فأوصت الحكومة الراوندية بإلغاء القيود عن التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء سياسة دعم الإنتاج الزراعي المحلي وخصخصة القطاع العام وتسريح الموظفين. وفي العام 1989، وتحت ضغط الأميركيين، ألغت الدول المنتجة للبن كوتا التصدير فانهارت أسعار البن في السوق الدولية بنسبة 50٪ ما تسبب بخسائر فادحة في الاقتصاد الراوندي الذي يشكل البن 80٪ من صادراتها[2].

لمعالجة الأزمة الاقتصادية المستجدة وبناء لتوصيات لجنة البنك الدولي، أقدمت راوندا على تخفيض قيمة الفرنك في أواخر عام 1990 ما أدى إلى اجتياح الحرب معظم مناطقها عندما أعلنت جبهة تحرير راوندا الحرب على النظام القائم فيها. أدت هذه الحرب إلى زيادة معدل التضخم من 1٪ عام 1989 إلى 19,2٪ عام 1991، تراجع في الميزان التجاري وعجز متواصل في النمو الاقتصادي وبلغ معدل الدين الخارجي 34,3٪ بين عامي 1989 و1992. فانهارت مؤسسات الدولة ومعها مرافق القطاع العام

(1) Michel Chossudovsky, «Les fruits empoisonnés de l'ajustement structurel», Le Monde diplomatique, Novembre 1994, p: 21.

(2) نفس المصدر، ص: 21.

وعمت المجاعة في البلاد بعد أن قضت الحرب الأهلية على معظم الإنتاج المحلي فيها[1].

من اللافت أنه اثر اندلاع الحرب الأهلية قدم البنك الدولي ملايين الدولارات إلى الحكومة في راوندا التي، بداعي استعادة الأمن والاستقرار، أنفقت هذه القروض في استيراد السلاح وزيادة عدد القوات المسلحة من خمسة آلاف إلى أربعين ألفاً وتمويل العمليات العسكرية على حساب معالجة الأزمة الاقتصادية فيها.

إن الانهيارات التي أصيب بها الاقتصاد في راوندا وإنفاق القروض في تمويل الحرب أوقعت البلاد في دوامة عنف متواصلة خصوصاً بعد أن أصبح الصراع فيها قبلياً بين الهوتو التي تنتمي إليها الحكومة والتوتسي التي تنتمي إليها الجبهة الوطنية الراوندية. وزاد الأمر تعقيداً أن الجبهة وجدت دعماً لها من قبل التوتسيين المقيمين في أوغندا الذين لم تسمح لهم حكومة راوندا بالعودة إلى ديارهم منذ تاريخ الاستقلال. وزاد في دعم الجبهة معارضة شرائح مهمة من الهوتو لحكومة راوندا المتهمة أيضاً بارتكاب المجازر ضد الشعب الراوندي.

في محاولة منها لدعم النظام في راوندا أرسلت فرنسا قواتها تحت عنوان مهمة إنسانية لمساعدة المدنيين[2]. لكن هذه القوات ما لبثت أن أصبحت هدفاً لعمليات الجبهة الوطنية الراوندية التي اتهمتها بحماية مرتكبي المجازر. في هذه الأثناء أصدر مجلس

(1) Michel Chossudovsky, op.cit. p: 21.

(2) Philippe Leymaric, «Litigieuse intervention Française au Rwanda», Le Monde diplomatique, Juillet 1994, p: 3.

الأمن القرار 929 لحماية المدنيين. وحاولت الدول الأفريقية في قمة هارار في زيمبابوي حيث اجتمعت 14 دولة أفريقية التدخل في راوندا لكن الحكومة الفرنسية رفضت بشدة هذا التدخل باعتبارها الطرف الوحيد المحايد الذي يستطيع القيام بهذه المهمة. وقد استطاعت القوات الفرنسية حماية النظام وإطالة الأزمة في البلاد حتى العام 1993 وتاريخ توقيع إتفاقية أروشا في آب التي أتاحت تمركز قوات الأمم المتحدة المؤلفة بمعظمها من المظليين البلجيكيين. لكن الأزمة في راوندا استمرت حتى استطاعت الجبهة الوطنية تحقيق النصر في تموز 1994[1] لتتولى عملية إعادة بناء البلاد بعد سنوات الحرب وتحقيق مصالحة وطنية بين مختلف أطراف النزاع فيها.

وما ضاعف من حدة المشكلة عودة مئات الآلاف من المهجرين إلى ديارهم بعد أن أتت الحرب على معظمها ما يرتب تقديمات إنسانية عاجلة لإيوائهم وقد بلغت المساعدات الإنسانية التي قدمتها الولايات المتحدة الأميركية والمجموعة الأوروبية ما يعادل مليون دولار يومياً لم تذهب كلها لإيواء المهجرين[2].

2 ـ النزاع في بوروندي:

يتألف الشعب في بوروندي من 85٪ من قبيلة الهوتو و14٪

(1) Jean Pierre Pabanel, «A Kigali, un regime prisonnier de sa victoire», Le Monde diplomatique, Novembre 1994, p: 21.

(2) Colette Breckman, «Du Rwanda au Zaïre, L'onde de choc d'un genocide», Le Monde diplomatique, Decembre 1996, p.p: 6 - 7.

من قبيلة التوتسي. إثر النزاع الدموي الذي جرى في راوندا المجاورة، تلقت بوروندي عشرات الآلاف من الناجين من المجازر التي حصلت في راوندا. شكل التوتسي غالبية هؤلاء الفارين من الحكومة الوطنية الراوندية التي تنتمي قياداتها السياسية إلى قبيلة الهوتو.

كانت بورندي تمر بأزمات إقتصادية هي الأخرى، فجاءت أحداث راوندا لتزيد من حدة الأزمة التي انفجرت إثر إقدام أحد العسكريين التوتسي على اغتيال الرئيس البوروندي المنتخب، وهو من قبيلة الهوتو، بعد أشهر قليلة من انتخابه[1].

شكل اغتيال الرئيس البوروندي الشرارة التي أشعلت كامل الأراضي البوروندية حيث أقدم الهوتو على قتل مواطنيهم من التوتسي. ومن نجا منهم استنجد بالقوات العسكرية (98٪ من التوتسي) التي أتت لنصرة إخوانها في القبيلة فأمعنت هي الأخرى بقتل الهوتو البورنديين. أدت أعمال العنف هذه إلى مقتل عشرات الآلاف من المدنيين وتهجير مئات الآلاف باتجاه دول الجوار تنزانيا، زائير وراوندا وأوغندا. وحدها راوندا تلقت 600 ألف مهجر إضافة إلى 900 ألف نازح منها خلال الحرب عادوا إليها بعد انفجار الأوضاع في بوروندي.

شكل نجاح الجبهة الوطنية الراوندية عام 1994 وسيطرتها على الحكومة الوطنية واستلامها السلطة في كيغالي عامل دعم

(1) Colette Braeckman, «Ecroulement de l'esperence democratique au Burundi», Le Monde diplomatique, Decembre 1993, p.p: 23 - 24.

للتوتسي في بوروندي الذين يعتبرون أن وجودهم مرتهن بمدى إمساكهم بالمؤسسة العسكرية البوروندية هذا ما وضع البلاد أمام أزمة خطيرة لا سيما أن معظم القيادات السياسية قد اغتيلت أو هاجرت أو احتمت داخل السفارة الفرنسية[1].

3 ـ النزاع في زائير:

استمر نظام الحكم الاستبدادي في زائير بزعامة موبوتوسيسي سيكو في السلطة منذ العام 1965 إثر محاولة انفصال إقليم كاتنغا بسبب الدعم الكبير الذي ناله من الدول الغربية عموماً وفرنسا خصوصاً.

تعرضت زائير لنيران اللهب المتصاعد من نيران المعارك الدائرة في محيطها[2] خلال الثمانينات في أنغول وموزامبيق وناميبيا وفي التسعينات في راوندا وبوروندي ما زاد من تفجر الأوضاع الداخلية فيها[3].

في تشرين أول 1996 حصل اجتماع في مدينة مينيرا في إقليم كيفو جنوبي زائير. أهمية هذا الاجتماع كونه أسس لتحالف القوى الديمقراطية للتحرير الذي شارك فيه أربع حركات سياسية

(1) Colette Braeckman, «Equilibre de la peur», Le Monde diplomatique, Septembre 1994, p.p: 12 - 13.

(2) Colette Braeckman, «Le feu court sur la region des grands lacs», Le Monde diplomatique, Septembre 1994, p.p: 13 - 14.

(3) Elikia Mbokolo, «Aux sources de la crise Zaïroise», Le Monde diplomatique, Mai 1997, p.p: 4 - 5.

هي: حزب الشعب الثوري بزعامة لوران دزيريه كابيلا. التحالف الشعبي الديمقراطي (غالبيته من التوتسي). الحركة الثورية لتحرير زائير (من قبيلة الباتشي) والمجلس الإقليمي من أجل الديمقراطية.

لم يكن لكابيلا حزب جماهيري لكنه استطاع تأطير قوى المعارضة حول الحزب الذي يترأسه وأن يشكل معهم خطراً حقيقياً على نظام موبوتو. واثر انفجار النزاع في إقليم كيفو حقق تحالف القوى الديمقراطية للتحرير انتصارات عسكرية على القوى النظامية للسلطة. وهكذا بدأت عملية تنظيف المناطق من قوى السلطة.

لقد كان هدف التحالف هو احتلال كينشاسا العاصمة وطرد الرئيس موبوتو من البلاد. ولم يترافق هذا الهدف مع خطة عمل عسكرية لتنفيذ المشروع السياسي، خصوصاً أن زائير ذات أبعاد جغرافية هائلة (2 345 410 كلم^2) وإمكانية إخضاعها بالقوة ليست بالعملية السهلة؛ لكن عوامل أخرى ساعدت التحالف على تحقيق هدفه:

- قوة عسكرية ضاربة خاضت تجارب الحرب في راوندا وساهمت في تحقيق انتصارات التحالف.
- انهيار البنى التحتية حرم قوات الحكم النظامية من الحركة بينما كان باستطاعة قوات التحالف التحرك ميدانياً بسرعة تزيد عن 60 كلم يومياً.
- الفوضى التي عاناها نظام موبوتو حيث أن الطائرات بدون وقود وطائرات والمروحيات لا تمتلك خرائط من مناطق النزاع.

- تفشي الرشاوى داخل النظام أفقده أنصاره الذين انتظروا بفارغ الصبر فرصة الخلاص منه على أيدي رجال التحالف.

كل هذه العوامل ساهمت في إسقاط النظام في العام 1997[1] بالرغم من الدعم الغربي له.

شكل الانتصار الذي حققه التحالف على نظام موبوتو الحلقة الأولى في مسلسل الصراع داخل النظام. لأن إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية تتطلب برنامج عمل للسلطة وإعادة ترتيب التحالفات وتوثيقها لدعم السلطة السياسية في تنفيذ برنامج عملها وستثبت الأيام مدى مقدرة النظام الجديد على متابعة مسيرة الإصلاح في البلاد[2].

لم تنته الحرب في أفريقيا عند هذه الدول الثلاث التي استعرضناها إذ أن معظم القارة وقعت ضحيتها فكانت رحى الحرب تنتقل بالعدوى من بلد إلى آخر وبظروف ومعطيات متشابهة فسرها البعض بأنها صراع أميركي فرنسي للسيطرة على أفريقيا[3]. لكن هناك حقائق لا يمكن القفز من فوقها وتتمثل بإدارة شؤون البلاد حيث طغت العملية السياسية فيها على التنمية وتطوير الإدارة فيها ما تسبب في تراجع كبير للثروات الوطنية فيها

(1) Colette Braeckman, «Comment le Zaïre fut libéré», Le Monde diplomatique, Juillet 1997, p.p: 12 - 13.

(2) Philippe Leymarie, «Sous le choc de la revolution Congolaise», Le Monde diplomatique, Juillet 1997, p.p: 12 - 13.

(3) Philippe Leymarie, «Du pacte colonial au choc des ingerences», Le Monde diplomatique, Mai 1993, p.p: 14 - 15.

هذا ما أدى إلى نزاع حول السلطة. وزاد من حدة النزاع طبيعة التكوين الديمغرافي للدول القائم على تعدد الانتماءات القبلية وتقاسم القبائل بين العديد من الدول. وزاد من حدة الصراع، سعي الدول الغربية لاستمرارية هيمنتها على القارة الغنية وتوريد هذه المواد إليها. ما دفع بهذه الدول إلى دعم النظم القائمة والوقوف في وجه كافة الحركة المطلبية أو الديمقراطية تحت عناوين مختلفة. وكان لعوامل الطبيعة دورها في تأجيج حمى الصراع الدائر في القارة بعد أن تفاقمت الأوضاع المعيشية لمعظم شعوبها التي لم تجد سبيلاً لخلاصها إلا الثورة على كل ما هو قائم. وقد استطاعت الولايات المتحدة الأميركية تحقيق مكاسب مهمة في أفريقيا بعد أن سقطت معظم النظم ذات العلاقة الجيدة بفرنسا وحل مكانها نظم سياسية تسعى لتحسين أوضاعها فكانت رحلة الرئيس بيل كلينتون إلى القارة السمراء، خلال شهر آذار 1998 خير مثال على هذا التقدم وقد حاول الرئيس الأميركي تشجيع النظم الجديدة على تطوير علاقاتها مع بلاده حين أعلن عن إنشاء صندوقين للاستثمار في أفريقيا قيمتهما الإجمالية 650 مليون دولار أميركي بالإضافة إلى إلغاء مليار وستماية مليون دولار من الديون الممنوحة بنسب فوائد ضئيلة جداً إلى بعض الدول الفقيرة في أفريقيا المترتبة للولايات المتحدة الأميركية. وقد دعا نظراءه الغربيين ليحذوا حذوه ودعا أيضاً الدول الأفريقية الإصلاحية لعقد قمة في واشنطن لوضع مخطط محدد للإبقاء على الدفع الذي حققه خلال زيارته[1].

(1) السفير 30/ 3/ 1998.

الفصل الخامس

انعكاسات سقوط الإتحاد السوفياتي على روسيا ويوغسلافيا

I ـ روسيا في مواجهة إرث الإتحاد السوفياتي

تعتبر نهاية الاتحاد السوفياتي بمثابة نهاية مرحلة من تاريخ العالم حصلت خلالها أزمات عديدة حبس العالم فيها أنفاسه مرات عدة خوفاً من اندلاع حرب عالمية جديدة لن يبقى في نهايتها من يعلن الانتصار في ما لو استعمل السلاح النووي.

وهكذا تحول غياب هذا القطب عن الساحة الدولية إلى عامل استقرار عند العديد من شعوب العالم لكنه كان فاتحة حروب جديدة وأزمات حادة عند ورثة هذه الدولة التي كانت عظمى[1].

(1) ميشال نوفل، «القوقاز ومستقبل روسيا»، شؤون الأوسط (37)، كانون الثاني 1995، ص.ص: 4 ـ 7.

1 ـ الصعوبات التي تعانيها روسيا[1]:

فضلاً عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعانيها الاتحاد السوفياتي والتي ورثها النظام الجديد لروسيا برزت مشاكل أخرى منها فقدان الأهداف السامية والشعارات الأممية التي كان ينادي بها الاتحاد السوفياتي الذي أنشأ من أجل تطبيقها أكبر قوة عسكرية في العالم مدعومة بترسانة من الأسلحة النووية والتقليدية التي لا تقل أهمية عن القوات العسكرية. كل هذه القوات وهذه الأسلحة غدت عديمة الفائدة بين ليلة وضحاها فالصواريخ البالستية لم تعد موجهة ضد المدن الأميركية فماذا تصنع بها موسكو إذاً؟.

وعلى الأعداد الهائلة من القوات العسكرية المتمركزة في أوروبا الشرقية العودة إلى موطنها الأم ما لا يمكن لروسيا استيعابه مع ما يترتب عليه من تبعات إيواء هؤلاء الجنود وعائلاتهم (50 ألف عائلة عسكرية بدون مأوى).

مع تدني قيمة الروبل انهارت رواتب العسكريين الذين لم يجدوا سبيلاً لتغطية نفقات معيشتهم مع عائلاتهم إلا الرشاوى وبيع الأسلحة والعتاد والآليات بسبب انهيار قدرة القيادة على ضبط الأمور.

انهيار المفاهيم الوطنية التي تتمثل بالهروب من خدمة العلم (10٪ فقط في المدن الروسية و70٪ في الأرياف) مع أن القيادة

(1) علي جوني، «روسيا: يلتسين والتحديات الجديدة»، شؤون الأوسط (23)، تشرين أول 1992، ص.ص: 75 ـ 81.

الروسية خفضت سنوات خدمة العلم من ثلاث سنوات إلى سنتين في البحرية ومن سنتين إلى سنة ونصف السنة في القوات المسلحة الخ.

ولا تنحصر الأزمات فقط في القوات العسكرية فهناك الأزمات الحادة التي برزت مع استنهاض الشعور القومي عند الشعوب التي كانت تخضع للاتحاد السوفياتي التي بدأت المطالبة بالاستقلال وإقامة كيانات سياسية خاصة بها وأهم هذه الأزمات هي أزمات القوقاز التي تحاول روسيا السيطرة عليها عبر وسائل مختلفة في حين أن حركات التحرر فيها تشن حرباً ضد القوات الروسية الموجودة فيها. وأهمية وجود هذه القوات لما تشكله هذه المنطقة من أهمية استراتيجية حيث تصل بحر قزوين بالبحر الأسود وتصل روسيا بالمناطق الغنية بالموارد الاقتصادية والمواد الطبيعية ولهذه الأسباب فإن ما يقلق روسيا هو من يسيطر على هذه المنطقة؟ فإن استطاعت الجمهوريات القوقازية الثلاث (أذربيجان، أرمينيا، جورجيا) نيل استقلالها فلا بد أن لا تذهب بعيداً في هذا الاستقلال؛ ولا بد من إيجاد سبل ضبط الأمور لمصلحة روسيا وهذا ما أدى إلى توزع أطراف النزاع إلى 3 محاور.

- حركات قوقازية داعية للاستقلال عن موسكو.
- حركات قومية ذات ميول متعددة وأعداء مختلفين.
- سعي روسي حثيث لبقائها في المنطقة عبر تحالفات أو أساليب أخرى.

2 ـ تفكك مناطق القوقاز:

بناءً للتقسيمات الإدارية المعتمدة من قبل القادة السوفيات

سابقاً اعتبرت كل من أرمينيا وأذربيجان وجورجيا دولاً مستقلة[1] بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. هذه الدول تقع في القسم الجنوبي من القوقاز ولم تتوافق تقسيماتها السياسية مع طبيعة التوزيع السكاني بحيث إن كل واحدة من هذه الجمهوريات ضمت عدداً من شعوب مختلفة الأعراق.

إما القسم الشمالي من القوقاز فقد بقي خاضعاً لاتحاد روسيا مع إعطاء نوع من الاستقلال الذاتي للتقسيمات الإدارية الموضوعة من قبل السوفيات سابقاً بغض النظر عن طبيعة تركيب الشعوب الموجودة في هذه الأقاليم.

في 31 آذار 1992 تمّ توقيع دستور فيدرالي لروسيا يضم 22 جمهورية و9 مقاطعات (قضاء) ومنطقة ذات حكم إداري و49 منطقة إدارية فضلاً عن كل من موسكو وسان بطرسبرغ.

كان من نتائج هذا الدستور أن حققت بعض الأقليات القومية الأساسية حقوقاً خاصة بها تمثلت بإعلان دستور لها وانتخاب رئيس من الشعب مباشرة وتشكيل حكومة وطنية لها صلاحيات داخلية واسعة.

لكن هذه الامتيازات لم تكف البعض منها مثل تتارستان والشيشان اللذين رفضا توقيع الدستور الفيدرالي فأعلنت الأولى

(1) Nur Daly, [instable independance de l'Azarbaidjan» le monde diplomatique, Août 1993, p: 4.

عن وضع خاص بها في حين أعلنت الشيشان استقلالها عن اتحاد روسيا[1].

أما الجمهوريات الأخرى فرأت في المفاوضات الجارية مع موسكو الوسيلة الفضلى لتعزيز هذه الامتيازات والحقوق. وقد كان رد فعل الجاليات الروسية الموجودة في هذه الأقاليم سلبياً فراحت تطالب هي أيضاً بإعطائها نوعاً من الاستقلال الذاتي. وكذا فعلت بعض الأقاليم الإدارية الأخرى.

إن مثل هذه الرغبات لو تحققت لكان لها نتائج خطيرة جداً على مستقبل روسيا نفسها حيث أنه لا بد عندئذ من إعادة النظر بخارطة روسيا الإدارية ما سيؤدي إلى تفجيرها إلى ما يزيد عن خمسين أو ستين «إمارة».

أنشىء في سوخومي عاصمة داغستان برلمان اتحاد شعوب القوقاز بغية إقامة دولة إتحادية في الأراضي التابعة لروسيا وجورجيا تضم جميع الشعوب المختلفة الموجودة في هذه المنطقة (16 شعباً) بحيث يكون لكل شعب صوت واحد بصرف النظر عن عدد السكان ويتمتع هذا البرلمان بصلاحيات تشريعية وتنفيذية ويعوّل مؤيدوه على المقدرة للوقوف بوجه موسكو عبر هذه الدولة. التي تلغى فيها جميع الحدود بين الشعوب المختلفة.

في الواقع أن معظم شعوب المنطقةِ تكن عداءً تاريخياً

(1) Karl Barlak «tchetchenie, une guerre sans nom» le monde diplomatique, Mai 1995, p: 4.

لروسيا القيصرية والشيوعية بعدها. هذه العداوة تعود للحملات العسكرية التي جردها القياصرة لإخضاع القوقازيين وكان آخرها سنة 1860 التي انتهت بسيطرة روسيا وهرب مئات الآلاف من قوقازيي الشمال نحو السلطنة العثمانية ولم تفلت هذه المنطقة من قبضة موسكو حتى تاريخ نهاية الاتحاد السوفياتي.

وفي العام 1944 كان اتهام شعوب هذه المنطقة بالتعامل مع ألمانيا مبرراً لنقل الشيشان والأنغوش والبلقار والكارتشيك إلى سيبيريا ليعودوا سنة 1957 بعد وفاة ستالين ليجدوا أن أكثر مناطقهم السكنية استوطنها الروس وأوجدوا واقعاً جديداً أجبر الإدارة السوفياتية على إعادة رسم الحدود الإدارية أكثر من ثلاثين مرة على الأقل.

3 ـ الأزمة الجورجية:

في الوقت الذي كانت جورجيا تطالب بسحب القوات الروسية الموجودة على أراضيها، أعلن الابخاز حرب استقلالهم عنها (صيف 92 ـ أيلول 93) مدعومين من قبل برلمان «اتحاد شعوب القوقاز». ولما لم يستطع الابخاز تحقيق ذلك بدأوا بالمطالبة بانضمامهم إلى روسيا. وهذا أمر خطير جداً إذا ما عرفنا أن الابخاز ليسوا وحدهم وإنما يتضامن معهم الأديغي والشركس والكاباردـ الذين ينتمون لعرق واحد ويقطنون أهم المناطق الاستراتيجية الواقعة على البحر الأسود.

كانت هذه الحرب بمثابة الفرصة الذهبية لروسيا وبدلاً من سحب قواتها أصبح وجود هذه القوات ضرورة أمنية كقوات فصل

بين المتحاربين من الابخاز والجورجيين. هذا ما أجبر إدوار شفارندزه رئيس جورجيا على الانضمام إلى مجموعة الدول المستقلة بقيادة موسكو بعد رفضه لها.

وازدادت المشكلة تعقيداً عندما رفض الابخاز عودة 240 ألف مهجر جورجي إلى أراضيهم لما لهذه العودة من تأثير على الأغلبية الابخازية المقيمة. وهذا الأمر يزعج تبليسي (عاصمة جورجيا) كثيراً لأنه يفقدها القدرة على ضبط الأمور في منطقة الابخاز ويعزز مواقع روسيا فيها.

4 ـ الأزمة في شمال القوقاز:

يتناوب الأنغوش والأوسيت على اتهام موسكو بإذكاء الصراع بينهما. فالأوسيت يرون بقانون «الشعوب المقهورة» Peuples reprimés مدخلاً لتفجير الصراع بين الشعوب الراغبة في العودة إلى أراضيها المبعدة منذ أيام ستالين. بينما يرى الأنغوش فيه ضماناً لهذه العودة ويستنجدون بالقوات الروسية لتطبيق هذا القانون. والغريب في الأمر أن القوات الروسية تتدخل لمصلحة الأوسيت المسيحيين وأنصار موسكو تاريخياً ضد الأنغوش الذين تزداد عداوتهم للأوسيت وينتظرون فرصة الانتقام منهم عند أول بادرة انسحاب روسية. وهنا نشير إلى أن معظم القوات الروسية العائدة من أوروبا الشرقية تم استيعابها في الأوسيت الشمالي.

من ناحية أخرى، تتوزع أراضي الأوسيت بين جورجيا في الجنوب واتحاد روسيا في الشمال. ويطالب الجنوبيون بالانفصال عن جورجيا والانضمام إلى أوسيت الشمال لتشكيل حكومة

فيدرالية تنظم لاتحاد روسيا. بينما يرى أوسيت الشمال الأكثر حذراً في هذا المشروع نوعاً من الانتحار بإعلان حرب دون أفق ضد جورجيا، هذا من جهة. من جهة ثانية يبدو أن الصحوة الإسلامية قد أخذت مجراها في الشيشان وداغستان حيث تجد، بالرغم من حالة الفقر، بناء جامع في كل قرية قائم أو قيد الإنشاء. ويشكل الشيشان القوة القومية الرئيسية المسيطرة في شمال القوقاز ضمن اتحاد شعوب القوقاز وهم الوحيدون مع تتارستان الذين رفضوا الانضمام إلى اتحاد روسيا. وقد فشلت جميع محاولات موسكو لاستيعاب الرئيس الشيشاني جوهر دودايف الذي ما لبث أن حل البرلمان في بلاده وحصر بيده رئاسة الحكومة والقوات المسلحة ما دفع موسكو لتجهيز حملة عسكرية دمرت معظم العاصمة غروزني لكنها لم تقض على مقاومة الشيشان فيها.

لم يتحرك الغرب تجاه الحرب في الشيشان حيث أن عواصم القرار الغربية اعتبرت الصراع الدائر في الشيشان شأناً روسياً داخلياً. وهو أمر فسره البعض بمثابة ضوء أخضر غربي لموسكو لإعادة الشيشان إلى دائرة الإتحاد الروسي، فيما فسره البعض الآخر بأنه ينم عن توجه غربي عموماً وأميركي خصوصاً يهدف إلى توريط روسيا في صراع دائم في شمال القوقاز من شأنه أن يؤدي إلى تفكيك الفيدرالية الروسية، مثلما ساهم غزو أفغانستان في تفكيك الإتحاد السوفياتي سابقاً[1].

(1) علي جوني، «الحرب في تششينيا والجيوبوليتيكا الروسية الخارجية»، شؤون الأوسط (37)، كانون الثاني 1995، ص.ص: 9 ـ 20.

واستمرت الخلافات بعد مقتل جوهر دودايف، حتى أيلول 1997 تاريخ توقيع إتفاقية موسكو حول تسهيل مرور أنابيب النفط عبر الشيشان.

أما داغستان فبالرغم من أن تعليم القرآن قد بدأ فيها منذ العام 1992 فإنها لا تزال تحتفظ ببعض مظاهر الاتحاد السوفياتي سابقاً (50٪ من الأصوات لمصلحة الشيوعيين) وتحافظ على علاقاتها مع موسكو وتتمتع بحكم ذاتي[1]. ويرى قادتها بأن موسكو هي خير معين لها في تسيير أمورها الداخلية.

تتألف شعوب الداغستان من أعراق مختلفة (حوالى 40 عرق تقريباً) وكلمة داغستان تعني قمم الجبال وهي موطن الكوميك (Kou mycks) شعوب المنطقة الأصليين الذين انتقلوا فيما بعد إلى شواطىء قزوين وسكنوا المدن مع مطلع الخمسينات. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي تحولت الحدود الإدارية السوفياتية إلى حدود دولية بين الدول المستقلة. وبما أن ذلك لا ينسجم مع طبيعة التوزيع الديمغرافي لمعظم شعوب المنطقة لذا وجدت معظم الشعوب نفسها موزعة بين مجموعة من الدول.

فعلى الحدود بين داغستان وأذربيجان يقطن الليغن (230 ألف في داغستان و170 ألف في أذربيجان) وفي مدينة دربن على بحر قزوين تعايش الليغن مع الأذريين والتساران واليهود منذ زمن

(1) Wicken Cheterian. «Reaction en chaine dans le caucase» Le Monde diplomatique Octobre 1996, p.p: 16 - 17

طويل. لكن مقتل عدد من الليغن وضع هذه المدينة على حافة حرب أهلية بين عموم سكانها.

يتهم الليغن أذربيجان باعتماد التمييز العنصري ضدهم وتجنيدهم إجبارياً في حربها مع أرمينيا. والحديث عن هذه السياسة يكمن في رغبة الليغن بتكوين دولة مستقلة تنضوي في اتحاد روسيا. لأنه برأيهم لا يمكن لقرار إداري أن يجزىء أمة إلى قسمين. ويبدو أخيراً أنه لم يأت بعد دور الليغن لإعلان الحرب بانتظار الضوء الأخضر من موسكو.

أما الشعوب الروسية المقيمة في هذه المناطق فتتعرض لمضايقات كثيرة تدفعها للعودة إلى روسيا (200 ألف روسي غادروا الشيشان 1991) لكن الأزمة تأخذ أبعاداً خطيرة عند إحلال قوات روسية بدلاً من المغادرين المدنيين.

وفي زيارة لوزير الدفاع الروسي إلى باكو وتبليسي ويريفان استعرض إمكانية إقامة قاعدة عسكرية روسية في المنطقة لكن أذربيجان وحدها التي اعترضت. وتكمن غاية روسيا في السيطرة على العمق الاقتصادي والاستراتيجي للقوقاز وإقامة قاعدة عسكرية فيه هي ضمان لهذه السيطرة في الوقت الذي لا تبدي القوى الدولية أي اهتمام بها. وتردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية فيها يجعل من التفاهم مع روسيا أمراً لا بد منه لأن الأفق في الخلاص منها مؤجل.

5 ـ أزمة ناغورني كرباخ (أرمينيا وأذربيجان):

في أيار 1994 تمّ توقيع إتفاق وقف النار بين القوات الأرمنية والأذرية وذلك تحت ضغط روسيا. وهذا الاتفاق لم يمثل حلاً

للأزمة بين البلدين التي تتمحور حول إقليم كرباخ ذي الأغلبية الأرمنية الذي استطاع سكانه بدعم من أرمينيا توسيع الإقليم (12 ألف كلم^2) والمطالبة بالإنضمام إلى أرمينيا والإنفصال عن جمهورية أذربيجان ذات الأغلبية المسلمة. من الجدير ذكره هنا تطور العلاقات الإقليمية والدولية والداخلية. ففي الوقت الذي سعت فيه أرمينيا إلى تعزيز أواصر الصداقة مع موسكو، رفضت أذربيجان الإنضمام إلى مجموعة الدول المستقلة بعد سيطرة الجبهة الشعبية في انتخابات حزيران 1992. وأدت الهزائم على جبهة الكرباخ إلى إذكاء الصراعات الداخلية وزعزعة الإستقرار في أذربيجان. ثم زاد الوضع سوءاً بعد سقوط مدينة شوشا ما هدد بقيام حرب أهلية داخل أذربيجان. وهكذا استطاع الأرمن تحقيق مكاسب أساسية جراء:

- حال الإضطراب والفوضى التي تعيشها أذربيجان.
- تماسك الوضع الداخلي في إقليم كرباخ.
- مساعدة الجالية الأرمنية في عواصم القرار الغربي.
- مسايرة موسكو لأرمينيا على حساب أذربيجان.
- محدودية التدخل التركي المرتهن بموقف عواصم القرار الغربي المؤيد لأرمينيا.
- لم تستطع إيران دعم النظام في أذربيجان بسبب صعود التيار المعادي لها والذي يطالب بضم أذربيجان الإيرانية[1].

(1) Nur Daly, «Instable independance de L'Azarbaidjan», op.cit, p: 4

في كانون أول 1994 تمت الدعوة لمؤتمر حول الأمن والتعاون في أوروبا واتخذ شكل منظمة لاحقاً ويضم كلاً من أرمينيا، أذربيجان، ألمانيا، بيلوروسيا، الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، روسيا، السويد، التشيك وتركيا. دعت هذه الدول لتوحيد جهودها مع روسيا لحل مشكلة كرباخ. لكن روسيا لها أهدافها الخاصة الساعية دائماً لوضع اليد على الإقليم بعد استقلال جمهورياته الثلاث. ولهذا لم تتفق الأطراف لإيجاد حل وسط يعيد الإقليم إلى أذربيجان. حيث يعلن قادة أرمينيا عن عدم معارضتهم عودة الإقليم إلى حدوده الطبيعية شرط ضمان المجموعة الدولية حرية المرور في شريط يجمع بين الإقليم وأرمينيا. أما قادة الإقليم فيصرون على رفضهم لسيادة أذربيجان والانسحاب من معظم المواقع الاستراتيجية التي تحمي الممرات بينهم وبين أرمينيا. أما القادة الأذريون فيرفضون أي شكل من أشكال احتلال الأرض بالقوة ويطالبون باستعادة أراضيهم ويتعهدون بإعطاء الإقليم حكماً ذاتياً واسع الصلاحيات تشرف عليه وعلى الممرات مع أرمينيا قوات دولية.

لكن الأمور زادت تعقيداً عند اعتراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بقوات كرباخ كطرف ثالث في النزاع وعلى أذربيجان الاعتراف بذلك وهذا ما ترفضه باكو جملة وتفصيلاً. وأرمينيا لا ترى فيه خيراً لأن انتصار الإقليم هو من صنعها ولا تريد استفحال العداء مع أذربيجان. ولأن تعقيد الأمور سيؤدي للاحتكام إلى السلاح مجدداً وهذا ما يحقق رغبات القادة الكرباخ لأن ذلك سيؤدي إلى تمركز قوات دولية تحميهم، ويحقق رغبات موسكو

لأن قواتها ستشكل العمود الفقري لقوات الفصل بين المتحاربين[1].

يبدو أن للولايات المتحدة الأميركية دوراً فاعلاً في تهدئة الأوضاع في هذه المنطقة. حيث قدمت الدعم السياسي لروسيا وخصوصاً نظام يلتسين. كما أنه، وبالنظر للثروة البترولية الموجودة في الإقليم، استطاعت تهدئة الأوضاع بعد تفاهم الأطراف على تقاسم المغانم من هذا المشروع. وقد حاولت إيران المشاركة في تصدير النفط القوقازي عبر أراضيها حيث أنابيب النفط جاهزة. لكن الولايات المتحدة الأميركية، وبحكم سياستها المعادية لإيران، تقف حائلاً دون تفاهم دول القوقاز مع طهران[2].

شكل وجود الإتحاد السوفياتي والمنظومة الإشتراكية كابحاً بوجه بعض النزاعات الإقليمية، التي ما لبثت أن تفجرت بزواله عام 1991. من هذه النزاعات الحرب في البوسنة والهرسك.

II ـ انفجار الإتحاد اليوغسلافي

1 ـ تاريخ الصراع في البلقان:

إن لهذا النزاع جذوراً تاريخية تعود إلى أوائل عصر

(1) Jean Gueycas «le caucase à la recherche de compromie» Le monde diplomatique Janvier 1996 p.p 4 - 5.

(2) Wicken Cheterian «Grand jeux petrolier en transcaucasie» Le Monde diplomatique, Octobre 1997, p.p: 22 - 23

النهضة، عندما احتل العثمانيون القسطنطينية (1453) وأجزاء من أوروبا ونشروا الديانة الإسلامية فيها.

يعتبر هذا التاريخ بداية عصر النهضة في أوروبا. لكن السلطنة ما لبثت أن بدأت تشهد تراجعات كبيرة، ما أدى إلى قيام الصرب (المسيحيون الأرثوذكس) بحملات عصيان ضد الجيش العثماني (الإنكشارية) في البلقان (1806ـ 1829) إنتهت بمنح صربيا حكماً ذاتياً داخل السلطنة[1]. لعبت روسيا دوراً مهماً في هذه الأزمة بسبب أطماعها في أراضي السلطنة من جهة ومن جهة ثانية بإعلانها حماية المسيحيين الأرثوذكس. ما لبثت أن تدخلت مباشرة في هذه الأزمة التي انفجرت عام 1875 ما دفع الدول الأوروبية إلى وضع منطقة البوسنة والهرسك تحت سيطرة النمسا (مؤتمر برلين 1878) خوفاً من امتداد صربيا نحو البحر الأدرياتيكي وتوسع روسيا باتجاه أوروبا وأيضاً للحفاظ على التوازن الدولي الذي كان قائماً خلال القرن التاسع عشر[2].

وبسبب سياسة صربيا التدخلية، قامت النمسا بضم البوسنة والهرسك كلياً عام 1908 ما أدى إلى تضارب مصالح الدول الأوروبية فانفجر الصراع فيما بينها وكانت بداية الحرب العالمية الأولى.

خلال مؤتمر الصلح في باريس 1919، نشأت دول جديدة

(1) حسين ظاهر، «قضية البوسنة والهرسك»، أوراق جامعية (12 ـ 13)، 1996، ص: 96.

(2) أحمد الخشا، «العلاقات الدولية»، بيروت 1986، ص: 260.

منها مملكة يوغسلافيا التي ضمت فضلاً عن صربيا كلاً من البوسنة والهرسك وكرواتيا وأجزاء من مقدونيا وإقليم كوسوفو الألباني. إن عدم إحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها كان السبب في النزاعات التي عرفتها المنطقة خلال فترة ما بين الحربين. وبانتهاء الحرب العالمية الثانية سيطرت الشيوعية في القسم الشرقي من أوروبا وقام في يوغسلافيا نظام إتحادي إشتراكي يضم جمهوريات (سلوفينيا ـ كرواتيا ـ مقدونيا ـ صربيا ـ الجبل الأسود ـ البوسنة والهرسك) وإقليمي كوسوفو وفويفودين[1].

تركزت الصناعات الثقيلة، صناعة الأسلحة خصوصاً، في صربيا خلال الحكم الإشتراكي، فيما كانت المواد الأولية (حديد وفحم) ومصادر الطاقة يؤمنها النظام من منطقة البوسنة والهرسك. أضف إلى ذلك أن الصرب شكلوا 80٪ من جيش يوغسلافيا[2].

2 ـ الحرب في البوسنة والهرسك:

بزوال الإتحاد السوفياتي زالت العوامل التي كانت تجمع الكيانات الإشتراكية فبدأت الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية بالإنسلاخ عن المركز. وبدأت بعض القوميات تطالب باستقلالها. كما حدث في وسط آسيا وفي منطقة القوقاز.

طاول التفكك أيضاً الإتحاد اليوغسلافي فاستقلت سلوفينيا

(1) حسين ظاهر، «قضية البوسنة والهرسك»، م.س. ص: 99.

(2) نفس المصدر، ص: 99.

وكرواتيا عام 1991. قامت صربيا اثر ذلك بحملة تطهير عرقي واسع ضد الكروات (المسيحيون الكاثوليك) وانتهت الحملة بعد اتفاق البلدين على إنهاء الحرب في أوائل 1992. التجربة نفسها تكررت في البوسنة والهرسك عندما أعلن السكان المسلمون والكروات الإستقلال بعد استفتاء شعبي جرى في 1/ 3/ 1992 وبقي في الإتحاد اليوغسلافي جمهورية صربيا والجبل الأسود تحت اسم يوغسلافيا الإتحادية[1].

لم يقبل الصربيون استقلال البوسنة والهرسك عن يوغسلافيا لكونها مصدر التمويل الأساسي بالحديد الخام والطاقة الكهربائية. فقامت وحدات من الجيش اليوغسلافي باجتياح مناطق من البوسنة والهرسك وراح المتشددون يزرعون الرعب في البلاد بحملات التطهير العرقية الواسعة ضد المسلمين والكاثوليك ما أدى إلى هرب أعداد واسعة من السكان إلى خارج مناطق النزاع (3,5 مليون ضحية، 2,7 مليون مهجر من البوسنة والهرسك)[2].

إزاء هذه المذابح، ماذا كانت ردود الفعل الدولية؟:

3 ـ المواقف الدولية:

لم تبد الدول الأوروبية اهتماماً مقبولاً في تعاطيها مع القضية اليوغسلافية بالرغم من هول المجازر البشرية التي ارتكبها الصرب وبالرغم من تحريم شرعة حقوق الإنسان هذه الأعمال

(1) حسين ظاهر، «قضية البوسنة والهرسك»، م.س. ص: 99.

(2) Paolo Raffone, «Le cauchmar des refugiers bosnieques», Le Monde diplomatique, septembre 1996, P: 19

الوحشية. ويعيد بعض المحللين ذلك إلى عدم رغبة أوروبا في الدفاع عن المسلمين في البوسنة والهرسك وخوفهم من قيام جمهورية إسلامية في القارة القديمة. بينما وقفت روسيا إلى جانب الصرب للأسباب الآنفة الذكر ولاعتبار نفسها وريثة الإتحاد السوفياتي في «مجاله الحيوي»[1]. أما الولايات المتحدة الأميركية، راعية السلام الدولي في النظام العالمي الجديد فلم تبد اهتماماً ملحوظاً لأسباب منها:

- انتفاء المصلحة الأميركية في يوغسلافيا بعد زوال الإتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة. نشير هنا إلى أن يوغسلافيا شكلت محوراً في السياسة الأميركية لحرمان قوات حلف وارسو من إطلاله على البحر الأدرياتيكي.
- عدم اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بقيام جمهورية البوسنة والهرسك في البلقان لانتفاء المصلحة. فكان موقف اللامبالاة لما يجري في القارة الأوروبية بالرغم مما يهدد استمرار ذلك من تغييرات حدود دول وتهديد الأمن الأوروبي ويخرب أيضاً إتفاقية هلسنكي لعام 1975[2].
- اللامبالاة الأميركية حيال قيام دولة صربيا الكبرى وما يترتب على ذلك من تغييرات في القارة القديمة[3].

(1) سامي ريحانا، «النظام العالمي الجديد أمام الصعوبات»، الدفاع الوطني (9)، تموز 1994، ص: 13.

(2) نزار عبد القادر، «دور الأمم المتحدة في النظام العالمي الجديد»، الدفاع الوطني (6) 1993، ص: 18.

(3) نزار عبد القادر، مصدر سابق، ص: 19.

ـ المراهنة الأميركية على هذه الصراعات لإلهاء أوروبا عن إعادة توحيد نفسها على أبواب القرن الحادي والعشرين.

أما موقف الأمم المتحدة فلم يكن أفضل من مواقف الدول الكبرى حيث لم تتجاوز نداءات مجلس الأمن مبدأ اللاعنف وعدم استعمال القوة كما فعلت في لبنان وقبرص. لكن قراراً دولياً صدر بوقف إرسال السلاح إلى أطراف النزاع. وهذا القرار أضر بالبوسنيين فقط نظراً لما يمتلكه الصرب من مصانع حربية وذخائر.

إن خطورة المجازر التي نفذت بحق شعب البوسنة لم تدع فرصة للرأي العام أن يقف لا مبالياً. ولا أن تعفى المنظمة الدولية من المسؤولية الملقاة على عاتقها فكانت خطة فانس ـ أوين ممثلي الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية.

قضت هذه الخطة بتقسيم البوسنة إلى عشر مناطق حكم ذاتي وحكومة مركزية في سراييفو. رفض الصرب ذلك لأنه يشكل عائقاً أمام مشروع صربيا الكبرى ذات اللون الواحد.

إزاء رفض الصرب، وضعت خطة جديدة قضت بتقسيم البوسنة إلى ست مناطق تتولى حمايتها القوات الدولية. إعترفت الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا وروسيا بالأمر الواقع الذي حققه الصرب بالسيطرة على 70٪ من أراضي البوسنة دون الحديث عن حقوق الشعوب والمجازر التي ارتكبت بحقها[1].

(1) حسين ظاهر، «قضية البوسنة والهرسك»، م.س. ص: 101.

إلا أن الصرب لم يوافقوا على هذه الخطة وقاموا بقصف المناطق السكنية والقوات الدولية فتم التوافق على تقسيم البوسنة إلى ثلاث دول: إسلامية صربية (أرثوذكسية) وكرواتية (كاثوليك) لكنها فشلت بسبب رفض الرئيس البوسني علي عزت بيكوفتش هذه الخطة وبسبب المزيد من التصعيد الذي مارسته القوات الصربية ضد المدنيين في سراييفو والمناطق البوسنية الرافضة لهذه الخطة.

إزاء المحاولات المتكررة الفاشلة التي قامت بها المجموعة الأوروبية ومجلس الأمن وتطور العمليات الصربية التي هدفت إلى تدمير مدن وقرى بكاملها، وعمليات الإعتقال والقتل الجماعي للسكان، وتهجير مئات الآلاف، والإستيلاء على الأراضي بالقوة، لم يعد من الممكن السكوت عما يجري في البوسنة والهرسك خاصة وأن العمليات اتخذت بعداً دولياً قانونياً وإنسانياً يهز المجتمع الدولي ويقض مضاجع معظم رؤساء وملوك العالم، خصوصاً إذا لم تتخذ التدابير اللازمة لوقف عمليات التنظيف الاثني التي اعتمدها الصرب، فإن العدوى تهدد بالإنتقال إلى مناطق عديدة أخرى في أوروبا الشرقية[1].

من هنا تبدو أهمية اجتماع قيادة حلف شمال الأطلسي في بروكسل في كانون الثاني 1994 حيث تم الإتفاق على توجيه ضربات جوية مباشرة للصرب في حال عدم امتثالهم لقرار وقف

(1) نزار عبد القادر، «دور الأمم المتحدة في النظام العالمي الجديد»، م.س. ص: 19.

إطلاق النار. دفع هذا الإنذار بالرئيس الروسي يلتسين إلى إطلاق حملة دبلوماسية لوقف تنفيذ الإنذار وسحب الصرب لمدافعهم الثقيلة من ضواحي سراييفو.

جاء هذا التغيير في سياسة حلف شمال الأطلسي انسجاماً مع التوجه الجديد للرئيس الأميركي كلينتون الذي تدخل مباشرة في حسم الموضوع والتخلي عن اللامبالاة التي أبداها سابقاً.

يعود سبب التغيير في القرار الأميركي إلى:

- إقتراب موعد إنتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية ومحاولة الرئيس كلينتون قطع الطريق على منافسه من استغلال هذا الموضوع.
- إبراز أهمية حلف شمال الأطلسي في الحفاظ على السلم والأمن الأوروبيين. حيث أنه بعد سقوط جدار برلين تزايدت الأحاديث عن جدوى الإحتفاظ بقوات حلف شمال الأطلسي في أوروبا.
- إبراز عجز المجموعة الأوروبية عن حل قضاياها بنفسها وأهمية اعتمادها على شريكها القوي الولايات المتحدة الأميركية[1].

شكل إنذار حلف شمال الأطلسي لصرب البوسنة مدخلاً لطرح خطة سلام أميركية جديدة عرفت بخطة دايتون نسبة للقاعدة الأميركية في أوهايو حيث تم الإتفاق في تشرين الثاني 1995 ثم

(1) Svebor Dizdarevic, «Bosnie, La paix dans la democratie» », Le Monde diplomatique, Janvier 1996, p: 3

وقع هذا الإتفاق في باريس في 14 كانون الثاني 1996، تضمنت هذه الخطة:

- تقاسم مهمة الحفاظ على الأمن في البوسنة والهرسك بين القوات الفرنسية والبريطانية والأميركية.
- إقامة جمهورية إتحادية كرواتية بوسنية على 51٪ من أراضي البوسنة.
- إقامة جمهورية صربية في القسم المتبقي من البوسنة (أي 49٪).
- حق عودة المهجرين إلى ديارهم[1].

من الملاحظ أن هذه الخطة تتضمن تناقضات لا تلبث أن تنفجر في أول لحظة يصبح فيها الوضع الدولي ملائماً. من هذه التناقضات نرى:

- وجود كيانين متناقضين، ففي الوقت الذي تقام جمهورية صربيا في البوسنة بجيش واحد ودستور واحد وأنظمة حكم واحدة تقام إلى جانبها جمهورية إتحادية بوسنية كرواتية. بدستورين ونظامين وإزدواجية في أجهزة الحكم والأمن والدفاع.
- إذا ما حصل اندماج بين جمهوريتي الصرب. وأيضاً إذا ما ضمت كرواتيا الجزء الكرواتي من البوسنة لن يبقى من هذه الدولة سوى مجموعة من المسلمين الذين لا حول لهم ولا قوة لمواجهة أطماع الصرب والكروات في تقاسم أراضيهم.

(1) Svebor Dizdarevic, «Bosnie, La paix dans la democratie», op.cit, p: 3

إن هذا التقسيم أدى وسوف يؤدي لاحقاً إلى مزيد من الفرز الديموغرافي للسكان البوسنيين وهكذا يبدو أن الهدف من الحرب كان التهجير ولم يكن التهجير أحد نتائجها. أضف إلى ذلك أن الكثير من المهجرين باتوا لا يرغبون في العودة إلى أراضيهم بالنظر لاستحالة الأوضاع المعيشية فيها ولغياب معظم السكان عنها بعد التدمير المنظم الذي طال أماكن سكنهم. وبهذا رسم الصرب خارطة جديدة لأقاليم سيطروا عليها وسكنوها وأقاليم أفرغت من سكانها حال المشروع الأميركي دون الإحتفاظ بها.

إن وجود قوات حلف شمال الأطلسي اليوم على الأراضي البوسنية يشكل رادعاً للإندفاعة الصربية العسكرية. لكن القضية لا تكمن هنا. إذ إن الذهنية الشوفينية المسيطرة على القادة الصربيين وأحلامهم المتهورة في إقامة صربيا العظمى وعدائهم للشعوب الأخرى ستجعل من أي حل لا يناسب طموحاتهم مجرد هدنة سيتولون الإنقضاض عليها عند أول فرصة.

تبقى العبرة في أن تجربة البوسنة أثبتت عدم فعالية هيئة الأمم المتحدة وعدم مقدرة أوروبا على حل مشاكلها بالنظر لمواقف روسيا المتصلبة في دعم القادة الصربيين المتطرفين وإقدامهم على تفجير المنطقة في الوقت الذي تحتاج فيه أوروبا إلى مزيد من الإنسجام لمواجهة الضغوطات الإقتصادية وقضايا الوحدة على أبواب القرن الحادي والعشرين وأثبتت التجربة أيضاً الدور الأساسي للولايات المتحدة الأميركية في تهميش المنظمة الدولية وإعادة إحيائها كلما رأت في ذلك مصلحة لها، وكذلك فيما يتعلق بشركائها الأوروبيين.

الخاتمة

بعد استعراضنا لمختلف الصراعات الدولية التي عرفها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين وجدنا أنها تتمحور حول قضيتين جوهريتين وهما قضية الحدود وقضية الديمقراطية أو بمعنى أدق الصراع حول السلطة.

إن القضية الكبرى التي ناضلت من أجلها شعوب العالم الثالث ودفعت العديد من الضحايا ثمناً لها كانت قضية الاستقلال نظراً للمعاني الكبيرة التي تتضمنها هذه الكلمة وما لها من انعكاسات إيجابية على مستقبل الشعوب والدول. لكن انعكاسات هذه الكلمة لم تكن دائماً إيجابية خصوصاً عندما يشكل الاستقلال بوابة عبور نحو أتون حرب جديدة تزيد من مآسي الشعوب وتقضي على ثرواتها وخيراتها. كان هذا في قضية استقلال عددٍ كبير من الدول الأفريقية كما رأينا في قضية انفصال كاتنغا عن الكونغو عام 1960 وكما حصل أيضاً عندما استقلت أنغولا وموزامبيق حيث أن الصراع الدولي الذي كانت تعصف به الحرب الباردة الثانية.

وكما حصل أيضاً في ڤيتنام حيث لم تكد جهود السلام أن تتوصل إلى تسوية للوضع في الهند الصينية مع الفرنسيين حتى تدخل الأميركيون ليعيدوا ترتيب الأوضاع مجدداً ما أشعل نار

الحرب التي طالت واشنطن وأجبرتها على تغيير استراتيجيتها في مواجهة الحركات والنظم الشيوعية في العالم. ويمكن إضافة قضية كوريا في هذا الإطار حيث أدى انسحاب القوات الأميركية والسوفياتية من شطريها لإغراقها في حمام دم لم ينته لولا المساعي الدولية لوقف هذا الصراع الذي كاد يتطور ليطال العالم مجدداً. أما الدول التي نجت من حرب مواكبة للاستقلال ما لبثت أن وقعت ضحيتها لوجود عاملين أساسيين أديا إلى تفجير النزاعات داخل هذه الدول وبينها وبين الدول الأخرى ونعني بهما قضيتي الحدود والسلطة.

فالحدود ليست مجرد خطوط تحكمية تفصل بين الأقاليم المختلفة لكل طرف، بل هي أكثر من ذلك. فهي تخوم سواء كانت برية أو بحرية، وأنه في مناطق التخوم تتعدد مصادر التواصل كما تتعدد مصادر التوتر ولا سيما في ظل غياب أي تصور شامل لممارسة العلاقات بين الجيران يقوم على حسن الجوار وتعظيم سبل التواصل الشعبي والثقافي والحضاري والسياسي[1]. والاستقرار على الحدود لا يرتبط فقط بالمقدرة على حفظ الترتيبات الأمنية على جانبي الحد الفاصل، لكنها ترتبط في الغالب بعدد من العوامل المتغيرة مثل الرؤية التي تحكم النظرة للظروف الإقليمية والدولية والتاريخية. ويلعب توازن القوى دوراً مهماً في إثارة أو احتواء أية قضية حدود.

(1) حسن أبو طالب، «نحو فهم أعمق لقضايا الحدود العربية الإقليمية»، السياسة الدولية (112)، أبريل 1993، ص: 52.

وقضية الحدود تختلف من منطقة إلى أخرى حيث أن النزاعات التي حصلت في آسيا حول الحدود بين الصين والهند وبين الصين والاتحاد السوفياتي تعود بجذورها إلى مراحل سابقة. وقد كان للاستعمار الانكليزي دوره في تهدئة هذه الخلافات. وعندما تغيرت المعطيات الدولية وحصل الخلاف الصيني السوفياتي احتدم النزاع بين الصين والاتحاد السوفياتي حول ترسيم الحدود بين البلدين وكذلك حصل مع الهند عندما تحسنت علاقاتها بموسكو سارعت بكين إلى اجتياز حدودها مع جارتها في الجنوب لتعيد ترسيم حدودها مجدداً. أما قضية الحدود بين الهند وباكستان فتختلف كلياً عن المشكلات الحدودية الآسيوية الأخرى. حيث تتداخل الخلافات الحدودية مع النزاعات الدينية بين المسلمين والهندوس التي انفجرت أكثر من مرة وكان يجرى تطويقها في ظل الظروف الدولية المحكومة بسيطرة القطبيين ومحاولاتهما ضبط النزاعات في العالم خوفاً من تطورها. المشكلة الحدودية المستعصية هي في الأماكن الصحراوية. وقضية الحدود في الصحارى لم تكن ذات موضوع البتة حيث كانت شعوبها بمثابة دول متنقلة. لكن اكتشاف الثروات الطبيعية التي تختزنها رمال الصحراء أعطاها أبعاداً استراتيجية في العلاقات بين دول الجوار والقوى العظمى التي تسعى لاستثمار هذه الثروات. ومشاكل الحدود في المناطق الزراعية يمكن حلها عبر قنوات المياه أو الجبال أو الغابات. أما في الصحارى فلا بد من مواقع ثابتة كبعض الواحات وإلا فيمكن اعتماد خطوط الطول والعرض الوهمية. وهنا تتفجر الأزمة كما حصل بين العراق والكويت أو بين السعودية والكويت من جهة والسعودية واليمن

من جهة ثانية. وأهم أزمات الحدود التي عرفها العالم في هذه المرحلة هي قضية وجود إسرائيل في فلسطين حيث أن هذه الدولة لم تكن موجودة أصلاً. لكن دعاتها يستندون إلى حقائب غابرة في التاريخ سكنت خلالها قبائل كنعانية في مواقع متفرقة من الحوض الشرقي للبحر المتوسط. ساعدتهم في ذلك الظروف الدولية التي أدت إلى قيام دولة على حساب السكان الأصليين للبلاد بعد طردهم وتشريدهم في دول الجوار. يزيد من حدة الأزمة أن الدولة الجديدة (إسرائيل) لم تضع حدوداً لها مع دول الجوار باستثناء ما تم الاتفاق عليه في اتفاقات الهدنة الموقّعة في رودس في بداية الخمسينات. وقد شنت إسرائيل عدة حروب تجاوزت بها هذه الاتفاقات لتقضم مناطق جديدة دون أن تصبح حدود هذه المناطق نهائية لها. وقد استفادت إسرائيل من الظروف الدولية التي جعلت منها موقعاً متقدماً للمعسكر الغربي بمواجهة الاندفاعة السوفياتية باتجاه الشرق الأوسط. ولهذا استطاعت تثمير هذا الموقع بتعزيز هيمنتها على المناطق التي استولت عليها.

أما القضية الأخرى التي شكلت عاملاً أساسياً في تأجيج الصراع داخل العالم الثالث. عنينا بها قضية السلطة. فهي أيضاً تختلف من منطقة لأخرى. فالأزمات التي مرت بها دول أميركا اللاتينية تندرج بمعظمها تحت هذا العنوان باستثناء أزمة الفوكلاند عام 1982.

استطاعت النظم السياسية الاستمرار في الحكم بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية (أمير ماكيافلي القوي في القارة الجديدة). وعندما حاولت شعوب هذه الدول التخلص من

القيادات السياسية المتسلطة نجحت مرة في كوبا ونيكاراغوا وخسرت في بلدان أخرى.

ففي كوبا سارع النظام الجديد للاستنجاد مباشرة بالسوفيات الذين لبوا الدعوة خلال مرحلة لا تزال تتأثر بالحرب الباردة. أما في مراحل لاحقة حيث طغت صيغة التعايش السلمي بين العملاقين وجدت القوى الشعبية نفسها معزولة أمام التدخل الأميركي كما حصل في الدومينيكان وتشيلي وفي نيكاراغوا. وهنا لا بد من الإشارة إلى خصوصية تنفرد بها الشعوب الأميركية عموماً تتمثل بتوافق سكانها وعدم انقسامها وليس كما هو الحال في الدول الأخرى من العالم الثالث خصوصاً في أفريقيا والشرق الأوسط. ففي هذه الدول تتشابك مشاكل الحدود مع الصراع على السلطة.

خلال مرحلة الاستعمار تقاسم الأوروبيون المناطق الأفريقية فيما بينهم وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى وقع الشرق الأوسط تحت الانتداب الفرنسي والإنكليزي. وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ضعفت القوى الأوروبية ولم تعد قادرة على متابعة سياستها الاستعمارية فنالت هذه المناطق استقلالها ضمن حدود مناطق النفوذ الاستعمارية. فنجد مثلاً دولة كالصومال كانت تقع تحت الاستعمار الإيطالي في الجنوب والبريطاني في الشمال والفرنسي في الشرق (جيبوتي) والأثيوبي في الغرب (أوغادين) وعندما نال الصومال استقلاله رفضت فرنسا التخلي عن منطقة نفوذها وجعلت منها دولة مستقلة أما الصومال الغربية فقد حاولت الصومال استعادتها لكنها فشلت لأسباب سبق ذكرها.

الوجه الآخر لهذه القضية أن الصوماليين تشتتوا بين ثلاث دول. ونجد أمثلة كثيرة في أفريقيا كالهوتو الذين يشكلون أكثرية في بوروندي ويوجدون في راوندا وفي زائير. وكذلك قبيلة التوتسي الأقلية في بوروندي لكنها ذات شأن في راوندا. إذ لم تتطابق الحدود الجغرافية مع توزيع القبائل الديمغرافي.

من ناحية ثانية، قام الأوروبيون بتدمير آلية السلطة Mecanisme de pouvoir التقليدي في هذه المجتمعات وأسسوا نظماً مشابهة للديمقراطيات الغربية القائمة على فصل السلطات وتعدد أجهزة الإدارة والحكم دون الأخذ بعين الاعتبار الفارق الزمني الكبير بين تجربة أوروبا في بناء السلطة والتاريخ الحديث للعالم الثالث. كان يحدوهم في ذلك محاولتهم تعميم تجربتهم الديمقراطية الأوروبية على باقي الشعوب.

فأول مبادىء الديمقراطية تقوم على اعتبار المواطن كامل المواطنية بصرف النظر عن موقعه في السلطة أو خارجها أما المبدأ الثاني فيقوم على القبول بالتعدد واحترام التعددية والمبدأ الثالث يتمحور حول تداول السلطة Alternence بحيث تكون إمكانية وصول المعارضة إلى السلطة أو ذهابها لا تتطلب انقلاباً أو انقلاباً مضاداً لحسمها لأن حسمها تفرضه العملية الانتخابية[1].

لكن ما حصل في معظم دول العالم الثالث وعلى الأخص في أفريقيا أنه تم تطبيق الديمقراطية الأوروبية على الطريقة

(1) جورج قرم، «ندوة حول الديمقراطية»، المستقبل العربي (19). أيلول 1980، ص.ص: 116 ـ 135.

الستالينية حيث أن معظم القيادات السياسية لم تتخلَ عن السلطة منذ تاريخ الاستقلال. وزاد في تعقيد الأمور شخصنة السلطة عندما أصبح رئيس الجمهورية هو نفسه زعيم الحزب الحاكم والقائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس النواب. وأحياناً ينتمي إلى إحدى القبائل المحلية. في مثل هذه المعطيات تصبح عملية إزاحته عن السلطة عملية تدمير لكامل الوطن. حيث يشكل غيابه فراغاً كبيراً قد يؤدي إلى فلتان مطلق كما حصل في الصومال بعد إقصاء الرئيس سياد بري. وقد يؤدي أيضاً إلى تفاقم الصراع بين القبائل التي يتكون منها المجتمع فتجتاح البلاد عمليات تصفية جسدية واسعة ضد المدنيين من القبائل المتنازعة كما حصل في بوروندي بالرغم من أن الرئيس استلم السلطة بطريقة ديمقراطية.

أخيراً لا بد من الإشارة إلى أن معظم النزاعات قد تمت السيطرة عليها خلال مرحلة الثنائية القطبية وقد ساهم الاتحاد السوفياتي بتقديم أشكال متعددة من الدعم المادي والسياسي لدول العالم الثالث. أما مع هيمنة الولايات المتحدة الأميركية دولياً فقد خسرت هذه الدول موقعها التجاذبي ووقفت ضعيفة في مواجهة قوى الغرب الاقتصادية. إن انفضاض سياسة الاستقطاب سوى النزاع بين القطبين ولم يسو تركة الحرب الباردة في الجنوب. وإن سويت أحياناً فقد فرضت على أطراف النزاع فرضاً. نحن إذاً أمام هندسة وجغرافيا جديدة للتحالفات والنزاعات الدولية والإقليمية، وأمام عصر جديد تكاد تغدو فيه الأيديولوجية في الشمال تاريخاً والنزاعات الإقليمية داخل الجنوب وما بين الجنوب والشمال واقعاً، وفي الشمال حراكية سلمية، أما في الجنوب فتناقضية

متعددة المصادر. على أن المواجهة غير المتكافئة بين شمال رأسمالي موحد وجنوب ممزق متخلف لا تغير من وظائف النزاعات الإقليمية وبواعثها قدر ما تضاعف من التدخلات الأجنبية في شؤونه[1].

(1) عبد القادر عرابي، «المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية»، المستقبل العربي (5) 1991، ص: 9.

المراجع العربية

1 ـ إبراهيم، سعد الدين: «مصر في ربع قرن»، معهد الإنماء العربي، بيروت 1981.

2 ـ أبو حاكمة، أحمد: «تاريخ شرق الجزيرة العربية (الكويت، البحرين)، ترجمة محمد أمين عبدالله، بيروت 1965.

3 ـ البحارنة، حسين محمد: «دول الخليج العربي الحديثة»، كتلة مؤسسات الحياة، بيروت 1972.

4 ـ دوكاس، مارتا: «أزمة الكويت»، دار النهار، بيروت 1973.

5 ـ المجذوب، محمد: «محاضرات في المنظمات الدولية والإقليمية»، الدار الجامعية، بيروت.

6 ـ محمود، أمين عبد الله: «مشروع الإستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى»، مجلة عالم المعرفة (74)، الكويت 1983.

7 ـ مقلد، اسماعيل صبري: «الإستراتيجية والسياسة الدولية»، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1985.

8 ـ محمد الحسيني المصيلحي: «منظمة الوحدة الأفريقية»، دار النهضة العربية 1976.

9 ـ نهرو، جواهر لال: «لمحات من تاريخ العالم»، المكتب التجاري، بيروت 1957.

10 ـ النقيب، خلدون حسن: «المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987.

11 ـ سرحال، أحمد: «النظم السياسية والدستورية في لبنان والبلاد العربية»، دار الباحث، بيروت 1980.

12 ـ سيلاسي، بيركيت هابتي: «الصراع في القرن الأفريقي»، تعريب عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1980.

13 ـ عودة، عبد الملك: «فكرة الوحدة العربية»، دار النهضة 1966.

14 ـ عطالله، دعد بو ملهب: «الثنائية الدولية»، مكتبة لبنان، بيروت 1991.

15 ـ العربي، خالد: «الخليج العربي، ماضيه وحاضره»، بغداد 1972.

16 ـ الصمد، رياض: «العلاقات الدولية في القرن العشرين»، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1986.

17 ـ صبح، علي: «الصراع الدولي في نصف قرن 1945 ـ 1995»، دار المنهل اللبناني، بيروت 1998 .

18 ـ راتشكوف، بوريس: «النفط والسياسة الدولية»، تعريب خضر زكريا، دار الفارابي، بيروت 1974.

19 ـ شكري، محمد عزيز: «الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية»، مجلة عالم المعرفة (7)، الكويت 1978.

20 ـ شكر، زهير: «السياسة الأميركية في الخليج العربي»، معهد الإنماء العربي، بيروت 1982.

21 ـ شرايبر، جان جاك سرفان: «التحدي العالمي»، نقله إلى العربية فكتور سحاب وإبراهيم العريس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1980.

22 ـ التميمي، عبد المالك خلف: «الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي»، مجلة عالم المعرفة (71)، الكويت 1983.

23 ـ الخنسا، أحمد: «العلاقات الدولية»، بيروت 1986.

24 ـ «الكتاب الأبيض»، منشورات وزارة الخارجية اللبنانية، بيروت 1983.

25 ـ «قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي»، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا 1992.

26 ـ «التقصير»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1974.

27 ـ «العقيدة العسكرية الإسرائيلية»، منشورات وزارة الدفاع الوطني، بيروت 1995.

المراجع الأجنبية

1 - «ABC des Nations Unies»: Departement d'information des Nations Unies, New York 1994.

2 - Ayoub, Charles: «Les mandats orientaux», thèse pour le doctorat, Recueil Servy, Paris 1924.

3 - Abou Diab, Khattar: «Le rôle de la force multinationale au Liban», Les universités de France, Paris 1985.

4 - Corm, Georges: «Le proche orient eclaté», La Decouverte, Paris 1988.

5 - Corm, Georges: «le nouveau desrodre economique mondial», La Decouverte, Paris 1993.

6 - Dubos, Jean-Francois: «Ventes d'armes: Une politique», Gallimard, Paris 1977.

7 - Defarges, Philippe Moreau: «Relations internationales» (1) Questions regionales, Edition du Seuil, Paris 1992.

8 - Defarges, Philippe Moreau: «Relations internationales» (2) Question mondial, Edition du Seuil, Paris 1992.

9 - Garaudy, Roger: «L'affaire Israèl», Papyrus, Paris 1983.

10 - «L'histoire au jour le jour 1945 - 1991», Publication le Monde, Paris 1991.

11 - Nouschi, André: «Luttes petrolières au proche-orient», Flamarion, Paris 1970.

12 - Sobh, Ali: «Le Sud-Liban et les Conflits au Proche-orient», Thèse de doctorat, Toulouse 1989.

13 - Timerman, Jacobo: «Israèl au Liban», Liana Livi, Paris 1983.

14 - «Les crises du Liban (1958 - 1982)», Institut français de polemologie, Notes et etudes documentaires No 4694 - 4695, La documentation française 1982.

الدوريات

1 ـ العزي، غسان: «تطور مكانة العالم الثالث في المنظور الإستراتيجي الأميركي»، الدفاع الوطني (14)، تشرين أول 1995، ص.ص: 33 ـ 54.

2 ـ ريحانا، سامي: «النظام العالمي الجديد أمام الصعوبات»، الدفاع الوطني (9)، تموز 1994، ص.ص: 5 ـ 48.

3 ـ عبد القادر، نزار: «دور الأمم المتحدة في النظام العالمي الجديد»، الدفاع الوطني (6)، تشرين الثاني 1993، ص.ص: 5 ـ 32.

4 ـ «ندوة حول الديمقراطية»، المستقبل العربي (19)، أيلول 1980، ص.ص: 110 ـ 135.

5 ـ عرابي، عبد القادر: «المجتمع الدولي والعربي في ضوء التغيرات الدولية»، المستقبل العربي (147)، 1991، ص.ص: 4 ـ 22.

6 ـ الانباري، عبد الأمير: «نظام عقوبات الأمم المتحدة، حالة العراق»، المستقبل العربي (215)، 1997، ص.ص: 22 ـ 38.

7 ـ صايغ، يزيد: «أزمة الخليج وإضعاف النظام الإقليمي العربي»، المستقبل العربي (149) عام 1991، ص.ص: 4 ـ 20.

8 ـ أحمد سعيد نوفل: «أرضية الصراع في الخليج العربي»، المستقبل العربي (150)، عام 1991، ص.ص: 83 ـ 96 .

9 ـ الحمد، تركي: «أزمة الخليج، الجذور والآثار»، المستقبل العربي (152) عام 1991، ص.ص: 73 ـ 83.

10 ـ كوثراني، وجيه: «ثلاثة أزمنة في مشروع النهضة العربية والإسلامية»، المستقبل العربي، شباط 1989، ص.ص: 15 ـ 27.

11 ـ الجاسور، ناظم عبد الواحد: «مؤتمر القمة الإسلامي في طهران، وحدة العمل»، المستقبل العربي (225)، 1997، ص.ص: 24 ـ 37.

12 ـ «وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات»، (حلقة نقاش)، المستقبل العربي (171)، أيار 1993، ص.ص: 100 ـ 120.

13 ـ سلم، محمد السيد: «فعالية منظمة المؤتمر الإسلامية»، السياسة الدولية (111) عام 1993، ص.ص: 14 ـ 45.

14 ـ الفتحي، مصطفى: «العلاقات الصينية الهندية، الجذور والآفاق»، السياسة الدولية (72) عام 1983، ص.ص: 173 ـ 179.

15 ـ خليل، محمود: «الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي»، السياسة الدولية (111) عام 1993، ص.ص: 345 ـ 353.

16 ـ أبو طالب، حسن: «نحو فهم أعمق لقضايا الحدود العربية الإقليمية»، السياسة الدولية (112) عام 1993، ص.ص: 52 ـ 53.

17 ـ الفوال، نجوى أمين: «انهيار الدولة في الصومال»، السياسة الدولية (112) عام 1993، ص.ص: 8 ـ 25.

18 ـ ظاهر، حسين: «قضية البوسنة والهرسك»، أوراق جامعية (12 ـ 13) عام 1996، ص.ص: 95 ـ 116 .

19 ـ نوفل، ميشال: «القوقاز ومستقبل روسيا»، شؤون الأوسط (97)، كانون الثاني 1995، ص.ص: 4 ـ 7.

20 ـ جوني، علي: «روسيا يلتسين والتحديات الجديدة»، شؤون الأوسط (23)، تشرين أول 1992، ص.ص: 75 ـ 81.

21 ـ ديرهو فنسيان، آغوب: «الغارات الأميركية على الجماهيرية الليبية، الحدث وأبعاده العسكرية»، الفكر الإستراتيجي العربي (17 ـ 18)، تشرين أول 1986، ص.ص: 309 ـ 320.

Periodiques

1 - Avron, Isabelle: «Jerusaleme dans l'etan de colonisation», Le Monde diplomatique, Juin 1995, p.p: 4-5.

2 - Artico, Alfonso: «Les Talibans afghans sur la route de pétrol», Le Monde diplomatique, Novembre 1995, p.p: 22-23.

3 - Braeckman, Colette: «Du Rwanda au Zaïre, L'onde de choc d'un genocide», Le Monde diplomatique, Decembre 1996, p.p: 6-7.

4 - Braeckman, Colette: «Ecroulement de l'esperence democratique au Burundi», Le Monde diplomatique, Decembre 1993, p.p: 23-24.

5 - Braekman, Colette: «Au Burundi Equilibre de la peur», Le Monde diplomatique, Septembre 1994, p: 12.

6 - Braekman, Colette: «Le feu court sur la region des grands lacs», Le Monde diplomatique, September 1994, p.p: 12-13.

7 - Braekman, Colette: «Le Zaïre à feu et à sang en de vastes regions», Le Monde diplomatique, Septembre 1993, p.p: 22-23.

8 - Braekman, Colette: «Comment le Zaïre fut libéré», Le Monde diplomatique, Juillet 1997, p.p: 12-13.

9 - Barlak, Karl: «Tchétchénie, une guerre sans nom», Le Monde diplomatique, Mai 1995, p.p: 4-5.

10 - Bello, Welden et Cuningham, Shea: «De l'ajustement structurel en ses implacables déssins», Le Monde diplomatique, Semptembre 1994, p.p: 8-9.

11 - Cheterian, Wicken: «Réaction en chaine dans le Caucase», Le Monde diplomatique, Octobre 1996, p.p: 16-17.

12 - Cheterian, Wicken: «Grand jeux petrolier en trans caucasie», Le Monde diplomatique, Septembre 1996, p.p: 22-23.

13 - Chossudovsky, Midhet: «Les fruits empoisonnés de l'ajustement structurel», Le Monde diplomatique Novembre 1994, p.p: 21-22.

14 - Daly, Nur: «Instable independance de l'Azarbaidjan», Le Monde diplomatique, Juillet 1997, p.p: 12-13.

15 - Dizdaravic, Svebor: «Bosnie, La paix dans la de mocratie», Le Monde diplomatique, Janvier 1996, p.p: 3-4.

16 - De Jong, Jean: «Israèl maitre de la cisjordanie», Le Monde diplomatique, Decembre 1995, p: 19.

17 - Grech, Alain: «Paix piégée au Proche-Orient», Le Monde diplomatique, Decembre 1995, p.p: 18-19.

18 - Gueycas, Jean: «Le Caucase à la recherche de

Compromie», Le Monde diplomatique, Janvier 1996, p.p: 4-5.

19 - Kassir, Samir: «une aussi bonne froutière», Le Monde diplomatique, Juin 1996, p.p: 22-23.

20 - Khan, Mohsen: «The Macroeconomie, Effects of Funds-supported adjustement program», Fond monetaire international, Sataff payers vol 37, n2, Juin 1990, Washington.

21 - Leymarie, Philippe: «Geopolitique d'un Continent», Le Monde diplomatique, Mai 1993, p: 14.

22 - Leymarie, Philippe: «La Somalie, nation eclatée», Le monde diplomatique, Janvier 1993, p.p: 4-5.

23 - Leymarie, Philippe: «L'Afrique appauvrie dans le spiral des conflits», Le Monde diplomatique, Septembre 1994, p.p: 10-11.

24 - Leymarie, Philippe: «Sous le choc de la revolution congolaise», Le Monde diplomatique, Juillet 1997, p.p: 12-13.

25 - Leymarie, Philippe: «Litigieuse intervention française au Rwanda», Le Monde diplomatique, Juillet 1994, p.p: 3-4.

26 - Mbokolo, Elikia: «Aux sources de la crise Jaïroise», Le Monde diplomatique, Mai 1997, p.p: 4-5.

27 - Pabanel, Jean Pierre: «A kigali, un regime prisonnier de sa victoire», Le Monde diplomatique, Novembre 1994, p.p: 21-22.

28 - Prunier, Prunier: «L'inconcevable avenglement de l'ONU en Somalie», Le Monde diplomatique, Novembre 1993, p.p: 6-7.

29 - Raffone, Paolo: «Le Cauchmar des refugiers bosniaques», Le Monde diplomatique, Septembre 1996, p.p: 19-20.

30 - Roy, Olivier: «Avec Le Taliban, la charia plus la gazuduc», Le Monde diplomatique, Nomvembre 1996, p.p: 6-7.

الفهرس

● **المقدمة** 5

* **القسم الأول: النضال من أجل الإستقلال وإثبات الذات** .. 9

● **الفصل الأول: إستقلال دول المشرق العربي** 11

I ـ نهاية الإنتداب الفرنسي والإنكليزي في الشرق الأوسط 11

1 ـ إستقلال سوريا ولبنان 11

2 ـ سعي مصر للخلاص من الوجود الإنكليزي 12

3 ـ الوضع في العراق 14

4 ـ الوضع في الأردن 14

II ـ إستقلال دول الخليج العربي 15

1 ـ نبذة تاريخية 15

2 ـ تاريخ الوجود البريطاني 16

3 ـ إستقلال الكويت 17

4 ـ مرحلة التحضير لاستقلال الإمارات العربية 19

5 ـ إستقلال الإمارات العربية المتحدة 20

6 ـ إستقلال البحرين 21

7 ـ إستقلال قطر 21

8 ـ العلاقة بين بريطانيا وعمان 22

9 ـ إستقلال اليمن 23

● **الفصل الثاني: تحرير جنوب وشرق آسيا** 27
1 ـ إستقلال الفيليبين 28
2 ـ إستقلال الهند وباكستان 29
3 ـ إستقلال بورما 32
4 ـ إستقلال أندونيسيا 34
5 ـ قضية الهند الصينية (فيتنام، لاووس وكمبوديا) .. 36
● **الفصل الثالث: إستقلال أفريقيا** 39
I ـ إستقلال شمال أفريقيا 39
1 ـ إستقلال تونس 39
2 ـ القضية المغربية 43
3 ـ القضية الجزائرية 45
II ـ إستقلال أفريقيا السوداء 48
1 ـ إستقلال ناميبيا 50
2 ـ تاريخ إستقلال الدول الأفريقية 53
● **الفصل الرابع: التكتلات السياسية لدول العالم الثالث** ... 57
1 ـ جامعة الدول العربية 57
أ ـ أهداف جامعة الدول العربية 59
ب ـ دور الجامعة العربية في حل النزاعات 60
ـ أزمة الضفة الغربية عام 1950 61
ـ أزمة الكويت 1961 61
ـ الحرب الأهلية اللبنانية 1975 ـ 1976 62
ـ أزمة العلاقات المصرية العربية 1979 62
2 ـ كتلة عدم الإنحياز 63
أ ـ ردود الفعل على سياسة عدم الإنحياز 65
ب ـ مبادىء عدم الإنحياز 68

ج ـ تطور كتلة عدم الإنحياز عبر مؤتمراتها 69
د ـ العضوية في كتلة عدم الإنحياز 70
هـ ـ تضاؤل دور كتلة عدم الإنحياز 70
3 ـ منظمة المؤتمر الإسلامي 75
أ ـ المؤتمر الإسلامي العالمي 76
ب ـ أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي 78
ج ـ العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي 80
د ـ أجهزة المنظمة 81
هـ ـ مستقبل منظمة المؤتمر الإسلامي 82
4 ـ منظمة الوحدة الأفريقية 86
أ ـ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية 94
ب ـ أهداف منظمة الوحدة الأفريقية 95
ج ـ مبادىء منظمة الوحدة الأفريقية 96
د ـ دور منظمة الوحدة الأفريقية في تصفية الإستعمار 96
هـ ـ دور المنظمة في القضاء على التفرقة العنصرية . 97
* **القسم الثاني: النزاعات الإقليمية** 99
● **مفهوم الحرب الإقليمية المحدودة** 101
● **الفصل الأول: قضية الشرق الأوسط** 105
I ـ جيوبولتيك الصراع في الشرق الأوسط 107
1 ـ الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط 107
2 ـ المسألة الشرقية 109
3 ـ أهمية النفط 112
4 ـ تكوين الدولة والنزاع حول السلطة 114
5 ـ الأقليات في الشرق الأوسط 117
أ ـ الأقليات الاثنية 117

ب . الأقليات الدينية 118
ـ الأقليات غير الإسلامية 118
1 ـ الأقلية اليهودية 118
2 ـ الأقليات المسيحية 120
ـ الأقليات الإسلامية 120
6 ـ القضية الفلسطينية 120
II ـ الحروب العربية الإسرائيلية 125
1 ـ حرب فلسطين 1948 125
2 ـ حرب السويس 1956 126
أ ـ موقف الإتحاد السوفياتي من أزمة قناة السويس . 129
ب ـ الموقف العربي من قضية تأميم القناة 130
3 ـ حرب الأيام الستة 1967 133
4 ـ حرب تشرين 1973 136
III ـ جرائم إسرائيلية منظمة دون عقاب 138
ـ المقاومة الفلسطينية في لبنان 138
1 ـ عملية الليطاني آذار 1978 140
2 ـ عملية سلامة الجليل صيف 1982 144
3 ـ عملية تصفية الحساب تموز 1993 150
4 ـ عملية عناقيد الغضب نيسان 1996 152
5 ـ المقاومة الفلسطينية بعد رحيلها من لبنان 157
IV ـ الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) .. 160
V ـ غزو الكويت (حرب الخليج الثانية) 165
1 ـ تاريخ علاقات الجوار 166
2 ـ أسباب الإجتياح العراقي للكويت 169
3 ـ ردود الفعل الدولية 173

4 ـ نتائج حرب إجتياح الكويت 175
VI ـ مسلسل النزاعات في اليمن 180
● **الفصل الثاني: النزاعات الآسيوية** 185
I ـ حرب الڤيتنام 185
II ـ الحروب الهندية الباكستانية 187
1 ـ حرب كشمير 1965 187
2 ـ حرب إستقلال البنغلاديش 187
III ـ الخلاف الهندي الصيني 191
IV ـ الخلاف الصيني السوڤياتي 193
V ـ النزاع في أفغانستان 197
● **الفصل الثالث: النزاعات في أميركا اللاتينية** 203
I ـ أزمة كوبا 1959 ـ 1962 203
II ـ أزمة الدومينيكان 1965 205
III ـ أزمة التشيلي 1973 206
IV ـ أزمة أميركا الوسطى 1979 ـ 1990 208
V ـ أزمة الفوكلاند 1982 211
● **الفصل الرابع: دوامة عنف في أفريقيا** 215
I ـ أزمة الكونغو (إنفصال كاتنغا 1960) 217
II ـ أزمة نيجيريا (إنفصال إقليم بيافرا 1967) 220
III ـ قضية تشاد 222
IV ـ النزاع في جنوب أفريقيا 224
V ـ قضية قصف طرابلس وبنغازي في ليبيا 1986 227
VI ـ القضية الصومالية 230
1 ـ أسباب الأزمة في الصومال 231
2 ـ حرب الأوغادين 1977 ـ 1978 232

3 ـ تكوين جبهة المعارضة 235
4 ـ إنهيار الدولة في الصومال 237
5 ـ التدخل الأميركي في الصومال 238
VII ـ أفريقيا في ظل النظام العالمي الجديد 242
1 ـ النزاع في راوندا 245
2 ـ النزاع في بوروندي 248
3 ـ النزاع في زائير 250
● **الفصل الخامس: إنعكاسات سقوط الإتحاد السوفياتي على روسيا ويوغسلافيا** 255
I ـ روسيا في مواجهة إرث الإتحاد السوفياتي 255
1 ـ الصعوبات التي تعانيها روسيا 256
2 ـ تفكك مناطق القوقاز 257
3 ـ الأزمة الجورجية 260
4 ـ الأزمة في شمال القوقاز 261
5 ـ أزمة ناغورني كرباخ 264
II ـ إنفجار الإتحاد اليوغسلافي 267
1 ـ تاريخ الصراع في البلقان 267
2 ـ الحرب في البوسنة والهرسك 269
3 ـ المواقف الدولية 270
● **الخاتمة** 277
● **المراجع** 285

النزاعات الإقليميّة
في نصف قرن
1945 - 1995

تسببت التقسيمات الجغرافية بفواصل جديدة بين شعوب، لم تعرفها من قبل. والحدود عادة، ليست فواصل تحكيمية تفصل بين البلدان وحسب، بل هي أكثر من ذلك، فهي تخوم سواء كانت برية أو مائية. وعلى جانب التخوم، تتجمع أسباب التواصل، كما تتعدد مصادر التوتر، لا سيما في غياب التصور الشامل لنوعية العلاقات بين الجيران.

والإستقرار على الحدود لا يرتبط بالمقدرة على حفظ الترتيبات الأمنية تحديداً، وإنما يرتبط بعدد من العوامل المتغيرة، تبعاً للظروف الإقليمية والدولية والتاريخية، حيث يلعب توازن القوى دوراً مفجراً أو كابحاً لنزاعات الحدود.

هذا على المستويين الدولي والإقليمي، أما على المستوى الداخلي، فيبقى موضوع السلطة، والصراع حولها، قضية أساسية في بلدان العالم الثالث، فكلما ابتعدت عملية تداول السلطة، إقتربت فرص الإنفجار الداخلي، وكلما تعمقت الديمقراطية تعزز السلم الأهلي والمصالحة مع الذات.

دار المنهل اللبناني

هاتف: ٦٣١٦٥٤ (٠١) ـ ٢٢٦٣٢٥ (٠٣) ـ تلفاكس: ٦٣٣٤٣٢ (٠١)

الدكتور علي صبح

العلاقات الدولية 2

النزاعات الإقليميّة في نصف قرن

1945 - 1995

دار المنهل اللبناني

khalifa-DZ-SCAN

Join US on Facebook :

https://www.facebook.com/groups/S.Politiques.ADM.POL.PUBLIQUE